

الاتجاهات في الموارد البشرية

د. صفوان محمد العبيضين

د. عائض بن شافي الأكلبي



البازوری
www.yazori.com

الإهداع

إلى طلبة العلم والمعرفة
إلى كل من يبذل ما في وسعه من تقدم ونجاح
وإلى كل من يتقن عمله
كما علمنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم

المؤلفان

المحتويات

II	الإهداء
1	المقدمة Introduction
3	الفصل الأول 3
3	إدارة الموارد البشرية بالمنظور التقليدي والمعاصر إدارة الموارد البشرية ، الاهمية، الأهداف والوظائف
3	المفهوم ، الاهمية، الأهداف والوظائف مقدمة: مقدمة
4	1- تعريف الموارد البشرية 4
4	2- تعريف إدارة الموارد البشرية 4
5	3- الفلسفة الجديدة في إدارة الموارد البشرية 5
6	4- عوامل تطور إدارة الموارد البشرية 6
7	5- تنظيم إدارة الموارد البشرية 7
18	خلاصة الفصل الأول: 18
21	الفصل الثاني 21
21	العملية الإدارية 21
21	وظائف الإدارية: 21
33	مجالات تطبيق الإدارة: 33
33	الفرق بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال: 33
34	علاقة علم الإدارة بالعلوم الأخرى: 34
40	الفصل الثالث تخطيط الموارد البشرية Human Resources Planning 40
40	المقدمة: 40
91	الفصل الرابع تحليل الوظائف وتصميمها Job Analysis & Designe 91
91	مقدمة: 91
113	مسلمات الديكام (DACUM): مسلمات الديكام (DACUM) 113
114	عناصر الديكام (DACUM): عناصر الديكام (DACUM) 114
117	قائمة تحليل الوظائف: 117
124	أسئلة الفصل للمناقشة 124
125	مصادر الفصل 125
127	ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية: 127
129	الفصل الخامس 129
129	الاستراتيجيات الوظيفية 129
131	أهداف الفصل 131
132	مفهوم الاستراتيجيات الوظيفية 132
133	إستراتيجية الشراء وإدارة المواد 133
134	ثانياً : إستراتيجيات إدارة الإنتاج / العمليات 134

136.....	ثالثاً : إستراتيجية التمويل Financial Strategy
136.....	رابعاً : إستراتيجية البحث والتطوير
137.....	خامساً : إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية
	الفصل السادس إدارة الموارد البشرية في إطار الالتزام والمشاركة وإدارة الجودة الشاملة
145.....	تمهيد:
147.....	أولاً- مفهوم الالتزام المنظمي:
147.....	2- تعريف الالتزام المنظمي:
148.....	الخلاصة.
178.....	المصادر
181.....	أولاً - المصادر العربية:
181.....	ثانياً - المصادر الأجنبية:
i	

المقدمة Introduction

يسرنا أن نقدم هذا الإنجاز إلى كل المهتمين بإدارة الموارد البشرية استجابة للتحديات العلمية والعملية التي تجاوزت التكنولوجيا، فكان لزاماً أن تتطور المؤسسات ومواردها البشرية في ظل عالم متغير متبدل حتى تستطيع هذه المؤسسات مواكبة العصر واستيعابه للتمكن من توظيف كل الجوانب والقدرات من أجل الإنسان كمحور للعطاء والإنجاز والتطور.

لقد زاد الاهتمام بالموارد البشرية في الآونة الأخيرة حتى ارتبط نجاحها بنجاح وقدرة العنصر البشري الذي هو الأساس في خلق القيمة المتمثلة بالمخرجات المناسبة التي تحقق رضا الجمهور وتعزز السمعة والمكانة للمؤسسة ودورها الريادي.

أمام هذه كله جاء هذا المؤلف ليكون نهج جديد يغذى متطلبات المرحلة ويرفد المصادر والمراجع التي تساعد طالبي العلم في الجامعات والمعاهد والباحثين للوصول للمعلومة المنقاة الصحيحة.

لقد جاءت التوجّهات الاستراتيجية لهذا المؤلف من أجل الربط بين إشباع حاجات العاملين وحاجات الجمهور (الزبائن) والمجتمع مع الموارد البشرية في المؤسسات ، من خلال التخطيط الاستراتيجي.

فلقد تناولنا في الفصل الأول إدارة الموارد البشرية من ناحية المفهوم والأهمية والأهداف والوظائف.

أما الفصل الثاني فيتناول العملية الإدارية من ناحية مفهومها والتخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة.

وتناول الفصل الثالث تخطيط الموارد البشري وأساليب التبوء من ناحية مفهوم ومداخل التخطيط للموارد البشرية وأساليب التبوء بالاحتياجات ومشكلات تخطيط الموارد البشرية وبعض المصطلحات الخاصة.

وتناول الفصل الرابع استراتيجيات تحليل الوظائف ومكونات الوظيفة وتحليل الوظيفة والتصميم.

والفصل الخامس تناول الاستراتيجيات بأبعادها من ناحية المفهوم والشراء والانتاج والبحث والموارد البشرية والتسويقية.

الفصل السادس والأخير تناول إدارة الموارد البشرية في إطار الالتزام والمشاركة في إدارة الجودة الشاملة.

واخيراً وليس أخيراً نتطلع إلى أن نواكب كل المتغيرات العالمية حول الموارد البشرية لكي نبني سوياً أمة نشطة، وليبنى مجتمع متكافئ لبناء الوطن العربي الإسلامي .

المؤلفان

الفصل الأول

إدارة الموارد البشرية بالمنظور التقليدي والمعاصر

المفهوم ، الأهمية، الأهداف والوظائف

مقدمة:

يشكل العنصر البشري الكنز الذي لا يفنى للمؤسسات وقد رجع التطور الملفت للأنظار بخصوص الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا الأخير كونه هو المسؤول الأول عن عملية البناء والإعمار، فهو مصدر الإبداع والرقي والنمو في كثير من مؤسسات الدول المتقدمة.

وهذا عكس ما نجده في مؤسسات البلدان النامية، فهي تقلل من شأن العنصر البشري وتعطي الاهتمام الأكبر لعوامل الإنتاج الأخرى، في حين أن المؤسسة لا يمكنها مواكبة التطور إلا بسوا عد الموارد البشرية الفعالة المنماة قدراتها. ونظرًا لأهمية الموارد البشرية واعتماد المؤسسات الاقتصادية عليها في تحقيق أهدافها، فقد سعت كثير من المؤسسات المعاصرة الاعتراف بدورها وأهميتها، وأوجدت غالبيتها إدارة خاصة بها، سميت بإدارة الأفراد وتزامنا مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية تطورت هذه الإدارة وأصبحت تسمى بإدارة الموارد البشرية.

وسوف يتطرق الباحث ضمن هذا الفصل إلى مايلي:

أولاً: نظام إدارة الموارد البشرية.

ثانياً: أهمية وأهداف إدارة الموارد البشرية.

ثالثاً: وظائف ومهام إدارة الموارد البشرية والرؤية المعاصرة لها.

أولاً: نظام إدارة الموارد البشرية

يعتبر المورد البشري أهم عناصر العمل والإنتاج فبالرغم من أن جميع الموارد المادية (رأس المال ، التجهيزات ،.... الخ) ذات أهمية إلا أن الموارد البشرية تعتبر أهما لأنها هي التي تقوم بعملية الابتكار والإبداع وهي المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات والاستثمار في رأس المال .

هذا مازاد من أهمية الموارد البشرية ظهور مهمة جديدة وهي إدارة الجودة الشاملة (لها دور جيد في تحسين المورد البشري) التي تطبقها منظمات القرن 21 TQM

حيث تركز هذه المنهجية التي تمثل الادارة المعاصرة على أن بقاء المنظمة في السوق أكبر وهذا ما يزيد فعلاً من أرباحها ويضمن لها البقاء والاستمرار.

1- تعريف الموارد البشرية

في ضوء أهمية العنصر البشري في العمل لم يعد يستخدم مصطلح العاملين أو القوة العاملة أو العمال أو الأفراد بل أصبح يستخدم مصطلح المورد البشري للدلالة على أهميته باعتباره أحد أهم عناصر مدخلات العمل وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى تغيير مصطلح إدارة الأفراد إلى إدارة الموارد البشرية . وتأسساً على مسبق يمكن تعريف الموارد البشرية بأنها :

هي جميع الناس الذين يعملون في المنظمة رؤساء ومرؤوسين، والذين جرى توظيفهم فيها لأداء كافة وظائفها وأعمالها تحت مظلة ثقافتها التنظيمية التي توضح وتضبط وتوحد أنماطهم السلوكية، ومجموعة من الخطط والأنظمة والسياسات والإجراءات التي تنظم أداء مهامهم، وتتفيدهم لوظائف المنظمة، قصد تحقيق رسالتها وأهدافها وإستراتيجيتها المستقبلية مقابل ذلك أن تقاضى الموارد البشرية من المنظمة في عملية تبادل للمنفعة تتم بينهم وبينها تمثل في تعويضات متعددة وهي: الرواتب والأجور والمزايا الوظيفية.

2- تعريف إدارة الموارد البشرية

هناك عدة تعاريف تشملها إدارة الموارد البشرية، نذكر من بينها مايلي :
التعريف الأول:

تعرف إدارة الموارد البشرية الفاعلة على أنها الإدارة التي تؤمن بأن الأفراد العاملين في مختلف المستويات هم أهم الموارد ومن واجبها أن تعمل على تزويدهم بكافة الوسائل التي تمكنهم من القيام بأعمالهم، لما فيه مصلحتها ومصلحتهم، وأن تراقبهم وتسهر عليهم باستمرار لضمان نجاحها ونجاحهم ونجاح المصلحة العامة.

التعريف الثاني:

من خلال Human Resource Management تعرف إدارة الموارد البشرية وضع واتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرة على الأفراد أو الموارد البشرية العاملة⁽¹⁾.

التعريف الثالث:

هي إحدى الوظائف والإدارات الأساسية والرئيسة في كافة أنواع المنظمات محور عملها جميع الموارد البشرية التي تعمل فيها، وكل ما يتعلق بها من أمور وظيفية منذ ساعة تعيينها في المنظمة وحتى ساعة انتهاء خدمتها وعملها فيها. مجموعة من الأنشطة (وظائف، HRM) وتؤدي هذه الإدارة التي يرمز لها بالرمز مهام والممارسات المتنوعة المتعلقة بالموارد البشرية وذلك في ضل إستراتيجية خاصة بها وتخدم رسالة وإستراتيجية المنظمة.

3- الفلسفة الجديدة في إدارة الموارد البشرية

يتلخص المفهوم الأساسي في إدارة الموارد البشرية الجديدة في ضرورة إحترام الإنسان واستثمار قدراته وطاقاته وتوظيفها في مجالات العمل المناسب له واعتباره شريك في العمل وليس مجرد أجير.

وفي ذلك فإن مفاهيم إدارة الموارد البشرية الجديدة تختلف جذرياً عن مفاهيم إدارة الأفراد أو إدارة الموارد البشرية التقليدية والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1): الفرق بين مفهومي إدارة الموارد البشرية التقليدية والمعاصرة

إدارة الموارد البشرية التقليدية	إدارة الموارد البشرية المعاصرة
1- اهتمت بالبناء المادي للإنسان وقواه العضلية وقدراته الجسمانية ومن ثم ركزت على الأداء الآلي للمهام التي كلفت بها دون أن يكون له دور في التفكير واتخاذ القرارات.	1- تهم بعقل الإنسان وقدراته الذهنية وإمكانياته في التفكير والابتكار والمشاركة في حل المشاكل وتحمل المسؤوليات .
2- ركزت على الجوانب المادية في العمل واهتمت بقضايا الأجر ووالحوافز المالية وتحسين البيئة المادية للعمل .	2- تهتم بمحتوى العمل والبحث عما يشحن القدرات الذهنية للفرد ولذا فإنها تهتم بالحوافز المعنوية وتمكين الإنسان ومنحه الصالحيات للمشاركة في تحمل المسؤوليات .
3- اتخذت التنمية البشرية في الأساس شكل التدريب المهني الذي يركز على إكساب الفرد مهارات ميكانيكية يستخدمها في أداء العمل .	3- التنمية البشرية أساساً هي تنمية إبداعية وإطلاق نطاقات التفكير والابتكار عند الإنسان وتنمية العمل الجماعي وروح الفريق .

المصدر: إدارة الموارد البشرية ، عبد الرحمن بن عتبر، 2010
وخلاصة لكل ما سبق يمكن القول أن إدارة الموارد البشرية تمثل « إدارة وظيفة أساسية في المنظمات، تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية التي تعمل فيها، من خلال إستراتيجية تشمل على مجموعة من السياسات

والممارسات المتعددة بشكل يتوافق هذا الاستخدام مع استراتيجية المنظمة
ورسالتها ويسهم في تحقيقها »

4- عوامل تطور إدارة الموارد البشرية

ما زالت تؤدي إدارة الموارد البشرية أدواراً عديدة في حياة المؤسسات وتطورت مع تطور الحاجات التي رافقت نشوء هذه المؤسسات ونمت تدريجياً لتواكب التطور التاريخي الهائل الذي أوجده العلوم المختلفة فمنذ بداية عام 1800 أو ما قبله بقليل برزت عوامل عديدة تقع ضمن مسؤولية إدارة الموارد البشرية وأصبحت قيد التطبيق في كل من إنجلترا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومع ظهور الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر وانتشار المصانع، برزت حاجة المدراء وأصحاب العمل إلى توظيف العمال وإمكانية تدريبهم وتطويرها.

أما الحقبة التي تلت الثورة الصناعية فعرفت بحقبة رواد ومدارس الإدارة الذين أحدثوا تأثيراً لا يأس به على إدارة الأفراد وأبرز أولئك الرواد فريديريك تايلور، روبرت أويل، شارل باباج وهاني تاون، وبالتالي وجوب التركيز هنا على العوامل التي أوجدت إدارة خاصة بالموارد البشرية والتي ساهمت في تطورها وتطور أدوارها والمرتبطة بتاريخ وأماكن متعددة ومختلفة. هذه العوامل يمكن حصرها بعاملين رئيسين ، حيث يتفرع عن كل منهما عناصر وأحكام مرتبطة بهما:

العامل الأول: مدلولات وإفرازات محیطات العمل تطورت إدارة الموارد البشرية وتبدل الأدوار التي أدتها انسجاماً مع محیطات العمل مكن خلال العوامل الفرعية التالية:

- قيام المصانع وتزايد حجم الإنتاج.
- الأفكار والتكنولوجيات المستخدمة.
- تطور دور الدولة في شتى ميادين العمل.
- قوة الرأي العام وتزايد ضغوطاته في توجيهه سياسات العمل.
- التنافس المحلي والدولي في شتى ميادين العمل.
- تطور السكان والتقدم والإزدهار.

العامل الثاني: حاجات ومكونات الأفراد

- أهم العوامل الفرعية التي تعبّر عن حاجات ومكونات الأفراد، هي:
- حاجات وتوقعات الأفراد وسلوكاتهم أثناء ممارستهم العمل.
- ارتفاع المستوى الثقافي في الموارد البشرية.
- تنظيم الأفراد من خلال قيام النقابات العمالية المختلفة(2).

5- تنظيم إدارة الموارد البشرية

لكي تقوم إدارة الموارد البشرية بمسؤولياتها ينبغي وجود جهاز تنظيمي قادر على القيام بأنشطة إدارة الموارد البشرية في المنظمة الحديثة ويتم على أساس دراسة احتياجات وظروف العمل بالمنظمة.

حيث يرى أحمد ماهر أن تنظيم إدارة الموارد البشرية يجب أن يشمل على⁽³⁾:

5-1: التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية
تتجسد مهمتها في إحداث التغيرات الازمة في أهداف وسياسات الموارد البشرية، وهذا حتى تستطيع التكيف مع بيئتها الداخلية للمنظمة.

5-2: نظم معلومات وبحوث الموارد البشرية
من أجل قيام أي مؤسسة بنشاط ما فهي تحتاج إلى الارتكاز على نظام متكامل للنماذج والسجلات والمستندات والمعلومات التي قد تكون في نظام يدوى أو آلي.

5-3: الهيكل التنظيمي للموارد البشرية
هدفه هو الاهتمام بمكانة إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي للمنظمة وتحديد التنظيم الداخلي لأنشطة ومارسات هذه الإدارة.

ثانياً: أهمية وأهداف إدارة الموارد البشرية.

نستعرض من خلال هذا المحور أهمية إدارة الموارد البشرية التي تتناسب مع مفهومها وحيويتها الذي تقوم به ، ومن ثم الاهتمام بقضية إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية من جهة ، ومن جهة أخرى يتم التعرض إلى الأهداف النهائية التي تسعى هذه الإدارة الوصول إليها وهو تحقيق الأداء الأعلى كفاءة وفعالية .

1- أهمية إدارة الموارد البشرية

تعتبر إدارة الموارد البشرية ذات أهمية بالغة في المنظمة شأنها في ذلك شأن باقي الإدارات الأخرى الموجدة في المنظمة، والتي تؤثر على مردوديتها المالية، ومكانتها الاقتصادية وتظهر أهميتها من خلال العناصر التالية⁽⁴⁾ :

اعتبارها وظيفة مهمة من وظائف المنظمة .

تنمية دور العنصر البشري في المنظمة لزيادة فعاليته وتأثيرها على حياة الفرد والمنظمة وكذلك المجتمع.

الموارد البشرية من أهم العناصر الرئيسية في الإنتاج إذ أن ثروة أي دولة تنبع من قدراتها على تنمية مواردها البشرية.

العنصر البشري هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فهو المسؤول عن مستوى الأداء باعتباره المحرك والعامل المشترك في تحريك القدرات والإمكانيات المادية للمجتمع.

العنصر البشري هو استثمار، إذ أحسن تدريبه وتنميته يمكن من خلال المنظمة تحقيق مكافآت طويلة الأجل للمنظمة في شكل زيادة الإنتاجية.

تنافسية المنظمة تنبع من كفاءة وفعالية مواردها البشرية أكثر كمن قيمة تجهيزاتها.

2- أهداف إدارة الموارد البشرية

من خلال الوظائف التي تمارسها إدارة الموارد البشرية، فإنه يمكن استنتاج هدف هذه الإدارة التي تسعى إلى تحقيقه والذي يتجسد فيما يلي:

1-2efficiency: تحقيق الكفاية الإنتاجية

يتم تحقيق الإنتاجية من خلال دمج الموارد البشرية مع الموارد المادية التي تمتلكها المنظمة، لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد مجتمعة التي تسمى

، على اعتبار أن المورد البشري هو الذي يستخدمها (مواد، inputs بالدخلات آلات، تكنولوجيا...)، وعلى مستوى أدائه وكفاءاته يتوقف حسن هذا الاستخدام

(سلم، خدمات) بالكميات والمواصفات out الذي ينتج عنه مخرجات المطلوبة بأقل تكلفة، فالعنصر البشري هو المسؤول عن تحقيق الإنتاجية، من

خلال تعظيم المخرجات وتخفيض تكلفة المدخلات، وهنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية من خلال ما تقوم به من وظائف ومهارات تجعل المورد البشري

مؤهلاً، مدرباً محفزاً لديه ولاء وانتماء للعمل وللمنظمة، والتي تصبح من خلاله قادرة على الأداء بإنجازية عالية.

2-Effectiveness: تحقيق الفاعلية في الأداء التنظيمي

الكفاية الإنتاجية وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح والمنافسة والبقاء للمنظمة،

فتحقيق مخرجات بكمية عالية (كمية + مواصفات + أقل تكلفة)، من خلال استخدام كفؤ للموارد (المدخلات)، يجب أن يكون بمستوى عالي من الجودة،

لتحقيق الرضا لدى عملاء المنظمة، أي أن يلبى المنتج (المخرجات) والخدمات المقدمة للزبائن، احتياجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم ومعاملتهم معاملة حسنة، فالمنتج

والخدمة الجيدان ليسا من وجهة نظر المنظمة، بل من وجهة نظر الزبائن وهذا

يبيرز دور إدارة الموارد البشرية بقيامها بحملات وتوسيعية للموارد البشرية حول أن مسألة الجودة ورضا الزبائن مسألة في غاية الأهمية، وأن خدمة العملاء وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، هي مسؤولية كل من يعمل في المنظمة، فبقوتها في حقل المنافسة السوقية يتوقف على هذا الرضا فالجميع يجب أن يكون في خدمة عملاء المنظمة.

نستخلص أن الكفاية الإنتاجية وفعالية الأداء التنظيمي يكملان بعضهما البعض فمن خلالهما تتمكن أية كمنظمة من تحقيق الرضا والسعادة لدى عمالها، مما يزيد من قوتها التنافسية في السوق وقدرتها على البقاء والاستمرار⁽⁶⁾.

3- التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية

لقد حدثت كثيراً من التغيرات في مجالات العمل المختلفة في وقتنا الحاضر صاحبتها كثيراً من التحديات والعقبات أمام إدارة الموارد البشرية وسنذكر فيما يلي بعض الأمثلة لهذه التحديات:

3-1: زيادة الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة

إن التطورات التكنولوجية تشكل قيداً على إدارة الموارد البشرية لأن التغيرات الملحوظة في التكنولوجيا الإلكترونية تؤدي إلى تغيرات جذرية في أنواع الأعمال والمهارات وهنا تزداد أهمية بعض الأنشطة مثل التدريب والتنمية والتخطيط للمستقبل الوظيفي بما يناسب مع تلبية احتياجات هذه التغيرات.

3-2: التغيرات في تركيب القوى العاملة

لقد لوحظ أن هناك تغير في تركيبة القوى العاملة الحالية بمختلف المنشآت، ومن هذه التغيرات زيادة نسبة النساء العاملات، وقد يلقي هذا عبئاً جديداً على إدارة الموارد البشرية فتزداد معدلات النساء العاملات والمشاركات في قوة العمل سوف يخلق متطلبات جديدة لزيادة المساواة في الدفع وفرض الترقى الوظيفي إضافة إلى إعداد سياسات خاصة بالنساء.

3-3: نظم المعلومات في إدارة الموارد البشرية

لكي تساهم إدارة الموارد البشرية في تحقيق أهداف المنشأة بطريقة أفضل فإنها تحتاج إلى نظم معلومات حديثة تشمل على كل بيانات وخطط إدارة الموارد البشرية في شكل قسم متخصص يقدم النصائح للإدارة، والتحدي الذي يواجهه معظم المنشآت في الوقت الحاضر هو مقدرتها على التقديم بمعلومات ذات قيمة للإدارة تساعدها على اتخاذ قرارات رشيدة تجاه الموارد البشرية.

3-4: تغير القيم والاتجاهات

تؤدي القيم والاتجاهات والمعتقدات دوراً هاماً بالنسبة لإدارة الموارد البشرية، وقد لوحظ أن هناك اتجاهات واضحة بين القوى العاملة، لها أثر سلبي على الأداء

والإنتاجية ومن أمثلة هذه الاتجاهات الميل إلى التهرب من المسؤولية، النظرة المضادة للتغيير والتجديد، وتفشي ظاهرة اللامبالاة وعدم الولاء والانتماء للعمل... الخ. كل هذه التغيرات في قيم العمل تعتبر تحدياً لإدارة الموارد البشرية، حيث يقع على عاتق الإدارة مسؤولية مواجهة هذه المعوقات والتخلص منها أو على الأقل القليل من حدتها.

3-5: العائد والتعويض المادي للعاملين

يؤدي التضخم الاقتصادي إلى طلب العاملين أجوراً أعلى، وعدم قدرة الكثير من المنشآت على دفع أجور أعلى للعاملين تتناسب مع مستوى هذا التضخم قد يؤدي إلى عدم الانتظار في العمل والبحث عن أعمال إضافية خارج العمل الرسمي وبهذا فإن إدارة الموارد البشرية تجد صعوبة لعدم قدرتها على دفع أجور أعلى للعاملين و حفظهم لبذل جهوداً كبيرة .
ثالثاً: وظائف إدارة الموارد البشرية.

1: الوظائف والمهام

يحتوي نشاط وممارسات إدارة الموارد البشرية في أي منظمة العديد من الوظائف والمهام تتمثل فيما يلي:

1-1: وظيفة تكوين الموارد البشرية Staffing of Human Resource
وهو نشاط رئيسي يتكون من أنشطة فرعية متكاملة ومتراقبة، يشكل مجموعها سلسلة من الأعمال تقوم من خلالها إدارة الموارد البشرية بتوفير احتياجات المنظمة من الموارد البشرية على اختلاف أنواعها وفق مواصفات محددة (مهارة، خبرة، مقدرة... الخ) لشغل الوظائف الموجودة في المنظمة ونعرض فيما يلي هذه النشاطات الفرعية:

تصميم وتحليل العمل:

يعمل هذا النشاط على تحليل واجبات ومسؤوليات وظائف المنظمة والمواصفات والشروط الواجب توفرها فيمن سيشغلها أو يعين فيها.

تخطيط الموارد البشرية:

يقوم هذا النشاط بتقديم حاجة المنظمة من الموارد البشرية في المستقبل من حيث أعدادها، نوعيتها ويجري ذلك في ضوء نتائج تصميم وتحليل العمل.

استقطاب الموارد البشرية:

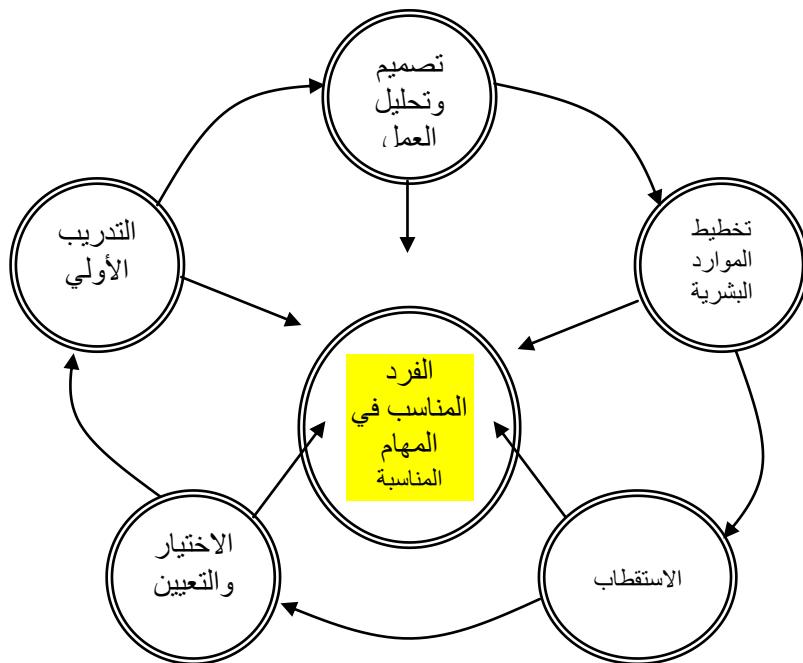
في ضوء نتائج النشاطين السابقين يقوم هذا النشاط بعملية ترغيب وجذب للموارد البشرية من سوق العمل للتقدم وطلب التوظيف في المنظمة.

اختيار وتعيين الموارد البشرية:

يقوم هذا النشاط بانتقاء أفضل المتقدمين طالبي التوظيف في المنظمة مما جرى استقطابهم وذلك باستخدام معايير اختيار وضعها تصميم وتحليل العمل، وتعيينهم في الوظائف الشاغرة المتواقة مع مواصفاتهم⁽⁸⁾.
التأهيل:

يعمل هذا النشاط على تدريب الموارد البشرية الجديدة التي تم اختيارها وتعيينها تدريب أوليا من أجل مباشرة أعمالها بشكل جيد.

شكل رقم (1): التكامل والترابط بين أنشطة وظيفة التكوين



المصدر: عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة: بعد استراتيجي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 16.

2-1 Compensations وظيفة التعويضات

تقوم إدارة الموارد البشرية من خلال هذه الوظيفة الرئيسية، بتصميم عدد من الأنظمة التي على أساسها يجري وضع تعويضات ومكافآت للموارد البشرية التي تعمل في المنظمة وذلك وفق أسس وقواعد موضوعية وعادلة وتشمل هذه الأنظمة على ما يلي:

نظام تقييم الوظائف:

هو عملية تقوم بها إدارة الموارد البشرية لتحديد قيمة وأهمية كل وظيفة من وظائف المنظمة، حيث على أساس نتائج التقسيم يحدد التعويض المالي المباشر الذي تستحقه كل وظيفة والذي يتقادمه شاغلها

نظام التعويض المالي المباشر:

هو هيكل للرواتب والأجور تصممها إدارة الموارد البشرية ليشمل على معايير يتم على أساسها دفع رواتب وأجور الموارد البشرية وذلك بناء على نتائج تقييم الوظائف.

نظام تقييم الأداء:

هو مجموعة من الأسس والقواعد والضوابط التي تستخدم من أجل تقييم الأداء وكفاءة الموارد البشرية في العمل.

نظام المكافآت المالية:

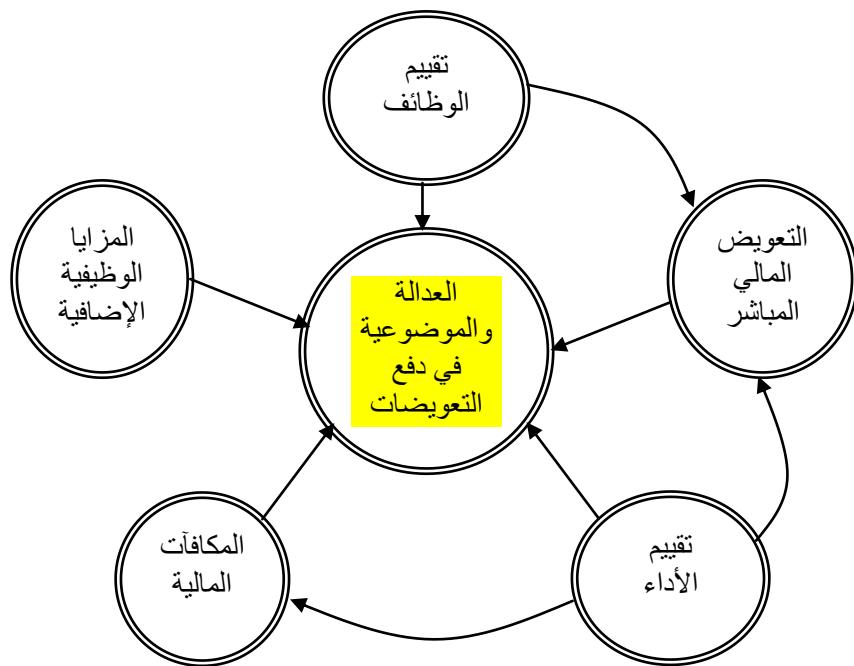
هو نظام للتحفيز المالي تعده إدارة الموارد البشرية لإنجاح من يعمل بجد ونشاط وكفاءة، ويعتبر هذا النظام داعما لنظام التعويض المالي المباشر.

نظام المزايا الوظيفية الإضافية:

ويعرف بالتعويض المباشر، وهو نظام التحفيز غير مالي على شكل خدمات متعددة يستفيد منها كل من يعمل في المنظمة مثل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي⁽⁹⁾.

وهذا الشكل الموالي يلخص وظيفة التعويضات :

شكل رقم(2): التكامل والترابط بين مختلف الوظائف



المصدر: المرجع السابق، ص 17. وبتصريف 3-وظيفة تدريب وتنمية الموارد البشرية: Training and Development

تشمل هذه الوظيفة على نشاطين فرعيين يكملان بعضهما البعض، ويهدفان إلى جعل الموارد البشرية قوة عمل ذات كفاءة أداء على مستوى ومتميز لتلبية مطلب تحقيق إستراتيجية المنظمة وأهدافها وت تكون هذه الوظيفة من:

التعليم والتدريب:

يسعى هذا النشاط إلى اكتساب الموارد البشرية مهارات جديدة في ضوء تقييم أدائها، يعمل على معالجة جوانب الضعف في هذا الأداء وتدعم وتنمية جوانب القوة فيه، قصد إلى تطوير وتحسين أداء هذه الموارد وتمكينها مما هو مطلوب منها من مهام في الوقت الحاضر.

التنمية:

يسعى هذا النشاط إلى تنمية أداء الموارد البشرية المستقبلي من أجل جعلها مؤهلة وقدرة على ممارسة وظائف أعلى مستوى في المستقبل وتزويدها بشكل مستمر

بكل جديد في مجالات المعرفة وتمكينها من التكيف مع المتغيرات التي تدخل على المنظمة.

4-1 Maintenance of human resource:

ت تكون وظيفة الصيانة كسائر وظائف إدارة الموارد البشرية من نشاطين فرعيين متكاملين، تهدفان إلى توفير السلامة والصحة للموارد البشرية في مكان عملها وت تكون من:

توفير السلامة:

من خلال تصميم برامج فنية إدارية مشتركة لحماية الموارد البشرية من حوادث وإصابات العمل، التي قد تتعرض لها أثناء ممارستها لأعمالها.

توفير الصحة:

من خلال تصميم برامج صحية، طبية، بيئية تحمي الموارد البشرية من الأمراض الناجمة عن طبيعة العمل ومناخه المادي.

5-1 Human Resource Relations:

تشمل هذه الوظيفة على نشاطين فرعين:

دمج الموارد البشرية:

هو نشاط يتم من خلاله تصميم برامج طرق تفعيل مشاركة الموارد البشرية في العمل واتخاذ القرارات وتوفير الرعاية الاجتماعية، والمعاملة الإنسانية الطيبة لهم وحل الصراعات التنظيمية التي تنشأ بينهم في فرق العمل أو بينهم وبين المنظمة وهذا كله لتحقيق الولاء والانتماء لديها اتجاه المنظمة التي تعمل فيها.

علاقات العمل:

سمى هذا النشاط سابقاً بالنشاطات الصناعية ويمثل علاقة المنظمة من خلال إدارة الموارد البشرية مع النقابات حيث تقوم هذه الإدارة نيابة عن أصحاب المنظمة بالتفاوض معها فيما يختص بشؤون العمل والتوظيف، وإبرام اتفاقيات معها بخصوص ذلك.

2- كيفية استخدام المنظمة لوظائف إدارة الموارد البشرية

يتوقف نجاح إدارة الموارد البشرية على كيفية استعمال المؤسسات للوظائف المذكورة سابقاً، فاللتخطيط السليم للقوى العاملة مثلاً يؤمن للمؤسسات تحديد حجم الموارد البشرية، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بالاستفادة منها، والعمل على تزويدها بكافة الموارد التيتمكنها من تحقيق أهدافها وخاصة تلك البرامج التخطيطية والمعلوماتية الموجهة لنشاطات وأعمال هذه الموارد البشرية. كما أن الالجذاب بدوره يكمل وظيفة التخطيط إذ يمكن المخطط كمن تحديد مصادر الموارد البشرية، والأسس العلمية، الضامنة للاختيار الأنسب من الأفراد.

أما وظيفة التحفيز فتساعد دورها على تمتين العلاقة بين المؤسسات والأفراد، إذ أن الموارد البشرية المحفزة تلتزم أكثر بأهداف المؤسسات وتعمل بجدية أكثر على إنجاز المسؤوليات والأعمال التي أحيلت إليها، وكما هو معروف فإن أهداف المؤسسة قد تتعارض أحياناً مع أهداف الأفراد، فحافظ المؤسسات على سبل المثال، التقليل من التكاليف العمالية، حافظ الأفراد الممتنع عادة بزيادة تعويضهم ورواتبهم، من هنا فوظيفة التحفيز مهمة لتقريب وتمتين العلاقات بين الأفراد والمؤسسات.

أما سوء استعمالها فيؤدي إلى الخلافات بين طرفي الإنتاج، وقد يرافق تفاقم الخلافات دخول أطراف أخرى إلى حلبة الصراع، أمثل الدولة والاتحاديات العمالية وغيرهم، وهذا بالطبع ليس من صالح المؤسسات إن سوء استخدام المؤسسات لوظائف إدارة الموارد البشرية يعطى مسيرة هذه الإدارة و يؤدي إلى توثر العلاقة التي تربط المؤسسات والمحيطات الخارجية المعاملة معها، إذن من المستحسن خلق العلاقة الجيدة بين الأفراد والمؤسسات وإيجاد إدارة بشرية فاعلة، تنظم مستويات ومستلزمات التعامل بين المؤسسات ومحيطاتها العملية.

3- الرؤى والاستراتيجيات الحديثة في إدارة الموارد البشرية

إن رؤية الموارد البشرية من منظار وظائفها ومهامها كالتوظيف والتحفيز والحفاظ على الموارد البشرية وغيرها من الوظائف، ليس كافياً إذ أن رؤى جديدة أخرى ظهرت حديثاً لتبيّن لنا أهمية النشاطات والأدوار البديلة التي تتخلّى في صلب عمل إدارة الموارد البشرية، من بين هذه الرؤى الجديدة والتي تدخل ضمن صلاحيات الجهاز الإداري البشري ما يلي:

3-1: تعدد جمهور المستفيدين من قيام إدارة الموارد البشرية

إن الفائدة التي تجني من قيام إدارة الموارد البشرية في المؤسسات لا تتحصر فقط في دور الوظائف أو الخدمات التي تقدمها هذه الإدارة إلى الأفراد الموظفين العاملين، بل تشمل أيضاً جمهور كثيراً من الذين يتعاملون مع المؤسسات ويستفيدون وبالتالي من عمليات إنتاجها للسلع والخدمات يشمل هذا الجمهور عادة مجموعة الأفراد والعملاء، وغيرهم من الأشخاص والمؤسسات الأخرى المستفيدين من وجود جهاز إداري بشري مؤسسي.

فالإدارة الناجحة هي وحدها القادرة على تحديد النشاطات المطلوبة والتي تناسب جمهور المستفيدين منها وتعمل بجد كبير على برمجة تنفيذها ضمن الإمكانيات المتوفرة وهذا وبالتالي يتطلب دراسة تأثير استراتيجيات الإدارة على جمهور المهتمين بها

3-2: تأثير استراتيجيات الإدارة على مواردها البشرية.

إن الاستراتيجيات التي تضمنها المؤسسات تهدف بالحقيقة إلى تنبوء ودراسة الأسواق العاملة فيها كما إلى تشغيل مواردها المتوفرة فيها وجنى المزيد من النتائج الجيدة، هذه الاستراتيجيات تكون عادة على شكل خطط مدروسة توزع على الأفراد من قبل مدراء القيمة الإدارية إذ لا يمكن الفصل بين نوعية الاستراتيجيات وتأثير ذلك على فاعلية موارد المؤسسات البشرية، لأنه مشاركة الأفراد في إيفاد الاستراتيجيات إلى أهدافها ضرورة حتمية، إذ بدون المشاركة يفقد جمهور المستفيدين من وجود إدارة الموارد البشرية كثيراً من خدمتها، كما تفقد المؤسسات كثيراً من خططها فالقرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارة العليا تؤثر على الموارد البشرية.

3-3: تأثير سياسات الإدارة على مواردها البشرية.

إن الرؤيا الجديدة الثالثة فتحتخص بالسياسات التي تتبعها إدارات المؤسسات والتي تؤثر بالطبع على قرارات المدراء، والسياسة ما هي إلا تعبر عن الطرق والأساليب التكتيكية والتي بواسطتها تدار المؤسسة، أما تأثير السياسة على الأفراد فإنه انعكاساته وخاصة تلك المتعلقة بدخول السياسة لمي الفراغ الحاصل بين الكفاية والفعالية التي تطلبها المؤسسة من الأفراد وبين الفوضى التي تحدثها سلوكيات قد تفرض على الأفراد، أو نتيجة لعدم رضا الأفراد عن قرارات واستراتيجيات لا مصلحة لهم فيها، وبمقدار ما يكبر هذا الفراغ بمقدار ما تعظم وتندد السياسة.

خلاصة الفصل الأول:

إذا كانت الموارد البشرية تشكل بلا منازع الثروات الحقيقة للمؤسسات كونها تؤدي أدوار حيوية في صنع ونجاح المؤسسات فإن إدارة الموارد البشرية بوظائفها الفعالة تشكل بامتياز الخيارات العلمية والتطبيقية المتاحة أمام المؤسسات فمن خلال الدراسات والأبحاث الميدانية تبين أن إدارة الموارد البشرية توفر الكفاءات البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة التكอร فهي تنظر للعامل على أنه مصدر للفكر ورأس المال.

وبالتالي فهي تمثل المدخل المعاصر في دراسة وظيفة هذه الإدارة في المنظمات الحديثة اليوم وهو يختلف في جوانب متعددة عن تعريفها السابق لما كانت تسمى إدارة الأفراد حيث اقتضت الظروف الحالية التي تعيشها المنظمة في ظل العولمة وتحrir التجارة الخارجية وتزايد المنافسة بينها إلى إدخال تغييرات جذرية في مهمة إدارة الأفراد وذلك قصد مواكبة هذه التغيرات الاقتصادية والإدارية المعاصرة والمحيطة بمنظمات الأعمال في شتى أنحاء العالم.

فالتغيير لم يشمل مسمى إدارة الأفراد فحسب بل شمل مضمون عمل هذه الإدارة ونطاق ممارستها وأهدافها وعلاقاتها وأصبحت تسمى بإدارة الموارد البشرية وهي جزء لا يتجزأ عن إستراتيجية المنظمة ككل، وأنها تمثل إدارة ووظيفة أساسية في المنظمات تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إستراتيجية تشمل على مجموعة من السياسات والممارسات المتعددة بشكل يتوافق مع إستراتيجية المنظمة ورسالتها ويساهم في تحقيقها .

المصطلحات الأساسية في الفصل

Expressions	المصطلحات
Human Resource Management	إدارة الموارد البشرية
efficiency	تحقيق الكفاية الإنتاجية
inputs	بالمدخلات
out puts	مخرجات

Effectiveness	الأداء التنظيمي
Staffing of Human Resource	وظيفة تكوين الموارد البشرية
Compensations	التعويضات
Training and Developement	وظيفة تدريب وتنمية الموارد البشرية
Maintenance of human resource	صيانة الموارد البشرية
	علاقات الموارد البشرية

مراجع الفصل الأول:

- 1- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، 1999.
- 2- حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
- 3- صلاح الدين محمد عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية العلمية والعملية، طبعة 2000-1999.
- 4- عمر وصفى عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة: بعد استراتيجي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- 5- محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، القاهرة، 2001.

الفصل الثاني

العملية الإدارية

هي مجموعة من الوظائف المرتبطة ببعضها البعض والتي تؤثر كل منها في الأخرى وتنثر بها في تكامل واستمرارية، وهي تلك العملية التي تبدأ بالتخطيط وتنتهي بالرقابة. والعملية الإدارية أمر تحتاجه جميع المنشآت مهما كان نوعها أو نشاطها وهي لا تقتصر على المشاريع التجارية أو الصناعية أو الزراعية بل يمتد استخدامها إلى جميع أوجه النشاط الإنساني وهي تتتألف من نشاطات ووظائف محددة يقوم بها الإداريون وتمتاز بأنها نشاطات هادفة إلى استمرار المنشأة عن طريق تشغيل عناصر الإنتاج. وهنا لابد من التنوية في الاختلاف الحاصل بين علماء الإدارة على عدد هذه الوظائف وتقسيماتها وما تتضمنه من أنشطة إلا أنهم أجمعوا على أن العملية الإدارية هي المعنية بتحقيق أهداف المؤسسة أو المنظمة من خلال العمل والجهد الإنساني المنظم وأيضاً اتفاق ما بين الكتاب على الوظائف الأربع وهي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ويتختلفون ما بين الجمع ما بين التوجيه والإشراف وإصدار الأوامر في وظيفة واحدة وأما في هذا الفصل فقد تم تصنيف وظائف العملية الإدارية إلى:

- 1- التخطيط وصنع القرارات
- 2- التنظيم
- 3- التوجيه والقيادة
- 4- الحفر والاتصال
- 5- السلطة والمسؤولية
- 6- التنسيق
- 7- الرقابة

وظائف الإدارية:

هي تلك الوظائف التي تتكون منها العملية الإدارية ويتولاها المديرون وعلى ذلك يطلق عليها وظائف المدير والإدارة عملية شاملة ومتراقبة ومتتشابكة ويقصد بشمولية الإدارة أنها عملية ضرورية للمنظمة والإنسان وأنها تحتوي على مجموعة من الوظائف التي يصعب عملياً الفصل بينهما وهي وظائف متراقبة متتشابكة ومستمرة، فعند الانتهاء من أحد الوظائف يتم الانتقال إلى وظيفة أخرى. وحيث أنه ومن خلال هذه الوظائف يتم التنسيق لاستخدام الموارد المتاحة بشكل

يحقق الأهداف أو ما يسمى بكفاءة وفاعلية وحيث تشكل مجموعة الأنشطة اللازمة لتحقيق ذلك التنسيق ما يسمى بالوظائف الإدارية. وفيما يلي عرض ملخص بسيط عن كل وظيفة من هذه الوظائف على أن يخصص باباً مستقلاً لشرح كل وظيفة بمزيد من التحليل والتفصيل.

1- التخطيط:

يعتبر التخطيط الوظيفة الأولى في العملية الإدارية وهو يسبق الوظائف الأخرى. ويقصد به التفكير المنظم الذي يسبق تنفيذ أي عمل ويعتمد على اتخاذ قرارات تتعلق بالمستقبل، وهو يتضمن بشكل عام تحديد الأهداف بوضوح، ووضع السياسات والنظم والإجراءات والبرامج الازمة لتحقيقها سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة أو المنظمة كلها أو بالنسبة لأي وحدة إدارية فيها. والخطيط وظيفة إدارية تتضمن اختيار ما بين عدد من البديل لأهداف المشروع وسياساته وخططه والبرامج الازمة لتحقيق الأهداف. والخطيط هو بالتأكيد عملية اتخاذ قرارات ينطوي على الاختيار بين البديل. والخطيط ومسؤولية التخطيط لا يمكن فصلها عن الأداء الإداري لأن كل المديرين تقع عليهم مسؤولية التخطيط بغض النظر عن مستوىهم الإداري وهل هم في قمة الهيكل التنظيمي أو في وسطه أو في القاعدة. ومن مضمون هذا المفهوم للتخطيط، نصل إلى حقيقة مهمة وهي أن عملية التخطيط تتم على أساس من وجود أهداف محددة سلفاً ومخططة من قبل الإدارة العليا في المشروع. وتتجدر الإشارة إلى أن عملية صياغة الأهداف والأولويات يجب أن يوليهما المدير عنابة خاصة فهي الأساس أو الركيزة الأساسية التي يبني عليها البناء الهيكلي للخطط الموضوعة وبأي الوظائف الأخرى (التنظيم، التوجيه، الاتصال، التنسيق، الرقابة). وبالتالي فإن أي خلل أو خطأ في تحديد الأهداف سوف يفرز ثماراً سلبية تتعكس آثارها على مستوى إنجازات المشروع بالكامل. ولكي يكون التخطيط فاعلاً، فإن الأهداف ينبغي أن تكون محددة وواقعية وقابلة للقياس من حيث الكم والكيف وقابلة للتحقيق، وأن تكون الأهداف مرتبطة بزمن، وأن تتفق مع طبيعة الظروف والمتغيرات المحيطة بالمشروع، وأن تكون الأهداف موضوعة على أساس من المشاركة بين القائمين على إدارة المشروع والمسؤولين عن التنفيذ، وأخيراً وليس آخرأ، أن تكون الأهداف مشتقة من الأهداف العامة للمشروع. وسوف نتناول التخطيط تفصيلاً عند الحديث عنه كوظيفة من وظائف الإدارة.

2- التنظيم:

يمارس المدير أيضاً وظيفة التنظيم، ووظيفة التنظيم تعتمد اعتماداً كبيراً على وظيفة التخطيط بل هي ترجمة حقيقة للخطط والمقصود بالتنظيم هو تحديد الأعمال والمهام والمسؤوليات الرئيسية للمنظمة وتجمعها في وظائف وأنشطة

وإسنادها إلى العاملين مع توضيح اختصاص ومسؤولية كل منهم وتفويضهم السلطات الازمة التي تمكّنهم من القيام بها، على أن يتم ذلك بشكل مناسب ومتجانس في ظل إطار واضح يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف المقررة، فالتنظيم نظام علاقات منسق إدارياً من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وبصفة عامة يحدد التنظيم طريقة تنفيذ الخطط من خلال الوحدات التنظيمية المختلفة داخل المنظمة، وهناك العديد من المبادئ الإدارية التي تستند عليها العملية التنظيمية مثل مبدأ وحدة التوجيه، وحدة الرئاسة، تقسيم العمل، المركزية واللامركزية وغيرها. ولهذا نرى أن التنظيم ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة وأداة تسهم في إيجاد التعاون الفعال والترابط الجيد بين الأقسام والإدارات المختلفة للمنظمة أو المؤسسة، وتحديد أساليب الاتصال بينهما في ضوء التبعية والتسلسل الرئاسي ونطاق الإشراف المناسب لكل منها، وتزداد صعوبة هذه الوظيفة كلما كبر حجم المنظمة أو المؤسسة وكثُر عدد العاملين بها مما ينعكس على تشابك وتعقد العلاقات الوظيفية، وهو أمر يتطلب وضع نظام لهذه العلاقات يؤدي إلى التوافق والتكامل بين كافة الجهات المبذولة ويحد من الاحتكاك وسوء الفهم والتنازع على السلطة بحيث يسير الجميع في الطريق المرسوم لنجاح المنظمة وبقاءها واستمرارها.

3- التوجيه والقيادة:-

إن البدء الفعلي في تنفيذ العمليات المطلوبة يستلزم خطوط إدارية أخرى وهي "التجييه". وطالما أن كل المديرين يعملون مع أفراد، فيجب عليهم أن يوفروا الظروف التي تشجع المسؤولين على العمل بكفاءة. وتحتل هذه الوظيفة مكانة خاصة كعنصر من عناصر الوظيفة الإدارية باعتبارها تتعلق مباشرة بإدارة العنصر البشري في المؤسسة، وتتضمن هذه الوظيفة الكيفية التي تتمكن من خلالها الإدارة من تحقيق التعاون بين العاملين في المؤسسة وحفرهم للعمل بأقصى طاقاتهم، وذلك لأن المنظمات ما هي إلا تجمعات من العاملين، إذا أحسن التعامل مع هذه المجموعات، توصلت المؤسسة إلى أهدافها التي تسعى إليها بشكل أسرع وبأقل وقت وكلفة.

وبالرغم من أن مفهوم التوجيه بسيط وغير معقد إلا أن أساليب التوجيه قد تكون على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، وينبغي على الرئيس الأعلى أن يخلق مع مرؤوسيه جو من التفاهم وتبادل وجهات النظر لمفاهيم التي تخص المشروع وأهدافه وسياساته وبرامجه. وكما ينبغي على المسؤولين معرفة هيكل التنظيم والعلاقات الداخلية بين الأنشطة المختلفة والشخصيات، وواجباتهم وحدود سلطاتهم. ومتي عرف المسؤولون هذه الأمور، تقع على الرئيس مسؤولية تقاد تكون شبه مستمرة تتعلق بتوضيح مهام المسؤولين وإرشادهم نحو الأداء الأفضل

مع تحفيزهم للعمل بحماس وثقة وأيضاً تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم وإعدادهم لتولي مناصب أعلى، بالإضافة إلى التأكيد من وضوح جميع الواجبات والأعمال والتعليمات والأوامر للحد من ازدواج الاختصاصات وما ينتج عنه من أزمات ومشاكل وحتى يمكن الوصول إلى مستويات الأداء المطلوبة. وتعتمد وظيفة التوجيه على العناصر التالية:

(Leadership): وهي ترتكز على طبيعة العلاقات ما بين الرئيس (القيادة) والمرؤوسين.

(Motivation): وهي عملية تحفيز العاملين بالوسائل المادية (الحفز) والمعنوية لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية كماً ونوعاً.

(Communication): وهي عملية تبادل المعلومات والأفكار بين (الاتصال) مستويات الإدارة المختلفة.

Authority & Responsibility: السلطة والمسؤولية.

السلطة أمر ضروري لأن العامل وبغض النظر عن مستوى الإداري وحتى يستطيع مزاولة أعماله. فلا يستطيع العامل ممارسة أعماله دون وجود السلطة التي تمكنه من ذلك ولابد من توضيح حدود هذه السلطة الملقاة على كاهله. والسلطة والمسؤولية توأمان لا ينفصلان مع الاعتراف بوجود اختلاف بسيط بينهما يقى على أساس أن السلطة تقوض بينما المسؤولية لا تقوض، وأيضاً يبقى من قام بعملية التقويض مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن الأعمال التي قام بتقويضها وهذا في نطاق أضيق في حل المسؤولية.

وكما نعلم أن السلطة تكون أكبر في المستويات الإدارية العليا وقليلة أو محدودة في المستويات الإدارية الدنيا. فكلما انخفضت الوظيفة أو المركز على السلم الإداري تتحضر السلطة. وإذا نظرنا إلى العلاقة بين العاملين نجد أن السلطة تبين صلاحيات المدير، فالسلطة من دعامت المدير حتى يستطيع ممارسة مهام عمله بشكل يتنقق ومستوى المسؤولية بكفاءة وفاعلية. لذلك كان لابد أن يتولى مهام الإدارة سواء بالشؤون الإدارية والمشتريات والمبيعات الأشخاص ذوو الخبرة والكفاءة والقادرون على شغل هذه الوظائف.

وفيما يلي بعض آراء خبراء الإدارة حول مفهوم السلطة:

تعرف السلطة على أنها "الحق في اتخاذ القرارات التي تحكم تصرفات الآخرين"⁽¹⁾ ولكن هذا التعريف غير شامل كافة معاني السلطة ذلك لن السلطة لا تشمل فقط اتخاذ القرارات وإنما اتخاذ القرارات جزء من السلطة. وفي الواقع تشمل السلطة الحق في إصدار الأوامر والحق في إصدار القرارات والحق في تعديل سياسات الإدارة والحق في الرقابة والقدرة على الإقناع. وهناك تعريف آخر

⁽¹⁾ فؤاد الشيخ سالم وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، مرجع سابق.

لمفهوم السلطة لهنري فايول حيث يقول أن السلطة هي "الحق في إصدار الأوامر وإجبار الآخرين على تنفيذها"⁽²⁾. وهنا لابد من التوسيع إلى نقطتين مهمتين أولهما أن هناك فرق كبير ما بين السلطة والقوة حيث أن السلطة تكون محاكمة بالقوانين التي لا يمكن تجاوزها بينما لا يوجد هذا في منطق القوة التي تعتمد على أسلوب الإكراه والإجبار والتخييف والوعيد. وثاني النقاط هو أن السلطة غالباً ترتبط بالمركز الوظيفي وليس بالشخص الذي يشغل ذلك المركز أو تلك الوظيفة فعند انتقال الشخص من وظيفة إلى أخرى تتغير السلطات المخولة له بحكم الموقع الجديد.

5- الحفز والاتصال (Motivation & Communication)

إن نجاح الإدارة في أي منظمة يتوقف إلى حد كبير على فاعلية الاتصال بالرؤوسين، فالاتصالات هي المفتاح إلى فعالية الإدارة، وهي المركبة التي تسمح للمدير بإنجاز كل مهامه الوظيفية بنجاح. ويعرف الاتصال بأنه "عملية تبادل المعلومات، أو التبادل المشترك للأفكار والحقائق والانفعالات وتحقيق تفاهم مشترك بين جميع الأطراف المعنية في الأمر"⁽³⁾ على هذا يمكن تعريف الاتصال بأنه "عملية يتم عن طريقها إيصال معلومات من أي عضو في الهيكل التنظيمي إلى عضو آخر بقصد أحداث تغيير" ومن هذا التعريف يتضح أن الاتصال قد مررّوس) وهو ما يسمى بالاتصال الهابط، يكون من أعلى إلى أسفل (رئيس رئيس) وهو ما يسمى بالاتصال الصاعد، أو ← أو من أسفل إلى أعلى (مررّوس في مستوى أفقى بين الرؤساء أو مدراء الأقسام بعضهم ببعض. ويشترط هنا أن يكون الاتصال بقصد إحداث تغيير من أي نوع، وإلا كان مجرد ضوضاء وتشويش لا فائدة منه. وبمعنى آخر يجب أن يكون للاتصال غرض أو أغراض. وأهمية الاتصال تظهر بشكل واضح في منشآت الأعمال. فوجود نظام اتصال سليم وفعال ضرورة ملحة للإدارة لأن المدير يستطيع القيام بتحليل الموقف أو المشكلة بشكل سليم كما يستطيع وضع حل ملائم ومناسب لذلك الموقف من كل جوانبه مع حساب كل التوقعات والنتائج المترتبة على ذلك الحل. لكن ذلك كله يفشل إذا كان هناك خطأ في عملية الاتصال، وقد يكون الخطأ مكلفاً جداً ويترب عليه نتائج غير متوقعة وسلبية بالنسبة للمنشأة.

6- التنسيق (Coordination)

يعتبر التنسيق وظيفة إدارية أساسية من ضمن وظائف الإدارة والعملية الإدارية والتنسيق هو العملية التي تهدف إلى الوصول إلى وحدة العمل بين الأنشطة

Henri Fayol, General & Industrial Management 1949, p. 52. ⁽²⁾

Thomas G. Rynolds, Problems in Business Administration op. Cit. p. 25. ⁽³⁾

المتدخلة وعملية التنسيق تدخل في جميع العمليات الإدارية، فالإداري يستخدمها في عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه واتخاذ القرارات. ويكون التنسيق ضرورياً حيثما وجد اثنان أو أكثر من الأفراد المتداخلين، أو الجماعات المتداخلة أو الأقسام المتداخلة التي تسعى لتحقيق هدف معين. وتتبع أهمية التنسيق والحاجة إليه من خلال اختلاف وجهات النظر بشأن كيفية تحقيق الأهداف الجماعية أو كيفية عمل المجموعة بانسجام وتوافق، حيث غالباً ما يفسر الأشخاص الأهداف المتشابهة بطرق مختلفة، وكثيراً ما لا تتفق جهودهم لتحقيق تلك الأهداف مع جهود الآخرين، ومن ثم تصبح مهمة المدير التوفيق بين الاختلافات في كيفية أداء العمل وتوقيته والاهتمامات والأهداف الفردية والجماعية. ويتضمن القيام بالتنسيق الاطمئنان إلى كل المجموعات وأن جميع الأشخاص يعملون بفاعلية وعلى نحو اقتصادي وبتوافق في اتجاه الهدف الرئيسي. هذا ويمكن القول إن المنظمة الكفاء تعمل على خلق تنسيق فعال. وبما أن درجة وأهمية وأبعاد التنسيق لا تتشابه في جميع المنظمات والظروف. "بعض الأقسام تميز بالتدخل الشديد، ويتعين على المدير بذل جهود كبيرة لضمان التنسيق. ومن ناحية أخرى، فإن عمل بعض الأقسام في بعض المنظمات لا يتضمن تقريباً أي تداخل. مما يجعل عملية التنسيق بسيطة وسهلة"⁽⁴⁾.

7-Control الرقابة:

تمثل الرقابة الوظيفة الأخيرة من العملية الإدارية. ولا تكتمل العملية الإدارية إلا بممارسة وظيفة الرقابة للتأكد من دقة تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة. حيث أن طبيعة عملية الرقابة تستوجب أن يكون هناك معايير محددة يتم مقارنة نتائج العمل بها وغالباً ما تكون الأهداف المنصوص عليها في الخطة هي المعايير الواجب القياس عليها فالرقابة هي قياس نشاط المروسين للتأكد من مطابقتها للخطط المرسومة وتصحيحه إذا ثبت أن هناك انحراف عن تلك الخطط. ويعرف فايول الرقابة بأنه تعني "التحقق من أن كل شيء يسير وفقاً للخطط الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المقررة. وتهدف الرقابة إلى الكشف عن أوجه و نقاط الضعف والخطأ لتصحيحها ومنع تكرار حدوثها. وهي تمارس على كل شيء...على الأشياء وعلى الأفراد وعلى أن الرقابة عنصر حيوي من عناصر الإدارة فهي Terry "الأفعال"⁽⁵⁾ ويرى تيري تساهم في كفالة الإنجاز السليم للعمل عن طريق جهود أفراد آخرين، وتحقق من أن العمل الواجب أداءه قد تم أداءه على وجه مرضٍ. ويظهر تيري علاقة الرقابة

. James Thompson, organizations in Action, McGraw-Hill, N.Y. 1967 ⁽⁴⁾

. Foyol, H, General & Industrial management, pitman, London. 1949 ⁽⁵⁾

بالتخطيط بقوله "إن السبب الرئيسي في وجود الرقابة هو التأكيد من أن النتائج المتحققة إنما تطابق وتوافق تلك المخططة من قبل، وأي انحرافات عن هذه النتائج المخططة تكشف بسرعة وتصح بواسطة الرقابة الفعالة، بما يمكن معه عودة النشاطات إلى السير في الطريق المخطط لها"⁽⁶⁾ وعليه يمكن القول أن الرقابة هي عملية مقارنة النتائج بالخطط.

أهمية الإدارة:

ليس هناك ثمة اختلاف حول أهمية الإدارة في نشاط الأعمال. إن نظرة سريعة للتعرifات الإدارية تؤكد الأهمية الكبيرة لهذا العلم/الفن الذي ينشد تحقيق رفاهية المجتمع، وخدمة أهداف المشروع. فوظيفة الإدارة لا غنى عنها لأنها وظيفة لتحقيق الأهداف المرسومة. بمعنى أن الإدارة هي معيار النجاح والفشل. في الواقع تستند الإدارة في أهميتها إلى قواعد أساسية تبرر وجودها وتحتمها. وهذه القواعد تشكل في مجملها، الفلسفة الأساسية من وراء وجود الإدارة وضرورتها في أي جهد جماعي ذي أهداف محددة.

القاعدة الأولى:

إن الإدارة علم قائم على أسس علمية ومبادئ ومفاهيم منظمة ومرتبة، وتستخدم أفضل أساليب الأبحاث والدراسات في حل المشكلات، وفي التفاعل مع البيئتين الداخلية والخارجية، وصولاً إلى تحقيق أهداف مادية ومعنوية وإنسانية للأطراف كافة. إن الإدارة هنا عبارة عن نظام متطور لتبسيط إجراءات العمل، وتعظيم الكفاءات والمهارات البشرية، وإطلاق الطاقات المادية والبشرية وخلق طاقات متعددة.

القاعدة الثانية:

إن بقاء المشروعات ونموها يعتمدان بالدرجة الأساس على قدرة هذه المشروعات في بلوغ أهدافها. وبما أن الإدارة هي الأساس في نجاح أي مشروع يسعى لتحقيق هدف معين فإن وجود الإدارة يضمن تحقيق هذه الأهداف.

القاعدة الثالثة:

الإدارة نشاط يتعلق بإنجاز الأعمال بواسطة الآخرين، الأمر الذي يظهر دور الإداري في جعل جميع الجهود منصبه نحو أهداف الجماعة لبلوغها بأيسر الطرق وأقل وقت وتكليف.

Terry, P. T., Mechanisms for Environmental scanning, Long Range planning, Jone, (6) .1997

القاعدة الرابعة:

تحقق الإدارة الاستخدام الأمثل للقوى المادية والبشرية المتوفرة ويتعلق بهذه النقطة كل من الكفاية والتي ترمز إلى مقدار الكمية المستخدمة في تحقيق الأهداف. والفاعلية التي تتعلق بصلاحية العناصر المستخدمة لتحقيق الأهداف.

القاعدة الخامسة:

إن الإدارة العلمية صارت معياراً أو مؤشراً على تطور الأمم ورقيها وتقدمها فالارتباط بين تطور الإدارة وبين مستويات التقدم والتطور هو ارتباط قوي. فالإدارة الناجحة هي تلك الإدارة التي تقود إلى تحقيق الأهداف المرسومة وهي التي تعمل باستمرار على تحسين مواجهة المشروع من خلال تقديم أفضل الخدمات للمجتمع.

الإدارة والمدير:

إن العملية الإدارية أو ما يسمى بوظائف الإدارة هي الوسائل التي يتمكن من خلالها المدير أن يدير. والمدير هو أهم إنسان تستند إليه العملية الإدارية، وهو المسؤول عن إتمامها بنجاح. ذلك لأن المرؤوسين الذين يعملون معه كمساعدين هم في الواقع تابعين له، وهو المسؤول عنهم وعن إنجازاتهم وعن نجاحهم أو فشلهم وعليه أن يوجههم ويصحح من أخطائهم وانحرافاتهم. وذلك لأن نجاح المنظمات يعتمد على مدى وجود إدارة فعالة يقوم بالتنسيق بين الموارد المختلفة لتحقيق أهدافها. فالمدير والمنظمة تعتبران وجهان لعمله واحدة وكلاهما ضروري ومكمل للأخر. فالحاجة إلى المديرين ظهرت نتيجة لظهور المنظمات، وبدون وجود المدير الكفء فلا يمكن للمنظمة أن تحقق أهدافها المرتبطة بالبقاء والنمو.

من هو المدير وما هي وظائفه:

يتساءل البعض عن ما هو المدير؟ أليس بشر مثلك. أليس إنسان يخطأ ويراجع عمله ويحاسب ويكافأ؟

هو ذلك الفرد الذي يُنجز العمل من خلاله وبواسطة الآخرين **المدير Manager** من مرؤوسه. فالمدير هو ذلك الشخص الذي يقوم بوظائف مثل التخطيط والتنظيم وتوجيه الآخرين والإشراف عليهم والرقابة على الأفراد والأنشطة التي يتحمل مسؤولية إدارتها بحكم منصبه الوظيفي وذلك لتحقيق النتائج المترقبة للأهداف المرسومة. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح وازدهار المنظمة إنما يتوقف على مدى سلامية قرارات المديرين المرتبطة بخطط المنشآت، من حيث شغل أغلب وظائف المنشأة وتنظيم أقسامها، والرقابة على الأداء بها، وكذلك حفز الموظفين وإثارة دوافعهم وتوحيد جهودهم نحو بذل أقصى طاقاتهم وذلك من أجل تحقيق الأهداف. وهنا نجد التتويج إلى أنه هناك عدة مسميات مختلفة للمدير في الواقع العملي منها أو الموجه **President** أو رئيس **Administrator** أو رجل الإدارة **Director**.

ولكن وفي الواقع العملي غالباً ما يتم استخدام مصطلح Supervisor المشرف للتعبير عن المدير Manager.

طرق تصنيف المديرين:

هناك ثلاث طرق رئيسية لتصنيف المديرين (انظر شكل (1-3)) وهي:
1- تبعاً للموقع: حيث يمكننا التمييز بين المديرين التنفيذيين والمديرين والمسرفيين.

2- تبعاً للمستوى: حيث يمكننا التمييز ما بين الإدارة العليا، والإدارة الوسطى، والإدارة الدنيا (التنفيذية).

3- تبعاً للوظيفة: يمكننا في هذه الحالة أن نميز بين المديرين طبقاً وحكمًا للمهام التي يتولون القيام بها فمثلاً هناك مدير المبيعات، مدير التسويق، المدير المالي وأما بالنسبة للرؤساء ونوابهم، فهم عادة ما يكونون أعضاء في الإدارة العليا، وبمعنى آخر فهم يصنفون ضمن مديرى الإدارة العليا.

وهناك مستويات أخرى شائعة للمديرين، إلا أنهم جميعاً ينجذبون الأعمال من خلال مروءوسيهم. وهم جميعاً يختصون بالتحفيظ للآخرين، وتنظيم أعمال الآخرين، وتطويع الموارد، وإثارة الدافعية، والرقابة على الأداء. وعادة ما يقضون ثلثي وقتهم مع الآخرين يتحدثون ويستمعون ويدبرون الاجتماعات ويحضرون اجتماعات وغير ذلك من الأعمال.

طرق تصنيف المديرون

تبعاً للوظيفة	تبعاً للمستوى	تبعاً للموقع
الرؤساء ونوابهم	الإدارة العليا	- المديرون التنفيذيون
مدير المبيعات	الإدارة الوسطى	- المديرون
مشرف الإنتاج	الإدارة الدنيا	- المشرفون

جدول (2)

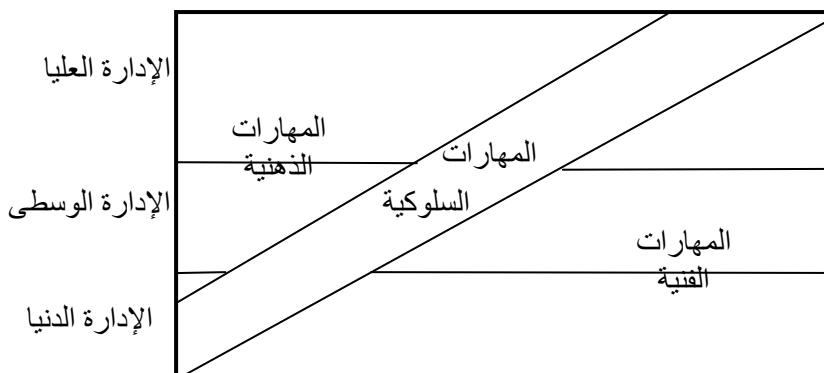
وتتجدر الإشارة إلى التفرقة بين المدير الوظيفي Functional Manager في أن الأول مسؤول عن نشاط معين General Manager والمدير العام ووظيفة واحدة من أنشطة المنشأة (نشاط التمويل أو نشاط التسويق)، بينما إن المدير العام له صلاحيات وظيفية أعلى بحكم منصبه الوظيفي ومهامه واختصاصاته والتي تتسع دائرتها لتشمل إشرافه على أكثر من نشاط واحد، بل إنه في بعض الأحوال نجده يشرف إشرافاً كاملاً على كل الأنشطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

على الرغم من عدم اتفاق كتاب الإدارة على قائمة واحدة لوظائف المدير ، إلا أن أكثر القوائم انتشاراً وقبولاً لتصنيف الأنشطة الإدارية هي تلك التي تجمع هذه الوظائف تحت خمسة وظائف أساسية والتي تعتبر هي من أساس وظائف المدير وهذه الوظائف

← التوجيه والقيادة ← التنظيم ← هي عناصر العملية الإدارية التي تبدأ بالتخطيط وتنتهي بالرقابة. وللقيام بهذه الوظائف على أكمل وجه حيث تتوقف مدى ← التنسيق قدرة المدير على إنجازه أهدافه وتحقيق الكفاءة والفاعلية في أعماله على مدى توفر المهارات الإدارية الازمة والتي تميزه عن غيره من الأفراد داخل المنظمة. وتتنوع هذه المهارات من حيث الإلمام بطرق العمل والتعامل مع الأفراد والقدرة على حل المشاكل وتحتاج الحاجة إلى توفر مثل هذه المهارات في المديرين باختلاف المستويات الإدارية التي ينتمون إليها كما هو موضح في شكل (4-2). ويمكن تقسيم هذه المهارات اللازم توفرها إلى ثلاثة أنواع رئيسية كالتالي:

- 1- المهارات الذهنية
- 2- المهارات السلوكية
- 3- المهارات الفنية

المهارات الإدارية وعلاقتها بالمستويات الإدارية



**شكل (3)
مبادئ الإدارة:**

قدم فايول عدداً من المبادئ التي ترشد المدير في إدارته للوحدة التنظيمية الواقعة تحت سيطرته ويمكن سرد هذه المبادئ بقليل من التفصيل.

1-Division of Labor

وهو المبدأ الذي يعتبره الاقتصاديون ضرورياً للتطبيق في العمل. فكلما زاد التخصص للفرد كلما زادت قدرته على أداء العمل بكفاءة وأقل وقت وجهد وأدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية كما ونوعاً.

2-Authority

و هي الحق في إصدار الأوامر و اتخاذ القرارات و القدرة على إلزام الآخرين على تنفيذها حتى يتسمى إنهاء الأعمال بالصورة المطلوبة و تحقيق الأهداف المرغوبة.

3- Discipline- الإنضباط:

و هو أساس النجاح إذا ما تم بناؤه على الاحترام والعلم والكفاءة والفاعلية وهو ما يظهره أعضاء التنظيم للقواعد والاتفاقات التي تحكم عمل المنظمة ويمكن تحقيق ذلك من خلال القيادة الصحيحة والرشيدة.

4- Unity of Command- وحدة الأمر (الرئاسة):-

و يعني ذلك أنه على كل مرؤوس أن يتلقى الأوامر من رئيس واحد فقط وهو الرئيس المباشر. وذلك لأن حصول المرؤوس على أكثر من أمر من أكثر من رئيس يؤدي إلى نوع من التعارض في التعليمات ومما يؤدي إلى الإزدواجية والتخطي في التعليمات والأوامر.

5- Unity of Direction- وحدة التوجيه:-

يركز مبدأ وحدة التوجيه على أنه يجب أن يكون هناك رئيس واحد وخطوة واحدة لكل النشاطات ذات الهدف الواحد وعلى سبيل المثال فإن أنشطة الإعلان وبحوث التسويق والبيع... الخ يجب أن تكون في خطوة واحدة وتحت توجيه مدير التسويق بالمنظمة.

6- إخضاع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة:-

Subordination of Individual to General Interest.

و يعني هذا المبدأ الإداري أن لا تسبق مصالح واهتمامات الأفراد مصالح التنظيم الذي يعملون به. وذلك لاجتناب روح الأنانية وبث روح التعاون بين الأفراد العاملين والتقليل من الخلافات والمشاكل التي يمكن أن تحصل في بيئة العمل ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الاتفاقيات العادلة بين المنظمة ومرؤوسيها، والقدرة والقيادة الجيدة العادلة والإشراف عن قرب قدر الإمكان.

7- Remuneration- المكافأة (التعويض)

هي المكافأة والتي تمثل الحافز المادي في العمل والتي من خلالها يمكن أن تساعد في تحقيق المبادئ الإدارية الأخرى لأنها تحقق ما يسمى بالرضا الوظيفي. ويتحقق ذلك عن طريق دفع أجور عادلة تتناسب مع قدرات الفرد وجهده ومهاراته ومستواه التنظيمي.

8- Centralization- المركزية:-

تعني المركزية تركيز السلطة (اتخاذ القرارات) بيد الإدارة العليا مع تقليل دور المرؤوسيين في عمليات اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف. واللامركزية على العكس تماماً من المركزية حيث تعني مشاركة المسؤوليين وتقديرهم في أداء بعض الأمور الثانوية. وتتحدد الدرجة المناسبة من المركزية واللامركزية حسب

العديد من العوامل والتي من أهمها ظروف كل منظمة من حيث حجمها ونشاطها وأهدافها وطبيعة الموقف ونوع المشاكل وحجم السلطات وقدرات المسؤولين وطبيعة القيادة والتنظيم.

-9The Hierarchy تدرج السلطة:-

وفق هذا المبدأ يجب أن تكون خطوط السلطة واضحة من القمة (الادارة العليا) إلى القاعدة (الادارة الدنيا) وفق تسلسل معين بحيث أن السلطة تزيد في المستويات الإدارية العليا وتقل في المستويات الإدارية الدنيا.

-10Order الترتيب:-

وهو وضع كل شيء وكل شخص في مكانه الصحيح في المنظمة، وقد قام تايلور بتقسيم الترتيب إلى "الترتيب المادي" و"الترتيب الاجتماعي". ويتعلق الأول بأن تكون المواد والأشياء في المكان المناسب والوقت المناسب وأما الثاني فيعني أن يكون الفرد في الوظيفة التي تناسبه من حيث القدرات والخبرات والتعليم.

-11Equity المساواة (العدالة):-

وهو ينص على أنه يجب أن يكون تعامل المديرين مع مرؤوسهم على أساس من العدل والطف و الثقة المتبادلة. حيث أن ضمان ولاء المسؤولين للرؤساء وللمنظمة في العمل يتطلب شعورهم بالإنصاف والعدل والمساواة في تطبيق القواعد والإجراءات المختلفة في التنظيم.

-12Stability of staff ثبات الوظيفي:-

إن استقرار العمالة يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء، وارتفاع معدل الدوران يزيد من تكلفة العمل والوقت اللازم للتدريب والتعليم ويهدى الوقت ويقلل من مستوى الإنتاجية. لذلك إن الثبات الوظيفي يساعد على حسن سير العمل ويقلل من المشاكل وظروف العمل وبالتالي يساعد في تحقيق الأهداف.

-13Initiative الابتكار (المبادأة)

وهي المبادرة من قبل الأفراد والحماس لتأدية أعمالهم وأن يعطي المسؤولين الحرية لكي ينجزوا أعمالهم حيث أن المشاركة في الخطط وتنفيذها يحقق رضا الأفراد العاملين ويعتبر مصدراً من مصادر نشاط وقوة العمل.

-14Esprit of corps التعاون (روح الجماعة):

وهي العمل كفريق وكجماعة لتحقيق التنساق والوحدة داخل المنظمة وذلك لتحقيق أهدافها وتطبيق مبدأ "الاتحاد قوة" ويمكن أن يساعد في ذلك عملية استخدام وسائل الاتصال الشفهي (الغير رسمي) بدلاً من الاتصال الرسمي المكتوب في العديد من الحالات.

مجالات تطبيق الإدارة:

هناك عدة مجالات لتطبيق الإدارة أهمها

- 1- مجال تطبيق الإدارة في المؤسسات العامة (الحكومية) ويطلق عليها اسم " فهي تشمل جميع العمليات التي Public Administration الإدارية العامة " تستهدف تنفيذ السياسات العامة أو ما يسمى بسياسات الدولة ."
- 2- مجال تطبيق الإدارة في القطاع الخاص (الشركات) وهذا تسمى الإدارة بإدارة الأعمال " Business Administration."
- 3- مجال تطبيق الإدارة في المؤسسات والمنظمات التطوعية التي لا تهدف إلى الربح كالنواحي والجمعيات التعاونية والخيرية.

الفرق بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال:

بالرغم من وجود عناصر مشتركة كثيرة ما بين إدارة الأعمال والإدارة العامة إلا أنه هناك فروق جوهرية واضحة بينهما وتتبع هذه الفروق بشكل رئيسي من اختلاف الأهداف التي تسعى كل منها لتحقيقها ومن خلال المنطقات التي تتبعها كل منها في الوصول إلى أهدافها . ولعل من أبرز هذه الفروق بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال يمكن إدراجها على النحو التالي :

1- من حيث الهدف:-

تختلف الإدارة العامة عن إدارة الأعمال في الهدف الذي تسعى كل منها إلى تحقيقه . بينما كان الهدف للإدارة العامة هو تقديم خدمة ومصلحة نافعة للجمهور بغض النظر عن الربح أو عدمه خدمات الصحة والأمن والتعليم وغيرها . نرى أن إدارة الأعمال تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن والذي سيؤدي في النهاية إلى بقاء المشروع واستمراره ونموه وازدهاره ونجاحه .

2- من حيث الارتباط والمراقبة:-

ترتبط المؤسسات الحكومية بالدولة ، وتطبق سياساتها وتشريعاتها المختلفة ويتم المراقبة عليها من قبل سلطات الدولة فتحدد بذلك نشاطاتها وأهدافها . فيتم مراقبة النواحي الإدارية من قبل ديوان الرقابة ، وتنتمي المراقبة على النواحي المالية من قبل ديوان المحاسبة وهكذا .

بينما يختلف الوضع بالنسبة للمؤسسات الخاصة فهي تقوم بتنفيذ سياسات ذات اعتبارات اقتصادية ، ويتم المراقبة عليها من قبل أصحاب الأموال مثل مجلس الإدارة في الشركات المساهمة والمساهمين . ويتم المراقبة من قبل أصحاب المشروع في حال الشركات الغير مساهمة .

3- من حيث مقاييس النجاح:

يعتبر مستوى الخدمات المقدمة للجمهور ومدى رضا الجماهير عن تلك الخدمات هو المقياس التي يحدد نجاح أو فشل المؤسسات العامة. بينما يقاس نجاح المشروع في حالة إدارة الأعمال بمقدار حجم الأرباح والعوائد التي حققتها أو حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو حجم السوق الذي استطاع الحصول عليه، وتعتبر تلك المشاريع فاشلة إذا لم تتحقق أرباح أو عند تحقيقها لخسائر إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

4- من حيث الحجم:

المؤسسات الحكومية وفي معظم الأحيان يكون حجمها أكبر من مؤسسات القطاع الخاص، وخاصة في الدول النامية، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض المؤسسات الخاصة أكبر حجماً من حيث الإنتاج أو عدد العاملين أو حتى رأس المال.

5- من حيث الشكل:

تتخذ المؤسسات العامة في الغالب شكلاً يختلف عن شكل المؤسسات الخاصة. فالمؤسسة الحكومية تتخذ أشكال عدة منها دائرة، مؤسسة، وزارة، إدارة، أو شركة قطاع عام، وأما هيكلها التنظيمي فيعكس طبيعة الخدمة التي تقدمها للجمهور. وأما المؤسسات الخاصة فهي في الغالب ما تتخذ إما شكل المشروع الفردي وإما شكل أحد أنواع شركات الأشخاص أو شركات الأموال وعادة ما تكون إما صناعية أو تجارية أو خدماتية كالتأمين والسياحة والخدمات المصرفية.

6- من حيث مجال التطبيق:

تطبق الإدارة العامة في مجال الخدمة العامة أي الدوائر والمؤسسات الحكومية بينما تطبق إدارة الأعمال في مجال القطاع الخاص من مشاريع فردية وشركات هادفة إلى تحقيق أرباح.

7- من حيث إطار العمل:

إن الإدارة العامة تعمل ضمن وفي إطار السياسة العامة للدولة وتستمد سلطاتها من القوانين والتشريعات والأنظمة والقوانين الصادرة في الدولة. وأما المؤسسات الخاصة فهي تعمل ضمن إطار سياسة يتم تحديدها من قبل أصحاب المشروع أو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة وعادة ما تكون هذه السياسات ذات طابع اقتصادي بحت. وأيضاً إن الإدارة العامة تعمل في جو احتكاري وهذا يعني عدم وجود شريك منافس فيما تقدمه من خدمات. وأما القطاع الخاص فيعمل في الغالب في جو يغلب عليه المنافسة الشديدة إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

علاقة علم الإدارة بالعلوم الأخرى:

إن علم الإدارة أحد أهم العلوم الحديثة الذي اعتمد على العلوم الأخرى في بناء أسسه ومفاهيمه، ولقد اقتبس علم الإدارة الكثير من النظريات التي جاءت بها

العلوم الأخرى. ومن العلوم التي استفاد منها علم الإدارة كل من علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الرياضية والطبيعية وكما استفاد من علم الاقتصاد والقانون والأخلاق وغيرها وفيما يلي نوجز .

"1Psychology - علم النفس"

يبحث علم النفس في حفائق السلوك الإنساني والعوامل التي تؤثر عليه فتخد من تصرفاته سلوكه. والمؤسسة عبارة عن مجموعة من الأفراد العاملين، وحتى تستطيع إدارة الأفراد الارتفاع بمستوى أداء الأفراد العاملين كان لابد لها من الاستعانة بنظريات علم النفس التي تحسن معاملة العنصر البشري مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته وكفاءته وتمكنه من بذل أقصى طاقات ممكنة، والذي سيوفر في النهاية على المؤسسة الكثير من الجهد والوقت والتكلفة المادية.

"2Sociology - علم الاجتماع"

يبنما يدرس علم النفس سلوك الإنسان بمفرده. فإن علم الاجتماع يدرس سلوك الأفراد كجماعات. ويركز علم الاجتماع على دراسة سلوك الفرد كعضو في جماعة. وهناك علاقة وطيدة بين علم الاجتماع وعلم الإدارة من حيث أن المنشأة لا تعمل ولا تعيش في فراغ وأنها تتعامل وتتفاعل مع المجتمع باعتباره عنصر من عناصر بيئتها الخارجية فتؤثر فيه وتنتأثر به وتبادر معه المنافع وتستمد منه وسائل الاستمرار والبقاء. وتعتمد عليه في الحصول على الأيدي العاملة، وكما أنها تحصل على مواردها المادية والمالية من المجتمع. وأيضاً تقوم بإنتاج سلعاً وخدمات مختلفة للمجتمع وعليه فهي تعمل في تطوير بيئته المجتمع.

"3Economic - علم الاقتصاد"

إن العالم آدم سميث كان من السباقين الذين كتبوا عن الاقتصاد وعلاقة الاقتصاد حيث يقوم علم The Wealth of Nations بالإدارة وذلك في كتابه ثروة الأمم الاقتصاد على دراسة وسائل الندرة ومفاهيم العرض والطلب والتضخم والعملة والبطالة وغيرها من المفاهيم التي لها صلة مباشرة بعلم الإدارة وما نلاحظه وهو أن إدارة الأعمال ما هي إلا ترجمة حقيقة لتلك المفاهيم والنظريات، فالمدير يجب أن يكون ملماً بعلم الاقتصاد ومفاهيمه المختلفة من مستوى الطلب وحاجات السوق والأسعار والتضخم والكساء وغيرها.

"4Law - علم القانون"

علم القانون هو مجموعة من القواعد والأسس التي تعمل على تنظيم علاقات الأفراد والجماعات من أجل تحقيق تناقض اجتماعي لضمان بقاء المجتمعات ونموه وتطوره واستمراره. وأيضاً لضمان علاقة الفرد بالمؤسسات والدولة وعلاقة المؤسسات بعضها البعض. فعلم القانون هو "قواعد للسلوك المدني كما تصفه

السلطة العليا في الدولة فتبين السلوك الصحيح وتحرم السلوك الغير صحيح"⁽⁷⁾ وتمثل العلاقة بين إدارة الأعمال وعلم القانون في التشريعات المختلفة التي تنظم المعاملات التجارية داخل البلاد وخارجها من خلال ما يعرف بالقانون التجاري وقانون حماية المستهلك وقانون العمل والعمال والضمان الاجتماعي.. وغيرها.

5- علم الأخلاق & Morals

يبين علم الأخلاق طريقة تعامل الأفراد و علاقاتهم بعضهم ببعض وبمؤسساتهم وبالدولة. فهو علم يوضح كيف يتم التعامل ما بين الفرد وما يدور حوله سواء داخل مؤسسته أو خارجها. ويوضع علم الأخلاق أساس التعامل مع الآخرين والإطار الخلقي الذي يجب أن يتحلى به رجال الأعمال والعاملين والمتعاملون مع المشروع.

6- العلوم الطبيعية "Natural Sciences"

المقصود بالعلوم الطبيعية والرياضية علم الرياضيات والأحياء والكيمياء والفيزياء والإحصاء وغيرها. وهذه العلوم تقوم على ثوابت لا تتغير. ولقد استفاد علم الإدارة من تلك العلوم، فاستفاد من الرياضيات في تفسير الكثير من الظواهر الإدارية، وتستفيد من علم الإحصاء في برامج تحليل المعلومات. ولعل خير دليل على استفادة علم الإدارة من تلك العلوم هو ظهور علم يسمى بحوث العمليات "Operations Research" وهو علم رياضي فيزيائي، ويقوم هذا العلم على تحليл الظواهر والقرارات الإدارية من خلال معادلات علم الإحصاء وعلم الرياضيات وغيرها.

7- علم الحاسوب "Computer"

لقد دخل الحاسوب في كل العلوم وأصبحت برامجه الجاهزة في خدمة إدارة الأعمال و مجالاتها المختلفة بحيث أصبح ضرورة أساسية لا يمكن الاستغناء عنه في عمل المدير وخاصة في مجال اتخاذ القرارات والنماذج الرياضية المعقدة والتحليل، مما يساعد على حل المشكلات الإدارية المستعصية بكافة أنواعها. وقد خلق الحاسوب ثورة في المعلومات وطرق استخدامها بحيث أصبح ضرورة للطالب في دراسته وللمدير في قراراته. وظهرت هناك اختصاصات جديدة لها علاقة بنظم المعلومات الإدارية MIS (Management Information Systems

) والتي سهلت عمليات الاتصال وإمكانية Internet وأيضاً خدمات الإنترن트 (الحصول على الكثير من المعلومات المهمة للإداريين.

Nicolas Falcon, Labour Law, (New York: John Wiley & Sons inc., 1962), ⁷
.p.1

المصطلحات الأساسية في الفصل	
Expressions	المصطلحات
Planning	التخطيط
Organization	التنظيم
Directing & Leadership	التوجيه والقيادة
Leadership	القيادة
Motivation	الحفز
Communication	الاتصال
Authority & Responsibility	السلطة والمسؤولية
Motivation & Communication	الحفز والاتصال
Coordination	التنسيق
Control	الرقابة
Manager	المدير
President	الرئيسي
Administrator	رجل الإدارة
Director	الموجه
Supervisor	المشرف
Functional Manager	المدير الوظيفي
General Manager	المدير العام
Division of Laboor	تقسيم العمل
Authority	السلطة
Discipline	الإنضباط
Unity of Command	وحدة الأمر (الرئاسة)
Unity of Direction	وحدة التوجيه
Subordination of Individual to General Interest	إخضاع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة
Remuneration	المكافأة (التعويض)
Centralization	المركزية

The Hierarchy	درج السلطة
Order	الترتيب
Equity	المساواة (العدالة)
Stability of staff	استقرار العمال
Initiative	الابتكار (المبادأة)
Esprit of corps	التعاون (روح الجماعة):
Public Administration"	الإدارة العامة
"Business Administration."	الإدارة بإدارة الأعمال
Psychology	علم النفس
"Sociology"	علم الاجتماع
"Economic"	علم الاقتصاد
"Law"	علم القانون
Ethics & Morals	علم الأخلاق
"Natural Sciences"	العلوم الطبيعية
"Operations Research"	العمليات
"Computer"	علم الحاسوب
Management (MIS) Information Systems	نظم المعلومات الإدارية

الفصل الثالث

تخطيط الموارد البشرية

Human Resources Planning

المقدمة:

تعد وظيفة تخطيط الموارد البشرية من الوظائف المهمة، إذ ترتكز عليها الوظائف الأخرى لإدارة الموارد البشرية، وهي عملية موازنة بين الحاجة للموارد البشرية والعرض المتوفر منها، ومحاولة معالجة الفائض أو العجز وفق سياسة تقررها الإدارة العليا في المنظمة، وسيركز هذا الفصل بيان أهمية تخطيط الموارد البشرية ومرحله وأساليب التنبؤ بالاحتياجات للموارد البشرية وتحديد أساليب العرض والطلب من الموارد البشرية.

أولاً: المبحث الأول: مفهوم تخطيط الموارد البشرية

إن تخطيط الموارد البشرية يهدف إلى معالجة مشاكل العمالة الحالية والمحتملة التي تشكل أهمية حاسمة للمنظمة مهما كان حجمها ومجال اختصاصها. إذ أن المقصود بتخطيط الموارد البشرية هو ضمان توافق العدد المناسب من الأفراد العاملين للمنظمة، بالنوعية المطلوبة والوقت والمكان المناسبين للنهوض بالأعمال التي يتطلب أداؤها في الحاضر والمستقبل. (هاشم: 1989 : 25).

التنبؤ والرقابة على الموارد البشرية في «ويعرف التخطيط للموارد البشرية بكونه المنظمة من حيث النوع والكم ومدى ملائمة العمل الذي يقومون به من حيث

(Yoder: 1970: 169). «المكان والزمان والتخصيص

التحليل المستمر للموارد البشرية في «كما عرف تخطيط الموارد البشرية بأنه ضوء استراتيجية شاملة للمنظمة لتحديد أنواع الوظائف والمهارات والتخصصات والأعداد اللازمة من كل نوع لكل وحدة أو قسم أو إدارة في المنظمة وتوفيرها في الوقت والزمان المناسبين لكي يساعد على بقاء وتطور المنظمة، وتحقيق أهدافها. (أحمد إسماعيل 1986: 26).

من هذه التعريفات نستطيع تحديد الأنشطة الأساسية التي تقوم عليها عملية تخطيط القوى العاملة بالآتي وكما هو في الشكل (4).

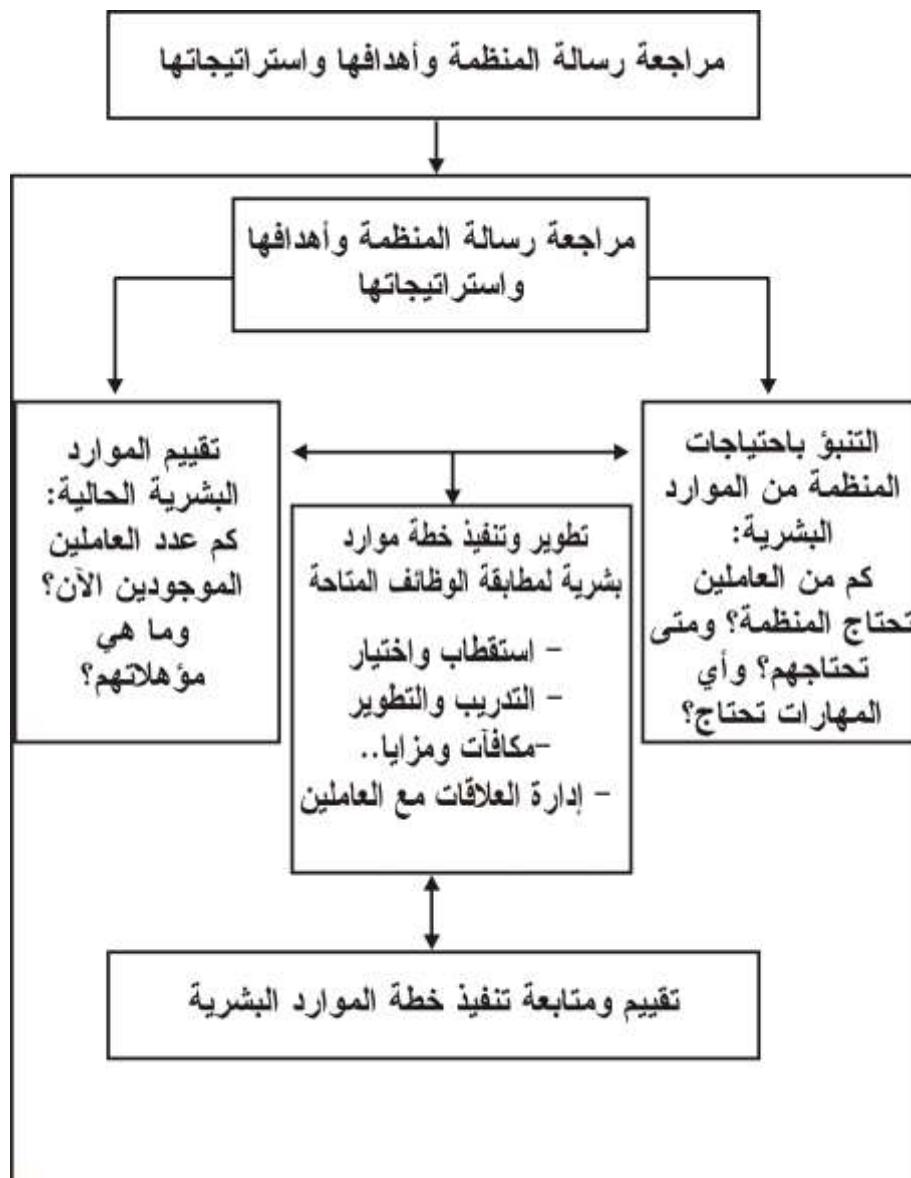
1- تحديد أعداد ونوعيات الموظفين المطلوبين.

2- الإعداد لتنمية وتطوير مهارات قدرات الموظفين الحاليين في ضوء احتياجات المنظمة الحالية والمستقبلية.

3- العمل على تحقيق الانسجام بين طبيعة العمل ومتطلبات أدائه وبين سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين لتحقيق أفضل أداء ممكن وربط ذلك كلة مع الحوافز والأجور.

من «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب»-4- العمل على تطبيق مقوله خلال وضع وتبني سياسة سليمة للنقل والترقية أفقياً و عمودياً بحركة فعالة و منسجمة، و متوازنة.

**شكل (4)
مراحل التخطيط للموارد البشرية**



أهمية تخطيط الموارد البشرية

هناك عدد من الظروف والعوامل تساهم وتنظافر جميعها لإبراز أهمية تخطيط الموارد البشرية على المستوى القومي والوطني أو على مستوى المنظمة. ومن هذه العوامل ما يلي:

1- الظروف والتغيرات التكنولوجية:

تعيش منظمات اليوم عصر الإبداع التكنولوجي والتغيرات السريعة في مختلف الوسائل والآلات والأدوات وأساليب العمل والتفكير الإنتاجي والتسويقي والإداري، نتج عنه تغير كبير في نوع وطبيعة الوظائف الالزمة والمهارات والخصائص المطلوبة لمواكبة هذا التغيير، وبات لزماً على المنظمة أن تحدث نفس التغييرات على مواردها البشرية على مستوى المستقبل القريب أو البعيد، فاستخدام الحاسوب مثلاً في الوقت الحاضر ودخوله جميع مجالات العمل والأداء الإنتاجي والتجاري والخدمي أوجد وظائف جديدة لم تكن سابقاً في هيكل العمل في المنظمات، مما أجبر المنظمات على توفير كوادر بشرية قادر على التعامل مع هذا التطور في بيئة العمل عن طريق التدريب والتنمية من الداخل أو التعيين من خارج المنظمة أو باعتماد الأسلوبين معاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التغيير أدى إلى قيام المنظمات بالاستغناء عن بعض الوظائف والعاملين، يتضح من ذلك مدى تأثير الاختيارات والتطور في البيئة التكنولوجية على حجم ونوع الموارد البشرية المطلوبة لأداء المهام والوظائف في المنظمة والتي يقع على عاتق إدارة الموارد البشرية توفيرها بالكم والنوع والشخص المطلوب. فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن هذه التطورات والتغيرات التكنولوجية ستبقى وستستمر إلى ما لا نهاية فإن ذلك سيوضح عظم المسؤولية الملقاة على عاتق إدارة الموارد البشرية والنشاط التخططيي بالذات وأهمية ما مطلوب إنجازه في هذا المجال:

(Robbinsan Decenzo: 1999: 39).

2- توفير الاحتياجات من الموارد البشرية

إن إدخال التعديلات الالزمة على هيكلقوى العاملة في المنظمة لمواهبتها مع متطلبات الأداء الجديدة استجابة للتغيرات التكنولوجية لا يمكن إحداثها بين يوم ليلة بل إن ذلك يستلزم وقتاً طويلاً من الإعداد والتدريب والتهيئة والاختيار والتعيين وغير ذلك، مما يستلزم استجابة إدارة الموارد البشرية لهذه التغيرات والتطورات قبل مدة زمنية ليست بالقصيرة. وهذا معناه أن إدارة الموارد البشرية يجب أن تتبأ بالاحتياجات الجديدة لشغل الوظائف التي ستحدد بالإعداد والخصائص والنوعيات المناسبة قبل وقت مناسب والعمل على إعداد البرامج التدريبية لتنمية المهارات لقوة العمل الداخلية، ومحاولة استكمال النقص من سوق العمل

الخارجي. وهذا يعطي عملية تخطيط الموارد البشرية بعداً آخر وأهمية إضافية. (Anthony and others: 1999: 134).

3- عدم تلبية سوق العمل لاحتياجات المنظمة من الأيدي العاملة
 ما زالت المنظمات على مختلف تخصصاتها و مجالات عملها تواجه نقصاً كبيراً
 في أنواع معينة من الموارد البشرية خصوصاً التخصصات النادرة، مما جعلها
 تتريث في إدخال بعض أساليب العمل المتقدمة بسبب عدم تلبية سوق العمل
 لاحتياجات المنظمة من الموارد البشرية. إن ذلك يلقي عبئاً كبيراً على عاتق إدارة
 الموارد البشرية ويزيد من أهمية النشاط التخططي و عمليات استقطاب و اختيار
 العناصر الكفوءة والمناسبة، فقد تقلح بعض المنظمات في الاستفادة من إدخال
 بعض الأساليب الحديثة في الأداء إلا أنها تفشل في توفير القوى العاملة القادرة
 على استخدام هذه الأساليب ووضعها موضع التطبيق وهذا غالباً ما يكون نتيجة
 (صور الجانب التخططي، وندرة الموارد البشرية المطلوبة. Sherman: 198: 90)

4- تأثير السياسات الحكومية المركزية
 أن موضوع الموارد البشرية أخذ مساحة واسعة من اهتمام الدول على مر
 العصور، وذلك لما للبطالة أو الاستخدام الكامل أو شبه الكامل من مردودات
 سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية أو إيجابية على مجتمعات تلك الدول. وعليه
 فإن الحكومات الحديثة وجدت نفسها ملزمة بالبحث عن فرص العمل وزيادتها
 لاستيعاب ابنائها القادرين على العمل لشغلها لمعالجة ظاهرة البطالة بشكلها الجلي
 والمدقع، وتبني سياسة من شأنها توجيه قوة العمل نحو الوظائف وفرص العمل
 المفيدة أو المنتجة على مستوى الاقتصاد الوطني، والحد من التوجه نحو الأعمال
 التي لا يحتاج إليها البلد في الوقت الحاضر أو المستقبل. هذا من جهة، كما أن
 الحكومة كثيراً ما تقوم بإصدار العديد من التشريعات والقوانين التي ترتبط
 بـ تخطيط الموارد البشرية وتؤثر فيها، مثل ذلك التشريعات الخاصة لتشغيل النساء
 ومعوقي الحرب، والأسرى، والأطفال من أعمال معينة وغير ذلك من جهة
 (Levesque: 1976: 30). أخرى.

5- الاحتياجات الإقليمية
 تعتمد الدول - غالباً - تخطيط الموارد البشرية لتطوير الأقاليم أو المحافظات. وذلك
 بتحديد الوظائف التي يحتاجها الإقليم أو المحافظة نوعاً وكمًّا للنهوض بمستواه
 الاقتصادي والاجتماعي تمهدًا لتوزيع القوى العاملة المتوفرة في البلد على هذه
 الأقاليم بحسب حاجتها إلى التخصصات لشغل وظائفها المتنوعة. وبهذه الصورة
 يتم إيجاد نوع من التوازن وتحقيق العدالة في توزيع الموارد البشرية بين

المحافظات، والحلولة دون استحواذ بعض الأقاليم على التخصصات النادرة (Patten Je: 1971: 34).

6- تقليل التكاليف

إن تخطيط الموارد البشرية يؤدي إلى تقليل تكاليف العمل في المنظمة وذلك من خلال معالجة البطالة المقنعة بإعادة النظر في هيكل العمالة والاحتياجات وإجراء المناقلة الازمة بين الوحدات والأقسام والتخصصات والتدريب وإعادة التدريب من جهة، والحلولة دون الإنفاق على إعداد برامج تدريب وتأهيل قوى عاملة لوظائف سيتم التخلص عنها وإنفائها من الهيكل التنظيمي للمنظمة في المستقبل القريب من جهة أخرى. مثل ذلك إعداد برامج تدريبية على استخدام الأجيال القديمة من الحاسوبات - وهي في طريقها إلى الانقراض، لحلول أجيال حديثة منها.

المبحث الثاني: مراحل تخطيط الموارد البشرية

تشتمل عملية تخطيط الموارد البشرية على مجموعة من المراحل والخطوات نوجزها بالآتي:

أولاً: مرحلة تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية

إن هذه المرحلة تأتي في مقدمة المراحل المهمة في تخطيط الموارد البشرية إذ يلزم أن تقوم إدارة الموارد البشرية بتحديد أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية في ضوء النظرة الشاملة لأهداف المنظمة وأقسامها المتنوعة، التي تعد أساساً لتحديد المهام والواجبات أو الوظائف التي يلزم أداؤها للوصول إلى تلك الأهداف، ومن ثم تحديد حجم القوى العاملة وتخصصاتها المطلوبة لشغل تلك الوظائف الحالية والمستقبلية، وذلك باستخدام العديد من الأساليب التربوية التي يعتمد قسم منها على الاجتهادات والأحكام الشخصية والخبرة والموهبة التي يمتلكها مدير إدارة الموارد البشرية والإدارة العليا وتوقعاتهم بشأن مدى تطور أو انكماش حجم أعمال المنظمة في المستقبل، في حين يقوم القسم الآخر على استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لتوقع اتجاهات التغير في حجم ونوع الصناعة بشكل عام، أو حجم وأنواع وظائف المنظمة بشكل خاص مثل المعادلات الآنية، الارتباط، سلسلة ماركوف، وغير ذلك (وسنقوم بشرح أهم هذه الأساليب) (هاشم: 1989: 64). يضاف إلى ذلك معرفة حجم العرض المتوقع من القوى العاملة ونوعها في أثناء المدة المقبلة عن طريق إجراء المسح الشامل لمصادر العرض المتاحة حالياً من داخل البلد وخارجها.

ثانياً: دراسة وتحليل الطلب على الموارد البشرية

ينشأ الطلب على الموارد البشرية من قبل المنظمات المتنوعة في القطاع الخاص أو الحكومي لشغل الوظائف الحالية الشاغرة أو المحتملة نتيجة للتتوسيع في حجم أعمال المنظمات أو هيكلها التنظيمي، أو زيادة الطلب على منتجاتها في الأسواق

المحلية أو الدولية، أو دوران العمل والهجرة، أو سياسات الترقية والتوفير وغيرها.

وفيما يلي توضيح لأهم هذه العوامل (الكعبي والسامرائي 1990: 91)

أولاً: التوسيع في حجم المنظمات

من العوامل التي تساعده على زيادة الطلب على الموارد البشرية، وتؤدي إلى قيام إدارة الموارد البشرية في المنظمات للبحث عن القوى العاملة من سوق العمل هو التوسعات التي تحدث في حجم المنظمات أو التوسيع في عدد فروعها في أسواقها القوية أو الأماكن والأقاليم (الأسواق) الجديدة نتيجة لزيادة الطلب على منتجاتها المتعددة محلياً أو دولياً. وسيؤدي ذلك إلى وجود وظائف جديدة في هيكل المنظمة التنظيمي بتخصصات جديدة أو تقليدية وزيادة عدد الموظفين في الوظائف السابقة نفسها فضلاً عن الوظائف الجديدة، مما ينتج طلب على الموارد البشرية المعروضة في سوق العمل. فإذا كان حجم المبيعات لمنظمة معينة (10000) وحدة، يقوم بإنتاجها وتسويقها وأداء جميع المهام والأعمال الإدارية والفنية (250) موظفاً، فإن ازدياد الطلب على منتجاتها إلى الضعف مثلاً أي احتمال أن تكون مبيعاتها في المدة المقبلة (20000) وحدة على سبيل المثال مما يؤدي إلى زيادة عدد موظفيها اللازدين لأداء المهام أو الأعمال الإضافية التي تتطلبهما الزيادة في حجم الأعمال الإنتاجية والتسويقية والإدارية والفنية المتعددة، فزيادة حجم المبيعات قد يؤدي إلى إضافة خطوط إنتاجية جديدة بمكائن وأجهزة جديدة، أو تشغيل الخطوط الإنتاجية الحالية في وجبات عمل إضافية، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى الحاجة لاستخدام قوى إضافية يتحدد عددها بنوع التكنولوجيا المستخدمة والتي ستسخدم في الخطوط الجديدة، ومدى الحاجة إلى التسهيلات والخدمات الأخرى الإضافية بنوعيتها الإداري والفنى المتعلقة بهذه الزيادة.

ثانياً: التطورات التكنولوجية

يعتقد بعض المعنيين أن استخدام التكنولوجيا الحديثة أي إدخال التغيرات التكنولوجية الحديثة على أساليبها الإنتاجية والتسويقية والإدارية القديمة يؤدي إلى تقليل الطلب على القوة العاملة، أو إلى تسریع جزء من القوة العاملة الحالية. لكن الواقع يثبت غير ذلك، إذ أن التغيير التكنولوجي في الوقت الذي يؤدي إلى إلغاء بعض الوظائف في المنظمة يعمل على استحداث وظائف ومهام جديدة، ويوجد طلباً على تخصصات ومهارات جديدة في سوق العمل، يمكن أن تسدها المنظمة عن طريق إعادة تدريب وتأهيل القوة العاملة الحالية التي أغيت وظائفها القديمة، أو عن طريق الاستقطاب من سوق العمل. فإدخال الحاسوب الإلكتروني في أدء الأعمال الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية، أوجد حاجة لشغل وظائف جديدة لم تكن

موجودة مثل وظائف المبرمجين، العاملين على إدخال البيانات وال المعلومات، المتخصصين بالاسترجاع، العاملين في صيانة الحاسوبات... وغيرها مما أحدث طلبًا على الموارد البشرية القادرة على شغل هذه الوظائف وغيرها من القوى العاملة المعروضة في سوق العمل، وتلجم بعض المنظمات إلى سد حاجاتها من هذه الاختصاصات وإعادة التأهيل لبعض الموارد البشرية العاملة حالياً في المنظمة.

ثالثاً: دوران العمل

يقصد بدوران العمل نسبة عدد العاملين الذين يتركون العمل بالمنظمة لأسباب متنوعة أو عدد الذين يعيثون فيها خلال مدة معينة إلى متوسط العدد الكلي للعاملين للمدة نفسها. أو هو معدل تغير العمالة في المنظمة خلال مدة معينة بالدخول والخروج (سنة على الأكثر). ويمكن استخراج معدل دوران العمل في المنظمة عن طريق العلاقة التالية: (Smith and Watkins)

$$\text{متوسط عدد العاملين الكلي خلال المدة نفسها} = \frac{\text{معدل دوران}}{\text{معينة}} \times 100$$

ويحسب متوسط عدد العاملين عن طريق جمع عدد العاملين في بداية المدة + عدد العاملين في نهاية المدة مقسوماً على العدد (2). إن ارتفاع هذا المعدل يدل على انخفاض معنويات العاملين وعدم رضاهم عن العمل وقلة ولائهم للمنظمة، هو مؤشر على عدم استقرار قوة العمل، وما إلى ذلك من النتائج السلبية التي تعكس على زيادة تكاليف الاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب وتذبذب معدلات الإنتاج، وارتفاع معدلات الإصابة والحوادث في أثناء العمل، وزيادة نسب المفقود والتالف والمعيب في الوحدات المنتجة وغير ذلك. أما انخفاض هذا المعدل فإنه يعد من المؤشرات الإيجابية التي تعكس قوة الإدارة وانسجامها مع العاملين، وملائمة سياساتها المتنوعة للأعمال وطموح ومتطلبات القوة العاملة.

إن دوران العمل يعكس حركة الموارد البشرية خروجاً من المنظمة ودخولاً إليها أي أن دوران العمل يتضمن كلاً من حالات الخروج أو الانفصال وهو يمثل خسارة للمنظمة أو ضياعاً في قوتها العاملة، وما تقوم باستقطابه تعويضاً لهذه الخسارة من حالات الدخول والإخلال (الاختيار والتعيين والترقية والنقل) ويشمل الضياع أو الخروج جميع حالات ترك العمل الاختياري، والفصل، والوفاة والإخلال على التقاعد والاستقالة، والانتقال إلى منظمة أخرى، وغير ذلك. إن الاهتمام بتحليل ودراسة دوران العمل، وبالاخص معدل الخروج من المنظمة يكشف عن كثير من الحالات المرضية أو السلبية التي لا بد أن تتبه إليها الإدارة العليا في المنظمة لتغيير سياستها وفلسفتها الحالية تجاه الموارد البشرية وكل ما

يتعلق بها وبطبيعة عملها وظروفها من قريب أو بعيد، وذلك لأن ترك العمل لواحد أو أكثر من العاملين في المنظمة يؤدي إلى تحمل المنظمة التكاليف وأعباء متنوعة منها: (هاشم: 1989: 81).

- 1- كلفة استقطاب و اختيار وتعيين شخص أو مجموعة أشخاص آخرين يحلون محل تاركي العمل.
- 2- كلفة التدريب وتشمل: كلفة إعداد البرامج التدريبية، وأجور المدربين، والمشرفين، وجهاز التدريب نفسه، وأجور المتدرب في أثناء البرنامج التدريبي، واحتمال تعطيل أجهزة التدريب بسبب سوء الاستخدام من قبل المتدرب، وكفة الموارد التدريبية وغير ذلك كثير.
- 3- احتمال إصابة المتدرب أو وقوع حادثة ما له.
- 4- انخفاض الإنتاج في المدة الممندة بين خروج الموظف القديم واستخدام غيره.
- 5- احتمال أن تكون معدلات المفقود والتالف والضياع والمعيب أكثر بالنسبة للعاملين الجدد.
- 6- قد تضطر المنظمة لمواجهة حالات ترك العمل إلى تشغيل العاملين وجبة عمل إضافية، وهو إجراء يكلف المنظمة أجوراً أكثر من أجور العمل في الأوقات الاعتيادية.
- 7- الآثار النفسي الذي يخلفه ترك العمل على الأفراد العاملين ضمن مجموعات العمل غير الرسمية. فعند خروج أحد أعضاء المجموعة يسبب فراغاً نفسياً لأعضاء المجموعة ويحدث أثراً نفسياً سلبياً سليباً عند فقدهم عضواً قديماً، وعند استقبالهم عضواً جديداً في المجموعة، مما يؤدي إلى اضطراب أحوال المجموعة وأحوال العمل لفترة غير قصيرة.
ويمكن أن تعزى أسباب ترك العمل في المنظمة إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية: (Wild: 1973: 94).
- 1- أسباب ذاتية أو موضوعية لا يمكن تجنبها: وعليه لا بد من قيام إدارة الموارد البشرية على مواجهتها بالترقية أو الإحلال أو التعيين من سوق العمل من خارج المنظمة ومن هذه الأسباب: الوفاة، بلوغ سن الإحالة على التقاعد، الإصابات والحوادث المؤدية إلى العجز الكلي للأمراض المستعصية والمزمنة، تغيير منطقة السكن، تغيير الاختصاص، الزواج بالنسبة للإناث، الالتحاق بالدراسة لمدة طويلة وغير ذلك.
- 2- أسباب غير موضوعية يمكن تجنبها منها:
- قلة الأجور المدفوعة للعاملين قياساً بما تمنحه المنظمات الأخرى.
- ظروف عمل سيئة أو غير مناسبة.

- عدم توافر فرص للتقدم والترقية والتطور في العمل.
- تدني الخدمات والمحفزات المقدمة للعاملين قياساً بالمنظمات الأخرى أو عدم وجودها.
- سلط الإدارة العليا واستبدادها بالسلطة وعدم مراعاتها لظروف العاملين.
- المنافسة من قبل المنظمات الأخرى.

3- أسباب تنظيمية منها:

- تقليص نشاط المنظمة.
 - انتقال أعمالها إلى مكان أو موقع آخر.
 - تغيير تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والإدارة.
 - طبيعة العمل الموسمية للمنظمة.
 - سوء العلاقة بين الإدارة والعاملين وعدم رضا أحدهما عن الآخر.
- ولقياس دوران العمل هناك بعض المقاييس التي يمكن استخدامها لتشخيص حالات وأسباب دوران العمل إن كانت غير طبيعية، والوقوف على مسبباتها ومعالجتها قبل استفحالها، ومن هذه المقاييس الآتي: (الكعبي والسامرائي: 1990: 93).

$$1- \text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد تاركي الوظائف}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \times 100 \quad (\text{ترك العمل})$$

(ويسمى هذا العمل أحياناً بمعدل الانفصال Separation Rate).

$$2- \text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد الملتحقين بالوظيفة}}{\text{(الدخول إلى العمل)}} \times 100 \quad (\text{متوسط عدد العاملين})$$

ويسمى أيضاً بمعدل الانضمام وذلك من تعين موظفين جدد من سوق العمل.
 3- وللتمييز بين دوران العمل للأسباب الموضوعية وغير الموضوعية، فهناك مقاييس آخر يستبعد حالات دوران العمل بسبب الوفاة أو التقاعد أو الحوادث أو المرض وغيرها والإبقاء فقط على دوران العمل (ترك العمل) للأسباب غير الموضوعية والتنظيمية كالتالي:

$$100 \times \frac{\text{معدل دوران العمل}}{\text{الوظيفة لأسباب موضوعية}} = \frac{\text{عدد تاركي الوظائف - عدد تاريـك}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \quad (\text{ترك العمل})$$

$$4- \text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{متوسط عدد التاريـك والمـلتحقـين}}{\text{(الانفصال + الانضمام)}} \times 100 \quad (\text{متوسط عدد العاملين})$$

ولتوضيح كيفية استخدام هذه المقاييس نورد المثال التالي:

مثال/ ندرج في أدناه بيانات مستخرجة من سجلات إحدى المنظمات عن حركة العاملين في أثناء السنة الماضية.

عدد العاملين فيها 460 فرداً، عدد الذين تركوا الوظيفة خلال العام (90) موظفًّا منهم (24) أحيلاً على التقاعد بسبب بلوغهم السن القانونية، (2) وفاة، (4) عجز كلي بسبب الإصابات والحوادث، (1) مرض مزمن، وبلغ عدد المعينين الجدد (72) موظفًّا.

المطلوب // استخراج معدل دوران العمل بجميع الطرق أعلاه.

1-معدل دوران العمل (الانفصال) =

$$19.95\% = 100 \times \frac{90}{451} = 100 \times \frac{90}{\frac{442 + 460}{2}}$$

2- معدل دوران العمل (الانضمام) =

$$15.96\% = 100 \times \frac{72}{450} = 100 \times \frac{72}{\frac{442 + 460}{2}}$$

3- معدل دوران العمل (بعد استبعاد الحالات التي لا يمكن تجنبها)

$$12.68\% = 100 \times \frac{58}{451} = 100 \times \frac{32 - 90}{\frac{442 - 460}{2}}$$

4- معدل دوران العمل (الانفصال + الانضمام) =

$$17.96\% = 100 \times \frac{81}{451} = 100 \times \frac{90 + 72}{\frac{442 + 460}{2}}$$

ويمكن احتساب معدل دوران العمل بالطريقة نفسها على المستوى الأقسام والوحدات الإنتاجية الإدارية والخدمية وغيرها في المنظمة لمعرفة الأقسام والوحدات التي تتصف بدوران عمل عالي قياساً بغيرها للوصول إلى تشخيص أكثر دقة لأسباب دوران العمل واتخاذ الإجراءات العلاجية والتصحيحية اللازمة. وفق الصيغة 5- هناك مقياس آخر يدعى معدل الاستقرار التالية: (هاشم: 1989: 8).

$$\text{معدل الاستقرار} = \frac{100 \times \frac{\text{عدد من لهم من خدمية تزيد على}}{\text{سنة (الآن)}}}{\text{العدد الكلي للعمالة الموظفة خلال}}$$

عام مضى

إن انخفاض هذا المعدل يشير إلى أن المنظمة تواجه مشكلة في المحافظة على العاملين لديها، وارتفاعه يعطي مؤشراً إيجابياً حول قدرة المنظمة على استبقاء موظفيها.

الانقطاع عن العمل

يقصد بالغياب عن العمل عدم حضور الموظف إلى مكان عمله في المنظمة ليوم كامل بدون حصوله على موافقة رئيسه المباشر أو علمه المسبق بذلك. وهذا التعريف يخرج الغياب بسبب المرض أو الإصابات والحوادث أو الإجازات عن الانقطاع عن العمل. غير أن هناك من الباحثين من يرى أن أي غياب عن العمل سواء كان ذلك بسبب مشروع أو بدونه يعد انقطاعاً عن العمل.

إن ارتفاع معدلات الغياب عن العمل يعد مؤشراً سلبياً في المنظمة، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل المباشر لحاجة المنظمة لتشغيل أعداد إضافية من العاملين، أو تشغيل العاملين وجبات عمل إضافية أو تعين موظفين بصفة مؤقتة لسد النقص الحاصل بسبب عدم كفاية العدد المتبقى من الموظفين.

وهناك بعض المؤشرات أو المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس الانقطاع عن العمل، تمهدأً لتحليل أسبابه عندما يكون المقياس مرتفعاً ومنه: (الكعبي والسامرائي: 1990: 97).

$$\text{1- معدل تكرار الغياب} = \frac{\text{عدد مرات الغياب في المنظمة}}{\text{متوسط عدد العاملين في المنظمة}} \times 100$$

ويمكن استخدامه على مستوى الأقسام أو الوحدات أو الشعب: مثل ذلك:

$$\text{معدل تكرار الغياب في قسم} = \frac{\text{عدد مرات الغياب في قسم}}{\text{متوسط عدد العاملين في قسم}} \times 100$$

وبما أن هذا المقياس يهمل طول مدة الغياب، لذا يمكن استخدام مؤشر آخر يسمى معدل شدة الغياب، ويستخرج بالطريقة التالية:

$$\text{2- معدل شدة الغياب} = \frac{\text{عدد العاملين الذين تغيبوا مرة أو أكثر}}{\text{متوسط عدد مرات الغياب}} \times 100$$

ويمكن احتساب هذا المعدل على مستوى الأقسام أو الوحدات أو الشعب كالقياس السابق.

3- معدل أيام العمل المفقودة، أو معدل شدة الغياب، وهو مقياس يستخدم لقياس عدد الأيام أو عدد الساعات المفقودة في كل مرة غياب، وعليه فهو يهدف إلى قياس الوقت الضائع في كل مرة غياب، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل الضياع بالأيام} = \frac{\text{عدد الأيام الضائعة بسبب الغياب خلال مدة معينة}}{\text{عدد مرات الغياب خلال المدة نفسها}}$$

4- معدل ساعات العمل الضائعة، وهو يشير إلى ساعات العمل الضائعة نسبة إلى إجمالي ساعات العمل المخطططة بعد استبعاد ساعات العمل الضائعة بسبب التوقفات، ويستخرج بحسب الصيغة التالية:

$$\text{معدل ساعات العمل} = \frac{\text{ساعات العمل الضائعة - ساعات العمل}}{\text{الضائعة بسبب التوقف}} \times 100 = \frac{\text{مجموع ساعات العمل المخططة} + \text{ساعات العمل الإضافية}}{\text{ساعات العمل الإضافية}}$$

ويمكن توضيح تطبيق هذه المعدلات وبيان كيفية احتسابها من خلال المثال الآفتراضي التالي:

مثال: بلغ عدد الموظفين في إحدى المنظمات (782) موظفاً وموظفة في 2001/1/1 كما بلغ عدد الموظفين الذين تغيبوا عن العمل خلال هذا العام (162) موظفاً وموظفة ومرات الغياب 270 مرة، وبلغت الساعات الضائعة بسبب الغياب (4560)، وأيام الغياب (570) يوم وقد كانت أيام التوقف المخططة لأغراض الصيانة (25) يوماً، وأيام العمل الإضافية (90) يوماً، أما عدد الموظفين في هذه المنظمة نهاية العام فكان (767) موظفاً وموظفة.

إجابة:

$$1- \text{معدل تكرار الغياب} = \frac{\text{عدد مرات الغياب في المنظمة}}{\text{متوسط عدد العاملين في المنظمة}} \times 100$$

$$34.84\% = 100 \times \frac{270}{775} = 100 \times \frac{270}{767 + 782}$$

$$2- \text{معدل شدة الغياب} = \frac{\text{عدد العاملين الذين تغيبوا مرة أو أكثر}}{\text{متوسط عدد مرات الغياب}} \times 100 = \frac{\text{متوسط عدد العاملين في المنظمة}}{\text{متوسط عدد مرات الغياب}}$$

$$\frac{\frac{162 \times 270}{162}}{767 - 782} \times 100 = \frac{162 \times 1.666}{775} \times 100 = \frac{269.99}{775} \times 100 = 34.84\%$$

3- معدل أيام العمل الضائعة عدد الأيام الضائعة بسبب الغياب خلال مدة معينة
 $=$
 $\frac{\text{عدد مرات الغياب خلال نفس المدة}}{\text{مجموع ساعات العمل الاعتيادية بالإضافة}}$

$$2.11 = \frac{570}{570} \text{ يوم}$$

4- معدل ساعات العمل الضائعة - الضياع بسبب التوقف
 $=$
 $\frac{\text{مجموع ساعات العمل الاعتيادية بالإضافة}}{\text{مجموع ساعات العمل الضائعة}}$

$$100 \times \frac{200 - 4560}{241200 - 2095760} = 0.24\% = 100 \times \frac{4360}{1854560} =$$

ثالثاً: العرض الداخلي للموارد البشرية:

إن حصول المنظمة على حاجتها من الموارد البشرية لشغل وظائفها الشاغرة أو المحتمل أن تكون شاغرة في المستقبل لا يكون فقط من سوق العمل أو العرض الخارجي للعمل، بل يمكن أن تكون من داخل المنظمة أيضاً وذلك نتيجة لحركة الموارد البشرية عمودياً أو أفقياً أو الاثنين معاً. والمقصود بالحركة العمودية هي الترقية من الوظائف الدنيا إلى الوظائف الأعلى في السلم التنظيمي للمنظمة، أما الحركة الأفقيّة، فيقصد بها النقل من قسم إلى آخر أو من وظيفة إلى أخرى بالمستوى التنظيمي نفسه ونتيجة لذلك فإن مهام إدارة الموارد البشرية في استقطاب الموارد البشرية من سوق العمل الخارجي تتركز على شغل الوظائف في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي للمنظمة بشكل عام، وسيكون شغل الوظائف في المستويات الأخرى عن طريق الترقية أو النقل من المستويات الدنيا في الأعم الأغلب خصوصاً في الدول ذات الأنظمة الوظيفية المغلقة. إن تقدير الحركة الداخلية للموارد البشرية في المنظمة عمودياً وأفقياً يجعل إدارة الموارد البشرية في وضع يمكّنها من التنبؤ بحاجتها إلى شغل الوظائف التي يتحمل أن تكون شاغرة في المدة المقبلة، وإمكانية شغلها من داخل المنظمة، أو

اللجوء إلى سوق العمل الخارجي. وهناك أساليب متعددة يمكن لإدارة الموارد البشرية أن تستخدمها للتنبؤ بعدد واحتياجات موظفيها الذين يمكن أن يكونوا على استعداد لشغل الوظائف الشاغرة والمحتملة في المستقبل ومن هذه الأساليب: (السالم وصالح: 2000: 124).
مخزون المهارات.
خرائط الإلحاد.

1Skills Inventory - مخزون المهارات

أن مخزون المهارات أسلوب لتقييم حجم العرض الداخلي للموارد البشرية في المنظمة، وهو قيام إدارة الموارد البشرية بأعداد قائمة تتضمن معلومات تفصيلية عن مواردها البشرية تتضمن ما يلي:

- اسم الموظف / وظيفته الحالية / عمره وحالتها الاجتماعية.
- احتصاصاته
- مدة خدمته الإجمالية
- المستوى التعليمي
- الدورات التدريبية التي اجتازها داخل المنظمة وخارجها
- مدة خدمته في وظيفته الحالية
- نتائج التقييم السنوي للسنوات الثلاث الأخيرة
- آراء رؤسائه بخصوص قدرته على تحمل المسؤولية الأعلى
- قدراته الجسمية والفكرية واستعداده للتعلم.
- قدراته الإبداعية والتطورية.
- تطلعاته وطموحاته في الترقية عمودياً أو النقل أفقياً.
- التشكيرات والغيابات والعقوبات.
- قدراته التفاعلية وأراء مرؤوسيه فيه.

إن هذه المعلومات وغيرها تعطي صورة واضحة لإدارة الموارد البشرية بشكل خاص والإدارة العليا بشكل عام عن إمكانيات وقابليات مواردها البشرية وما هي احتمالات ترقية ونقل أي منهم لشغل الوظائف الشاغرة في المنظمة في المستقبل في ضوء استحقاقه للترقية وقدراته على النهوض بها (السالم وصالح: 2000: 125).

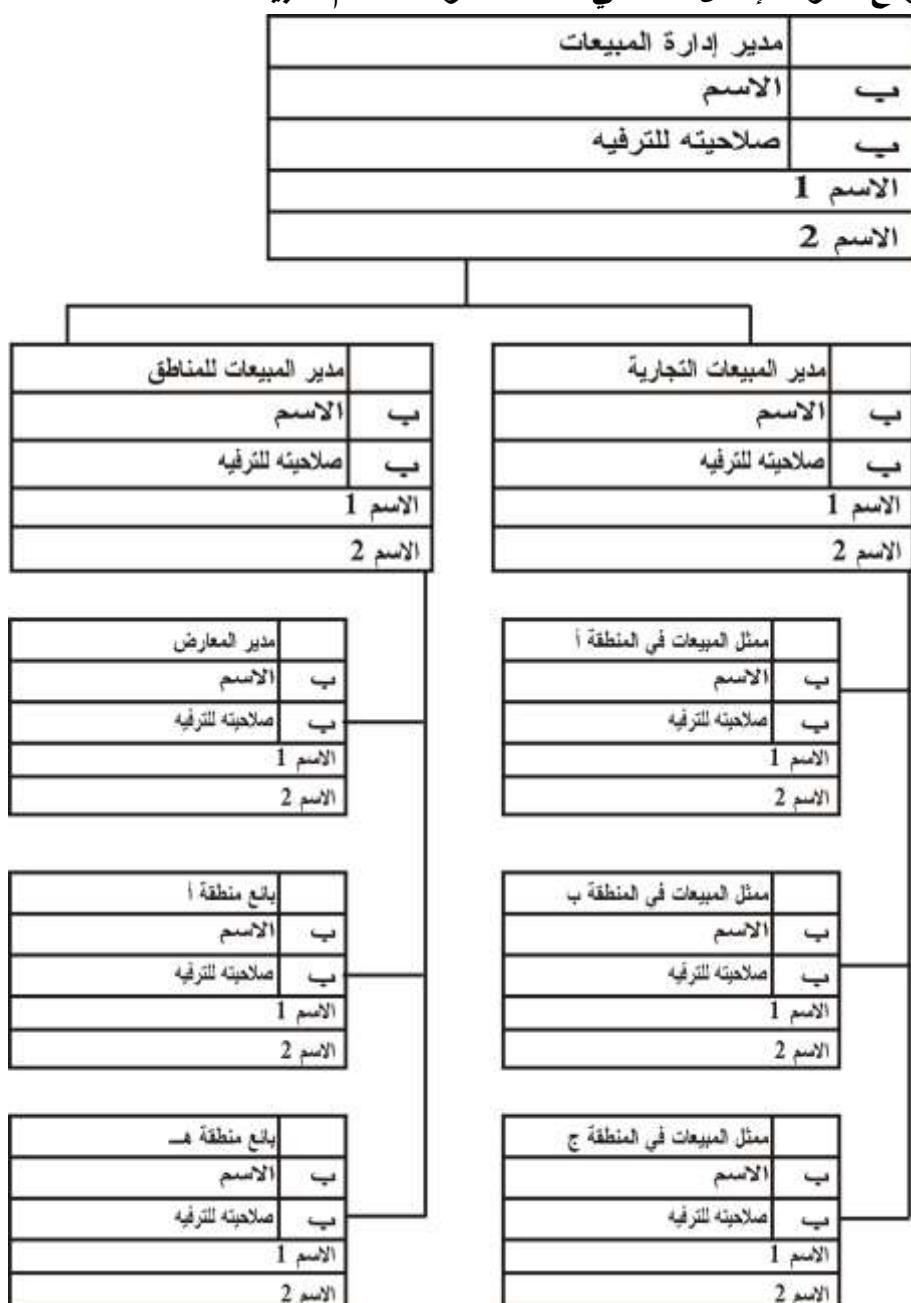
2Replacement chart - خرائط الإلحاد أو التعاقب

تعد خرائط الإلحاد من الأساليب التي يمكن اعتمادها للتنبؤ بحركة الموارد البشرية داخل المنظمة عن طريق الترقية خصوصاً بالنسبة للوظائف العليا فيها. إذ أن أعداد خرائط التبادل أو الإلحاد ذو فائدة في تحطيط الموارد البشرية، لما يوفر من إمكانية تحليل المعلومات عن القوى العاملة الموجودة، واحتمالات حركتها

العمودية في المستقبل في ضوء مستوى الأداء. ومدى الصلاحية للترقية إلى وظائف أعلى في سلم الوظائف، ومدى الحاجة إلى البرامج التدريبية لتأهيلهم لشغل الوظائف تلك، والوقوف على مدى الحاجة المحتملة لسوق العمل الخارجي بسبب عدم توافر الموارد البشرية المناسبة للإحلال، وحاجتها إلى مدة أطول لاكتساب الخبرة والمهارة المطلوبة، أو العكس (شكل 19) (هاشم: 1989: 92).

شكل(5)

نموذج لخارطة إحالة معدة في منظمة مفترضة لقسم المبيعات



ومن المفيد أن نذكر أن هذه الخرائط تحتوي على معلومات يمكن استخدامها لتحديد الموظفين المحتمل ترقيتهم إلى وظائف أعلى عند ترقية شاغليها أو نقلهم إلى وظائف أخرى. وتتضمن هذه الخرائط معلومات عن أسماء الموظفين شاغلي الوظائف الحالية، ومدة إشغالهم لها، وأسماء المرشحين لها، ودرجة استعداد كل منهم وعمره وقدراته المتوقعة ومستوى أدائه، وفرصته في الترقية قياساً بالآخرين. وما يعبّر عن هذه الخرائط اعتمادها على المعايير الشخصية أكثر من المعايير الموضوعية، وعدمأخذها للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية بنظر الاعتبار ونذكر فيما يلي نموذجاً تخطيطياً لهذه الخرائط وكيفية إعدادها.

المبحث الثالث: أساليب التبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية
 تتراوح أساليب التبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية من الأساليب البسيطة التي تعتمد على خبرة الإدارة العليا ومدير إدارة الموارد البشرية المعتمدة على تطور حجم المبيعات والإنتاج أو الخدمة خلال المدة المستقبلية، إلى الأساليب المعقّدة التي تعتمد المعادلات الرياضية والطرق الإحصائية مثل: المعادلات الآنية، الارتباط، سلاسل ماركوف وغيرها، وسنقوم بشرح بعض الأساليب التي تستخدم لتوقع حجم الموارد البشرية الازمة للمنظمة في المدة المقبلة من كلا النوعين:

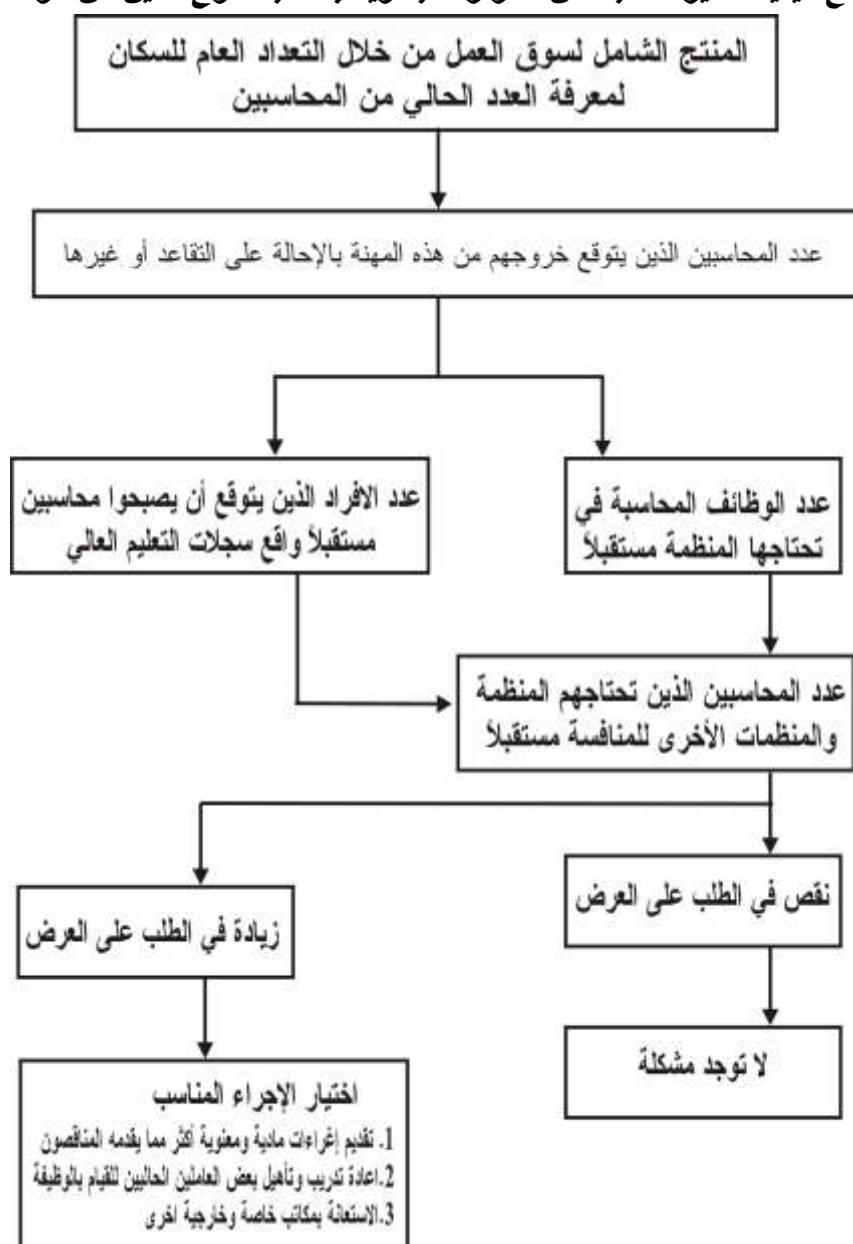
(Braham: 1978: 44).

1- تحليل عبء العمل وقوة العمل

تعد هذه الطريقة في تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية وكما في الشكل (20) من الطرق البسيطة التي تعتمد على الارتباط بين موازنة المبيعات أو تقدير حجم المبيعات للمدة المقبلة وحجم الإنتاج المتوقع والمشتريات والخدمات وغيرها ذلك. فإذا أمكن توقع حجم المبيعات المستقبلية بدقة فإن المنظمة تستطيع أن تتوقع حجم منتجاتها من السلع المختلفة لذاك الفترة بالدقة ذاتها، وبالتالي تتمكن من تحديد حجم العمل (عبء العمل)، ومن ثم عدد الموظفين اللازمين لإنجاز ذلك العمل ومقارنته بعد الموظفين الموجودين بالخصصات المطلوبة للحصول على العدد النهائي والمثال التالي يوضح هذه (Gluece: 977: 388) اللازم من سوق العمل.
 الطريقة: نفترض أن شركة النسيج قررت إنتاج (5000000) متر من القماش لتلبية احتياجات قسم التسويق فيها عام (2002)، وأن إنتاج المتر الواحد من القماش يتم بعد العمليات التالية: عمل نسيج، عمل صباغة، عمل قصر، عمل تكميل، عمل هندسي، عمل خدمي، عمل إداري بمعدل (0.2.5.1.2.3).
 دقة على التوالي. فإذا كان حجمقوى العاملة في هذه الشركة لعام (2001) كالتالي: 30 مهندس، 100 عامل نسيج، 50 عامل صباغة، 25 عامل قصر، 35 عامل تكميل، 12 عامل خدمات، 29 موظف إداري.

المطلوب: تحديد حجم القوى العاملة المطلوبة لعام (2002) إذا كان متوسط عدد ساعات العمل السنوية (2500) ساعة.

شكل (6)
يوضح كيفية تقدير الحاجة من الموارد البشرية بالنسبة لنوع معين من الوظائف



المصدر : أبو اسماعيل : 1978 ، ص 162

جدول (3)

**يوضح كيفية احتساب عبء العمل وقوة العمل لشركة النسيج.
(الأرقام مفترضة) لعام 2002**

الفائض أو العجز في القوة العاملة	الموجود الفعلي من العاملين	قدرة العمل المطلوبة	عدد ساعات العمل السنوية	عبء العمل (ساعة)	عدد ساعات العمل اللازمة للإنتاج	عدد الوحدات المخطط إنتاجها عام 2002
7	6	5	4	3	2	1
صفر	100	100	2500	250000	3 نسيج	5000000
17-	50	67	2500	166667	2 صباحة	5000000
8-	25	33	2500	83333	1 قصر	5000000
2+	35	33	2500	83333	1 تكملة	5000000
37-	30	67	2500	166667	2 هندسة	5000000
21-	12	33	2500	83333	1 خدمات	5000000
12+	29	17	2500	41667	0.5 إدارية	5000000

مثال آخر / نفرض أن أحد الأقسام الإنتاجية في إحدى الشركات قدر إنتاجية من منتوج معين بـ (67000) وحدة لتلبية متطلبات خطة المبيعات، وقد أظهرت دراسات الوقت أن متوسط إنتاجية العامل الماهر (4) وحدات يومياً، وأن أيام العمل السنوية (300) يوم عمل، فسيكون متوسط إنتاجية العامل الماهر $(300 \times 4) = 1200$ وحدة، ومن ثم سيكون عدد العمال الماهرين اللازمين لإنتاج (67000) وحدة في السنة = $1200 / 67000 = 56$ عامل ماهر، فإذا كان عدد العمال الماهرين الموجودين حالياً في الشركة 47 عامل ماهر، فإن إدارة الموارد البشرية يجب أن تحاول الحصول على (9) عمال ماهرين من سوق العمل الخارجي.

طريقة المعدلات الآتية:

هذه الطريقة تعتمد على توافر بيانات تاريخية عن حركة العاملين لسلسلة طويلة من السنوات وكلما كان عدد سنوات السلسلة أكثر كلما كان ذلك أفضل، وكانت النتائج أدق. وتفترض هذه الطريقة عدم حصول تغيرات جوهرية في طبيعة عمل المنظمة أو تبدل في أهدافها أو أساليبها الإنتاجية والتسويقية على سبيل المثال:

(سرحان: 1963: 328) وتتضح كيفية استخدام هذه الطريقة في التنبؤ، من خلال المثال التالي:

مثال: نفترض أن سجلات إحدى المنظمات لمدة من 1990 إلى 2000 تشير إلى أن عدد أفراد القوى العاملة فيها كالتالي:

جدول (4)

يوضح عدد العاملين في منظمة مفترضة

380	1990
415	1991
396	1992
420	1993
460	1994
480	1995
450	1996
410	1997
370	1998
400	1999
418	2000
430	2001

المطلوب: توقع حجم العمالة اللازمة لعام (2002 و 2003) باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الحل:

إن معادلة خط الاتجاه العام التي تستخدم للتنبؤ هي

$$\text{ص} = \alpha + \beta \text{س} \dots \dots (1)$$

حيث:

ص = حجم القوى المطلوب للتنبؤ به

α, β = ثوابت n = عدد سنوات السلسلة

s = السنة المطلوب التنبؤ بعدد العاملين فيها (موقعها في السلسلة أو تسلسلها ضمن سنوات السلسلة).

وكلّي يتم استخراج قيمة (α, β) الثوابت لا بد من حل المعادلتين الآتيتين:

$$\text{مج ص} = \text{n} \alpha + \beta \text{مج س} \dots \dots (2)$$

$$\text{مج س ص} = \alpha \text{مج س} + \beta \text{مج س}^2 \dots \dots (3)$$

ولكي يتم استخدام المعادلتين (2، 3) لاستخراج قيمة الثوابت (أ، ب) نحتاج إلى استخراج قيمة كل من مج^ص، مج^س، س^ص، ومج^{س²} / باستخدام الجدول التالي:

جدول (5)

يوضح طريقة استخراج قيمة المتغيرات (س^ص، ص، س^ص، س²)

السنوات (ن)	سلسل السنوات (س)	العملة (ص)	الملاحظات س ^ص س ²	جـمـ
1	1	380	380	1990
4	2	830	415	1991
9	3	1188	396	1992
16	4	1680	420	1993
25	5	2300	460	1994
36	6	2880	480	1995
49	7	3150	450	1996
64	8	3280	410	1997
81	9	3330	370	1998
100	10	4000	400	1999
121	11	4598	418	2000
144	12	5160	430	2001
650	المجموع	32776	5029	78

بالتعويض بالمعادلتين (2، 3) نحصل:

$$A = 12 + 78B \quad (4)$$

$$B = 650 + 78A \quad (5)$$

وبضرب المعادلة رقم (4) \times (-5، 6) ينتج:

$$32688 = -5A + 78B \quad (6)$$

$$32776 = 78A + 650B \quad (7)$$

بجمع المعادلتين ينتج:

$$87 = 5 + 143B$$

$$B = 87 / 143 = .61$$

وبالتعويض عن قيمة ب بالمعادلة رقم (4) نحصل على

$$5029 = A + 12 + 78(.61)$$

$$A = 48 - 5029$$

$$12 = 4981$$

$$\therefore 415 = 12 / 4981$$

وبالتعويض عن قيمة (أ، ب) في المعادلة رقم (1) معادلة خط الاتجاه العام فإن حجم القوى العاملة التي يتوقع الحاجة إليها لعامي (2002، 2003) ستكون على التالي:

$$\text{حجم العمالة عام } 2002 = 415 + 13 = 423 \text{ موظف}$$

$$\text{حجم العمالة عام } 2003 = 415 + 14 = 424 \text{ موظف}$$

2- طريقة معامل الارتباط (الانحدار البسيط)

وتعتبر هذه الطريقة من الطرائق الإحصائية التي تستخدم للتتبؤ بسلوك ظاهرة معينة لعلاقتها بظاهرة أخرى، تعرف أحدها بالمتغير المستقل، والثاني بالمتغير التابع، وتقيس العلاقة بينهما بالمعادلة التالية:

$$R = \frac{\text{مجس ص - ن س ص}}{\sqrt{n ع س \times ع ص}}$$

R = معامل الارتباط

n = عدد السنوات

S = الوسط الحسابي للظاهرة S

S = الوسط الحسابي للظاهرة S

S = الانحراف المعياري لقيم الظاهرة S

S = الانحراف المعياري لقيم الظاهرة S

فإن كانت نتيجة معامل الارتباط تتراوح بين (0,1) إلى (1,0) فإن الارتباط يكون إيجابياً أي العلاقة بين المتغيرين إيجابية، فعند ازدياد الأول يزداد الثاني والعكس صحيح. أما إذا كان معامل الارتباط يتراوح بين (-1..0) إلى (0..1) فإن الارتباط يكون عكسيّاً، أي إذا زاد المتغير الأول ينقص المتغير الثاني، والعكس صحيح أما إذا كان الناتج صفرًا. فإن هذا معناه عدم وجود علاقة بين المتغيرين ولا علاقة لأحدهما بالأخر.

وللتوبيخ كيفية استخدام هذه الطريقة في التتبؤ نستعين بالمثال التالي: فيما يلي بيانات عن كمية الإنتاج وحجم القوى العاملة لخمس سنوات ماضية مستخرجة من سجلات منظمة مفترضة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (6)

يوضح حكم الإنتاج وعدد العاملين في منظمة مفترضة

عدد القوى العاملة (بالملايين)	السنة	حجم الإنتاج (بالآلاف)
1.0	2001	100

4	40	1997
6	50	1998
4	40	1999
7	60	2000
8	70	2001

المطلوب: تقدير عددقوى العاملة المطلوب للأعوام 2002، 2003، 2004
باستخدام طريقة معامل الارتباط.

الحل:

في البداية لا بد من معرفة نوع العلاقة بين المتغير المستقل (حجم الإنتاج)
والمتغير التابع (عددقوى العاملة) وفق معادلة الارتباط أعلاه باستخدام الجدول
التالي:

جدول (7)

السنة	حجم الإنتاج	عددقوى العاملة (ص)	ص	ص ²	ص ³	ص ⁴
16	1600	160	4	16	256	4096
36	2500	300	6	36	1296	129600
16	1600	160	4	16	256	4096
49	3600	420	7	49	2401	343000
46	4900	560	8	64	4096	65536
181	14200	1600	29	841	68941	5618401
						المجموع

$$52 = \frac{\text{مجـ س}}{\text{ن}} = \text{س}$$

$$8,5 = \frac{\text{مجـ ص}}{\text{ن}} = \text{ص}$$

$$\frac{92}{[\sqrt{2.56} \times \sqrt{136}]^5} = \frac{(15.8 - 1600)}{[\sqrt{33.64} - \sqrt{127.4 - 2840}]^5}$$

$$986 = \frac{92}{93.28} = \frac{92}{(1.6 \times 11.66)} =$$

الارتباط موجب وقوي جداً لأنـه يقترب كثيراً من الواحد الصحيح. ويمكننا بعد ذلك
ما تبين من وجود ارتباط بين المتغيرين استخراج حجم القوى العاملة للسنوات

المطلوب التنبؤ بها باستخدام معادلة خط الاتجاه العام والمعادلتين الآتىين وكما يلى:

$$\begin{aligned} \text{معادلة الاتجاه العام المعادلتين الآتىين} \\ \text{ص} - أ + ب س (1) \\ \text{مج} \text{ ص} = ن أ + ب \text{ مج} \text{ ص} ... (2) \\ \text{مج} \text{ س} \text{ ص} = أ \text{ مج} \text{ س} + ب \text{ مج} \text{ س} \\ (3) \end{aligned}$$

وبالت遇ip عن القيم المستخرجة من الجدول السابق في المعادلتين (2) و (3) نحصل على:

$$أ = 29 + 260 ب ... (4)$$

$$أ = 1600 + 260 ب ... (5)$$

بضرب طرفي المعادلة (4) × (5) نحصل على ما يلى:

$$13520 + 260 = 1508 - (6)$$

$$أ = 14200 + 260 + 1600 + (7)$$

وبالجمع نحصل على: $92 = \text{صفر} + 680 ب$

$$B = 680 / 82 \therefore B = 1350$$

وبالت遇ip عن قيمة (ب) في المعادلة رقم (4) نحصل على قيمة (أ) كالتالى:

$$أ = 29 + 135,0 \times 260$$

$$أ = 29 + 135,0$$

$$أ = 29 - 35$$

$$أ = 15$$

$$أ = 15 / 6,1 \therefore A = 22,1$$

وبالت遇ip عن قيمة أ و ب في المعادلة رقم (1) نحصل على حجم القوى العاملة للسنوات المطلوبة وكالتالى:

$$\text{ص} = 135,0 + 22,1 \text{ س}$$

$$(6 \times 135,0) + 22,1 = \therefore \text{حجم القوى العاملة لعام 2003}$$

$$03,2 =$$

$$203 = \text{موظف}$$

$$(7 \times 135,0) + 22,1 = \therefore \text{حجم القوى العاملة لعام 2003}$$

$$165,2 =$$

$$217 = \text{موظف}$$

$$2,3 = \therefore \text{حجم القوى العاملة لعام 2004}$$

$$230 = \text{موظف}$$

3- طرق سلسلة ماركوف: 3Markov Chain

و تعد هذه الطريقة التي استخدمت أصلاً للتنبؤ بحصة المنظمات من الأسواق وقياس مدى فعالية الحملات الإعلانية والترويجية في جذب المستهلكين المحتملين، وقد تطورات استخداماتها لتشمل مجال التنبؤ بالقوى العامة ودراسة احتمالات انتقال القوى العاملة بين أقسام المنظمة نفسها أو بينها وبين غيرها من المنظمات الأخرى (Fraser: 1958: 216).

تقوم هذه الطريقة على دراسة التغيرات التي تحصل على فئة معينة من الموظفين في وقت معين في مهنة أو وظيفة أو قسم معين ومقارنتها مع التغيرات التي حصلت على هذه الفئة نفسها والمهنة ذاتها في وقت آخر. وبعبارة أخرى فإنها تقوم على دراسة حركة انتقال عدد من الموظفين من قسم إلى آخر أو من مهنة إلى أخرى أو في منظمة إلى أخرى في أثناء عدد من السنوات الماضية، واعتماد ذلك أساساً للتنبؤ باتجاه التغيير من حالة إلى أخرى من السنوات القادمة. مثل ذلك: إذا كان عدد المتقدمين لشغل وظيفة معينة خلال الـ 8 سنوات الماضية 1000 شخص، وكان عدد الذين تم اختبارهم من بينهم 120 شخصاً. فإن نسبة احتمال الانتقال من حالة الترشيح للوظيفة إلى حالة التوظيف = $1000/120 = 12$ ، ولو فرضنا أن عدد الذين رشحوا إلى برنامج دراسي أو حالة دراسية خارج القطر (10) أشخاص، فإن احتمال الترشيح إلى البرامج الدراسية سيكون $120/10 = 12$.
 ، 083 برنامج دراسي لأي من المتقدمين لشغل ، فإذا أردنا معرفة احتمال الترشيح في برنامج دراسي لأي من المتقدمين لشغل الوظائف في هذه المنظمة، فإن ذلك الاحتمال يكون حاصل ضرب احتمال الانتقال من التقديم إلى التوظيف. في احتمال الانتقال من حالة التوظيف إلى حالة الانضمام إلى البرنامج الدراسي. أي أن ترشيح الفرد = $12 \times 083 = 01$. ويمكن للمنظمة الاستفادة من هذه الطريقة للتنبؤ بحجم القوى العاملة، وما يطرأ عليها من حركة بالانتقال أو التطور من وظيفة إلى وظيفة أخرى لفترات مقبلة، وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة لديها من سجلات إدارة الموارد البشرية فيها لعدة سنوات ماضية، مع مراعاة الافتراضات أو الاشتراطات التالية: (زويلف: 1984: 67).
 1- أن تتوافر للمنظمة سجلات تضم معلومات وافية عن حركة مواردها البشرية أفقياً وعمودياً لفترات سابقة مناسبة إضافة إلى الحركة الخارجية من وإلى المنظمة.
 2- تتمتع سياسات وبرامج المنظمة المتقدمة بالاستقرار أو الثبات النسب.
 3- أن الأحداث الأولية التي تبني عليها سلسلة ماركوف تتميز بصفة الثبات النسبي.
 وللتوضيح كيفية استخدام هذه الطريقة في التنبؤ بحجم الموارد البشرية وحركتها الانتقالية بين الوظائف نفترض الحالة التالية:

حالة افتراضية: توافرت البيانات التالية من سجلات إحدى المنظمات في جهاز الدولة الإداري للسنوات السبع الماضية الممتدة بين الأعوام 1993-1999، التي تمثل حركة الموظفين بين قسمي الخدمات، والإنتاج، والبيانات تمثل إجمالي السنوات المذكورة أعلاه.

- 1- عدد موظفي قسم الإنتاج أول السنة 800
- 2- عدد موظفي الإنتاج الباقين في وظائفهم إلى نهاية السنة 600
- 3- عدد موظفي الإنتاج المنقولين إلى قسم الصيانة 150
- 4- عدد موظفي الإنتاج تاركي الخدمة 50
- 5- موظفي قسم الخدمات أول السنة 450
- 6- عدد موظفي قسم الخدمات الباقين إلى نهاية السنة 300
- 7- عدد موظفي قسم الخدمات المنقولين إلى قسم الإنتاج 130
- 8- عدد موظفي قسم الخدمات، تاركي الخدمة 20
- 2- قامت المنظمة بتعيين 180 موظفاً جديداً في قسم الإنتاج و 40 موظفاً جديداً في قسم الخدمات بداية العام 2000، وترغب بتعيين 120 موظفاً في قسم الإنتاج و 20 موظفاً في قسم الصيانة بداية عام 2001.

المطلوب: استخدام سلسلة ماركوف لاحتساب ما يلي:

- 1- احتمالات الوجود في قسمي الإنتاج والصيانة نهاية عام 2001.
- 2- احتمالات ترك الخدمة في قسمي الإنتاج والصيانة لعامي (2000-2001).
- 3- احتمالات الانتقال بين القسمين.

طريقة الحل:

لبناء سلسلة ماركوف لا بد من استخراج نسب حركة الانتقال بين القسمين كالتالي:

- 1- نسبة عدد الموظفين في كل قسم في بداية السنة.
- 2- نسبة عدد الموظفين الباقين في كل قسم في نهاية السنة.
- 3- نسبة عدد الموظفين المنقولين من القسمين وإليهما.
- 4- نسبة عدد الموظفين تاركي الخدمة، والذين عادوا إليها في كل قسم.
- 5- تمثيل هذه النسب في جدول يسمى جدول النسب.

قسم الإنتاج:

- نسبة عدد الموظفين الباقين فيه = $600/80 = 0,75$
- نسبة عدد الموظفين المنقولين إلى قسم الصيانة = $150/800 = 0,19$
- نسبة عدد الموظفين تاركي الخدمة = $50/800 = 0,06$
- نسبة عدد الموظفين الذين عادوا إلى الخدمة = صفر / 800 = صفر

قسم الصيانة:

- نسبة عدد الباقين في القسم = $300/450 = 0,67$

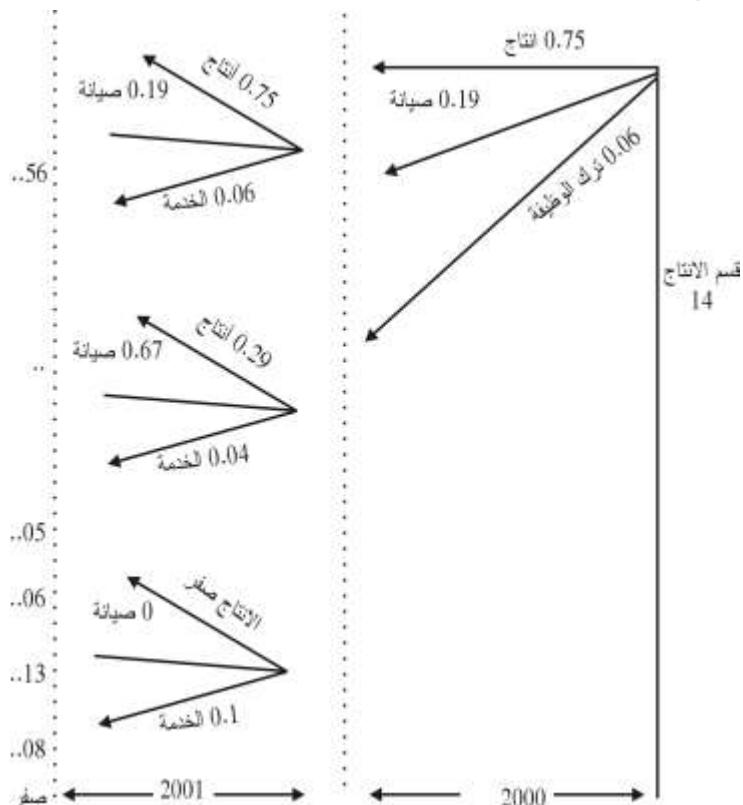
- نسبة عدد الموظفين المنقولين إلى قسم الإنتاج = $29, = 450 / 130$
 - نسبة عدد الموظفين تاركي الخدمة = $04, = 450 / 20$
 - نسبة عدد الموظفين الذين عادوا إلى الخدمة = صفر = $450 / 450$ صفر
- ثم نقوم بوضع هذه النسب في جدول كالتالي:

جدول رقم (8)

يوضح حركة العاملين من قسم الإنتاج والصيانة وإليهما

ترك الخدمة	صيانة	إنتاج	إلى
			من
0.06	.19	0.75	إنتاج
0.04	0.67	0.29	صيانة
.1	صفر	صفر	ترك
			الخدمة

بعد أن تم وضع الجدول الذي يوضح نسب حركة الموظفين بين قسمي الإنتاج والصيانة أعلاه، تقوم ببناء سلسلة ماركوف وفق الأسلوب التالي الذي يأخذ شكلاً مقارباً إلى شجرة القرارات:



ويتم وفق هذه الشجرة احتساب احتمالات الوجود (البقاء) والانتقال وترك الخدمة لفسمي الإنتاج والصيانة للعامين 2000-2001. ويمكن تصوير ذلك بالجدول التالي:

جدول (9)

بيان احتمالات الوجود (البقاء) والانتقال وترك الخدمة لأقسام مفترضة

ترك الخدمة	قسم الصيانة	قسم الإنتاج
0.05	0.14	0.56
0.08	0.13	0.06
صفر	صفر	صفر
0.19	0.27	0.62

وعليه فإن احتمال البقاء في قسم الإنتاج = $800 \times 0.62 = 496$ موظفاً

أما احتمال البقاء في قسم الصيانة = $450 \times 0.27 = 122$ موظفاً

أما احتمال ترك الخدمة في قسم الإنتاج = $800 \times 0.19 = 152$ موظفاً

أما احتمال ترك الخدمة في قسم الصيانة = $450 \times 0.13 = 58$ موظفاً

أن احتمال بقاء الموظفين في قسم الإنتاج نهاية عام 2001 من بين الذين تم تعيينهم في هذا القسم بداية عام 2000 = 496

واحتمال البقاء في قسم الإنتاج نهاية عام 2001 × عدد المعينين في قسم الإنتاج بداية عام 2000 = $180 \times 0.62 = 112$ شخصاً.

أما عدد الموجودين في قسم الإنتاج من بين الذين عينوا بداية عام 2001 فإنه =

نسبة احتمال البقاء في قسم الإنتاج بداية عام 2001 × عدد المعينين في العام نفسه ويساوي $120 \times 0.75 = 90$ شخصاً، وبهذا يكون عدد موظفي قسم الإنتاج نهاية

عام 2001 هو ناتج جمع العمليات السابقة = $496 + 112 = 608$ موظف

وبالطريقة نفسها يمكن حساب عدد الباقين في قسم الصيانة وعدد تاركي الخدمة

خلال العامين (2000-2001) وفي كلا القسمين.

4- Productivity Method - استخدام اتجاهات الأداء:

يمكن استخدام أساليب أخرى بدلاً من المعايير المترتبة على الأسلوب التقليدي لتوقع حجم العمالة في المستقبل لتجاوز بعض المشاكل المرتبطة بأسلوب السلسل الزمنية المتمثلة

بالافتراضات التي تعتمد عليها كذلك المتعلقة بوجوب ثبات الظروف المحيطة

بالمنظمة الداخلية منها والخارجية، وثبات سياسات وبرامج المنظمة لمدة طويلة

واحتفاظها بسجلات ومعلومات عن حركة الموارد البشرية لسنوات ماضية كثيرة

(Productivity) وغيرها منها استخدام اتجاهات تطور كفاءة الأداء أو الإنتاجية

للموارد البشرية في المنظمة مقاسة بحصة الفرد من الإنتاج أو القيمة المضافة

لعنصر العمل، مع الأخذ بالاعتبار التطور التكنولوجي أو المستوى التكنولوجي

الذي ترغب المنظمة في استخدامه لأداء عملياتها المتنوعة في المستقبل. (هاشم: 989: 74).

يقوم هذا الأسلوب على أساس معرفة نسبة مساهمة الفرد المخرجات (وحدة أو معاملة واحدة) خلال وحدة الزمن، ثم ضرب هذه النسبة في حجم المخرجات المستهدفة لفترة زمنية معينة، نحصل على حجم الموارد البشرية المطلوبة لهذه الفترة. فلو كانت نسبة مساهمة الفرد (0.021) لمخرجات منظمة معينة، وكان حجم المخرجات المستهدفة أو المخططة للعام المقبل (38000) وحدة أو معاملة، فإن حجم العمالة المطلوبة يساوي = 798 موظف، فإذا كان عدد الموظفين الموجودين حالياً (762) موظف، فإن على إدارة الموارد البشرية أن تعمل على استقطاب (36) موظفًا جديداً للمنظمة. وما يجبأخذ بنظر الاعتبار هو مستوى المكننة المستهدفة لمدة المقبلة، ومدى تأثير ذلك على حجم العمالة المطلوبة لتحقيق المخرجات المستهدفة، كي لا تجد المنظمة نفسها أمام حالة من حالات البطالة المقدمة.

تحليل سوق العمل (عرض العمل)

أن التنبؤ بحجم الموارد البشرية المطلوبة ونوعها للمدة المقبلة لا يعني شيئاً ما لم يرافقه تحليل لسوق العمل أو توقع حجم ونوع الموارد البشرية المتاحة في سوق العمل في أثناء المدة ذاتها. إذ أن معرفة المنظمة لاحتياجاتها من القوى العاملة في المستقبل يعد الخطوة الأولى التي لابد أن تتبع بخطوة أخرى هي البحث عن سد أو تلبية هذه الاحتياجات من سوق العمل إذا لم تتوافر الموارد البشرية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من داخل المنظمة عن طريق النقل أو الترقية خصوصاً في البلدان التي تأخذ بالنظام المغلق، أما الدول التي تأخذ بالنظام المفتوح، فإن حاجتها إلى سوق العمل (احتياجاتها إلى الموارد البشرية) أكبر بكثير من الأولى، لأنها لا تلتزم بنظام الترقية أو النقل لشغل الوظائف الشاغرة فيها (Hyde and Haris: 1977: 71).

أن المقصود بسوق العمل هو مجموعة من الأفراد الراغبين بالعمل والقادرين عليه من تخصصات ومهارات وقدرات معينة مستخدمين بصفة مؤقتة أو دائمة من قبل جهة معينة أو غير مستخدمين.

وهو ما قد يطلق عليه في بعض الأحيان بعرض العمل، فالمنظمات بأنواعها المختلفة قد تواجه نقص في مواردها البشرية اللازمة من تخصصات ومهارات معينة بسبب توسيع حجم الإنتاج فيها أو نتيجة لدوران العمل العالي نسبياً أو استخدامها تقنية مغایرة لتلك المستخدمة سابقاً مما يجعلها بحاجة ماسة إلى اللجوء إلى سوق العمل عن التخصصات والمهارات والمطلوبة بعد قيامها بتحديد الهيكلة

المناسبة للعمل في ضوء محتوى الوظائف ومهامها وتحديد أهمية كل عمل أو (Bright: 1976: 84). وظيفة في تحقيق أهداف المنظمة وعملياتها الإنتاجية. أن تحليل سوق العمل يبدأ من دراسة وتحليل إحصاءات السكان (التعدادات العامة للسكان) وتوزيعاتهم العمرية والجنسية والمهنية ومستوياتهم التعليمية والثقافية، والأنظمة التشريعات وعدد المدارس والجامعات والمعاهد العامة والتخصصية وحجمها وتتنوع اختصاصاتها الموجودة في المجتمع، وسياسة الدولة بشأن العمالة الخارجية وغير ذلك. وفيما يلي توضيح ذلك.

أولاً: دراسة وتحليل التركيب السكاني للمجتمع

من المؤشرات المهمة لدراسة وتحليل سوق العمل هو تحليل التركيب السكاني للمجتمع من حيث العمر، والجنس، والمهنة، ومستوى التعليم.

1- التركيب العمري: إن تحليل المجتمع ومعرفة توزيعه العمري يساعد على معرفة حجم العمالة المتاحة، أي عدد أفراد المجتمع القادرين على أداء العمل من الفئات العمرية الداخلة ضمن الفئات المنتجة من السكان، إذ أن قوانين العمل في كثير من بلدان العالم تحدد الفئات العمرية التي يسمح باستخدامها في العمل بين (15-65) سنة بشكل عام، أما خارج هذه الأعمار فلا يجوز تشغيلها هذا من جهة، كما أن هذه الفئة العمرية تضم مجموعات تعتبر خارج قوة العمالة لا يمكن الاستفادة منها ولا يمكن اعتبارها ضمن سوق العمل، وهم الطلبة، وربات البيوت، والمعوقون، ونزلاء السجن والملتحقون بالخدمة العسكرية، وأصحاب الأمراض المزمنة والأمراض العقلية من جهة أخرى. ومن المفيد أن نذكر بأن المكتب الإحصائي لهيئة الأمم المتحدة قسم المجتمع إلى قسمين هما: (الكبيسي: 1987: 98).

أ- أفراد داخلون في القوة العاملة: وهم الذين يشاركون في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع سواء لحساب القطاع الخاص أو العمل الحكومي، وسواء كانت مساهمتهم جسمية أو عقلية أو كليهما معاً. كما تتضمن الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيهم ولكنهم عاطلون عن العمل لأي سبب من الأسباب وهم الذين يمكن أن نطلق عليهم سوق العمل.

ب- أفراد خارجون عن القوة العاملة: وهم الذين يقومون بأعمال لا تسهم بشكل مباشر في إنتاج السلع والخدمات، ويشمل ذلك ربات البيوت، والطلبة والمتقاعدين والمعوقين والأطفال وكبار السن الذين تزيد أعمارهم عن (65) سنة ما داموا لا يمارسون عملاً مثراً.

وعليه فإن تحليل التركيب العمري للسكان يجب أن يساعد على التوصل إلى معرفة معلومات تفصيلية عن عدد أو نسبة الفئات التي تعد ضمن قوة العمل فقط واستبعاد الفئات الأخرى التي تقع خارج قوة العمل، للتواصل إلى حجم العرض

الفعلي أو الحقيقي في المجتمع، يضاف إلى ذلك تأثير التقدم الاقتصادي والحضاري للمجتمعات على عرض العمل خصوصاً من الأطفال دون سن (15) سنة، وكذلك النساء في المجتمعات المتقدمة تقل نسب عرض الأطفال ضمن سوق العمل قياساً بالمجتمعات النامية أو المختلفة حيث ترتفع هذه النسب بشكل كبير بسبب تدني مستويات المعيشة وقلة الأجور مما يضطر الأطفال إلى البحث عن العمل للمساهمة مع الكبار في سد متطلبات العيش للأسرة ويمكن أن نورد الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة الفئات العمرية إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع بحسب تصنيفات هيئة الأمم المتحدة المكتب الإحصائي. (الكبيسي: 1987: 69).

جدول رقم (10)

يوضح مساهمة الفئات العمرية المتنوعة في النشاط الاقتصادي في المجتمع

الفئة العمرية	في الدول الصناعية	في الدول نصف الصناعية	في الدول الزراعية
14-10	4.1	13.2	23.9
19-15	72.4	70.3	78.4
24-20	91.5	90.8	91.2
34-25	96.7	96.3	96.3
44-35	97.6	97.1	97.5
54-45	95.9	95.9	96.3
64-55	85.6	88.9	91.6
65 - فأكثر	37.8	61.0	70.1

2- التركيب الجنسي: يقصد بالتركيب الجنسي هو توزيع السكان إلى فئتين هما: الرجال والنساء، ونسبة كل منهما إلى الحجم الكلي للسكان، إن هذا التحليل يسهم إلى حد كبير في معرفة حجم سوق العمل أو عرض العمل، إذ أن نسبة مساهمة المرأة في العمل تتباين من مجتمع إلى آخر بحسب التباين في الأعراف الاجتماعية والتقاليد، والاعتقادات الدينية إضافة إلى المستويات الاقتصادية والمعاشية للمجتمعات، ففي حين نجد أن نسبة كبيرة من الإناث في المجتمعات النامية لا تسمح لها الأعراف والتقاليد الاجتماعية بالعمل، فينصرن إلى الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، في حين تكون نسبة الإناث العاملات في شتى المجالات مرتفعة جداً قياساً بالأولى. وعليه فإن معرفة نسبة الرجال إلى الحجم الكلي للسكان تعد جداً قائدة كبيرة جداً لمعرفة حجم العمل.

3- التركيب المهني: يقصد بالتركيب المهني المهن أو الحرف التي يزاولها أبناء المجتمع وهو يتبع للمنظمة معرفة عرض العمل أو سوق العمل من مهنة معينة أو مهارة معينة علماً أن التحليل بحسب التوزيع المهني للسكان يسمح بمعرفة عدد

الأفراد الذين يمتلكون المهارات المطلوبة، وأماكن وجودهم، مما يفيد في معرفة التحديد المناسب لأماكن إقامة المشاريع الصناعية التي تتطلب توافر مهارات معينة، أو ما يطلق عليه بالتوطن الصناعي. وقد صنفت المهن دولياً إلى عشر مجموعات رئيسية: (الكبيسي: 1987: 70).

1- أصحاب المهن العلمية والفنية.

2- المديرون.

3- المشتغلون بالأعمال الكتابية

4- المشتغلون بأعمال البيع

5- المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد وقطع الأشجار

6- المشتغلون بالمناجم واستخراج المعادن

7- المشتغلون بالنقل والمواصلات

8- أصحاب الحرف والصناعة والعمال ومن إليهم.

9- المشتغلون في المجالات الرياضية.

10- عمال غير مصنفين.

4- التركيب العلمي والثقافي: ويقصد به نسبة الحاصلين على الشهادات الدراسية والشخصيات المتنوعة في المجتمع، أي توزيع سكان المجتمع إلى أmins، ومتعلمين بمستويات تعلم متباينة بدءاً بمعرفة القراءة والكتابة مروراً بالحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية، الثانوية، الجامعية الأولية والعليا بالشخصيات المتنوعة. إن معرفة نسبة كل فئة من هذه الفئات في المجتمع تتيح للمنظمة معرفة التخصصات والمستويات التعليمية المتوافرة في المجتمع الآن وفي المستقبل لشغل الشواغر الحالية والمحتملة، كما يمكنها في ضوء ذلك إدخال أساليب وطرائق حديثة في العمل أو تطوير أساليبها الحالية، مثل ذلك إدخال الحسابات الإلكترونية في العمل. فمعرفة عدد خريجي الجامعات الحاليين وعدد الطلبة في المراحل الدراسية الجامعية المتنوعة تعطي فكرة للمنظمة عن عدد الخريجين الذين يحملون تخصصاً في الحاسبات في السنوات المقبلة وبالتالي احتمال مقدار العرض من هذه الفتاة. ويقال الشيء نفسه عن آية مهنة أخرى أو أي تخصص. إن تحليل التركيب السكاني للمجتمع يزود المنظمة بصورة واضحة عن حجم سوق العمل، والفرص المتاحة أمامها لشغل وظائفها الشاغرة الآن وفي المستقبل في ضوء تقدير احتياجاتها الحالية والمحتملة للموارد البشرية اللازمة للقيام بالوظائف والأعمال المطلوبة للوصول إلى أهدافها المنشودة على المستوى الاستراتيجي والتغيلي.

ثانياً: التشريعات والأنظمة الحكومية

للتشريعات والأنظمة التي تضعها الحكومة أثر كبير على عرض العمل، فقد تحرم الدولة استخدام الأفراد من عمر معين (الأطفال مثلاً دون سن العاشرة أو الخامسة

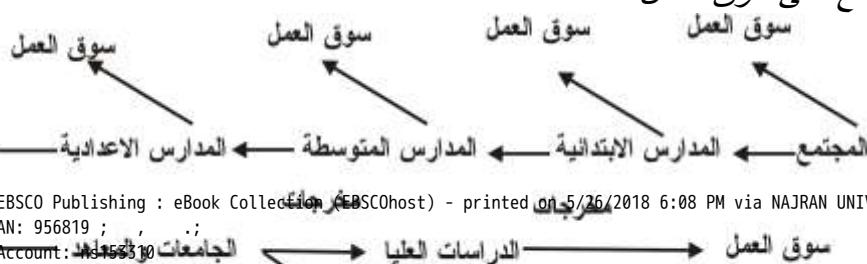
عشر)، أو تلزم المنظمات بتعيين معوقى الحرب أو الأسرى العائدين، أو النساء الأرامل أو المطلقات لاعتبارات اجتماعية وإنسانية، أو تلزم فئة معينة من قوة العمل كخريجي الجامعات أو المعاهد من تخصصات معينة أو جميع التخصصات للعمل في جهازها الإداري، لمدة محددة، أو غير محددة، لتلبية متطلبات خططها الإنثاجية والخدمية، كما هو حاصل في بعض البلدان العربية . وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الانظمة العربية لا زالت تحدد عمل خريجي كليات الطب والصيدلة حصرًا بمؤسساتها الصحية من خلال قانون التدرج. إن مثل هذه التشريعات وغيرها مما يشابهها تؤثر على حجم ونوع الموارد البشرية المتاحة للمنظمات (سوق العمل)، وتقلل من فرص الاختيار للمنظمات لشغل وظائفها الشاغرة بالاعتماد على عرض العمل أو بالعكس. يضاف إلى ذلك موقف الحكومة وسياساتها بشأن العمالة الخارجية والداخلة من الدولة وإليها، فقد تحد الدولة عن طريقة تشريعاتها وأنظمتها المتنوعة من إمكانية سفر مواطنبيها إلى خارج حدودها الدولية للبحث عن العمل، وبذلك تحافظ على المعرض الداخلي (الوطني) لقوتها العاملة داخل البلد، بهدف تنمية وتطوير الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وقلة عدد مواطنبيها القادرين على العمل نسبياً وقد تسمح الدولة أو تشجع مواطنبيها على العمل خارج حدودها الدولية (بالهجرة)، لأسباب عديدة منها: الحصول على النقد الأجنبي من تحويلات العاملين لعائلتهم داخل البلد، أو مرور البلد بأزمة اقتصادية طويلة و تعرض قوتها العاملة إلى البطالة، وأسباب أخرى، فإن هذا من شأنه أن يقلل من حجم القوة العاملة المتاحة في سوق العمل وبال مقابل فقد تشجع الدولة أو تفتح حدودها للعاملة من البلدان الأخرى بشكل عام أو نوع معين منها مما يوسع من سوق العمل، أي يزيد من حجم القوة العاملة المتاحة في سوق العمل، والعكس صحيح.

ثالثاً: المدارس والجامعات

يعد خريجو المدارس على تنويع تخصصاتهم ومراتبهم الدراسية الابتدائية، المتوسطة، الإعدادية، العلمي، الأدبي، التجاري، الصناعي، المهن الصحية، المعاهد المهنية المناظرة، وخربيجو المعاهد العالمية والفنية والجامعات بشتى اختصاصاتهم من أهم مصادر سوق العمل أو عرض العمل. وكلما تنوّعت المدارس والكليات وتتوّرت تخصصاتها وازدادت أعدادها وتتوّرت وازدادت مخرجاتها، وينعكس ذلك على سوق العمل من حيث الكم والنوع. ونستطيع أن نبين تأثير مخرجات المدارس والجامعات على سوق العمل بالمخطط التالي:

شكل (7)

تأثير المجتمع على سوق العمل



تأتي من مخرجات مراحل التعليم المتعددة فمخرجات كل مرحلة يذهب قسم منها كمدخلات للمرحلة الدراسية التالية والقسم الآخر يتسلب إلى سوق العمل ليأخذ دوره في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع. وعليه فإن المجتمع الذي يتميز بقلة عدد مدارسه وجامعته، لا بد أن تتأثر التخصصات المعروضة في سوق عمله، مما يضطر المنظمات العاملة فيه إلى استيراد الخبرات والمهارات اللازمة لتطوير برامج وأساليب العمل فيها مما لا تستطيع سده من سوق العمل الداخلية، أو إرسال أفرادها إلى خارج البلد لزيادة مهاراتهم وتطويرها وإكسابهم معارف ومهارات جديدة غير موجودة في البلد الذي تعمل فيه، وهذا يزيد من الكلف التي يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى العكس من ذلك فعندما تكثر المدارس والكليات في بلد ما وفي تخصصات مهنية وأكademie متعددة، فإن ذلك يتتيح للمنظمة الحصول على احتياجاتها من الموارد البشرية الازمة لشغل وظائفها الشاغرة والمحتملة بكلفة قليلة قياساً بالحالة السابقة.

وفي النهاية فإن على المنظمات أن تقوم بإنشاء أنظمة المعلومات عن الموارد ، تقوم هذه الأنظمة Human Resources Information System بجمع معلومات ترتبط بالموارد البشرية المتاحة حالياً من حيث العمر والجنس ومستوى التعليم والعمل والمهارات والخبرات والتدريب ومستوى الأداء، والوظائف الحالية والمحتملة، والخصائص المطلوبة فيمن يشغل هذه الوظائف، أي وصف الوظيفة والموظف، وإمكانيات العاملين لأنماط أو مهارات جديدة من العمل والأداء، التغيرات التكنولوجية المحتملة، احتمالات التوسيع في المستقبل، أو احتمالات إنتاج منتجات جديدة في المستقبل، دوران العمل في السنوات السابقة، إلى جانب معلومات حيوية عن التنظيم، وغير ذلك. إن نظام المعلومات يعد أداء مهمة جداً، يعمل على مساعدة الإدارة في الوصول إلى الأهداف المطلوبة في مجال الموارد البشرية خصوصاً إذا اعتمدت الإدارة نظاماً آلياً متتطوراً لجمع المعلومات والبيانات ومعالجتها واسترجاعها، إذ يمكنها ذلك من استخدام هذا النظام بوصفه أداة للتحليل والتخطيط والتقييم والاختيار والترقية... الخ (هاشم: 1989: 78)

المبحث الرابع: مشكلات تخطيط الموارد البشرية

يواجه القائمون على تخطيط الموارد البشرية بالمنظمات العديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية هذه الوظيفة في تحقيق أهدافها، وتنقسم هذه المشكلات إلى نوعين: (مركز الخدمات، 2000، 79)

النوع الأول: مشكلات تخطيط الموارد البشرية على المستوى القومي.

النوع الثاني: مشكلات تخطيط الموارد البشرية على مستوى المنظمة. ويهمنا في هذا المجال التعرف على النوعية الثانية والتي تتلخص في:

1- ضعف أنظمة المعلومات الخاصة بالموارد البشرية:

إذ يتطلب نجاح وظيفة إدارة الموارد البشرية توافر العدد الكافي من المعلومات اللازمة لإعداد خطة العمالة، وعلى قدر توافر تلك المعلومات على قدر جودة خطة الموارد البشرية فالعلاقة بينهما طردية وكما هو في الشكل (7).

شكل (8)

العلاقة بين جودة خطة الموارد البشرية وتوفير المعلومات ودققتها



ولكن ما هي المعلومات المطلوب توافرها لتخطيط الموارد البشرية؟

للإجابة على ذلك نقول أن البيانات المطلوبة هي التي تتعلق بأداء هذه الوظيفة وهذه الوظيفة تخطيط الموارد البشرية. تتعلق بالأفراد وهم يعملون بالمنظمة وهذه المنظمة موجودة بالبيئة، أي أن المعلومات والبيانات تتعلق بثلاث محاور هي:

- الأفراد.

- المنظمة.

- البيئة
وكمما هو في الشكل التالي (9).

شكل (9)

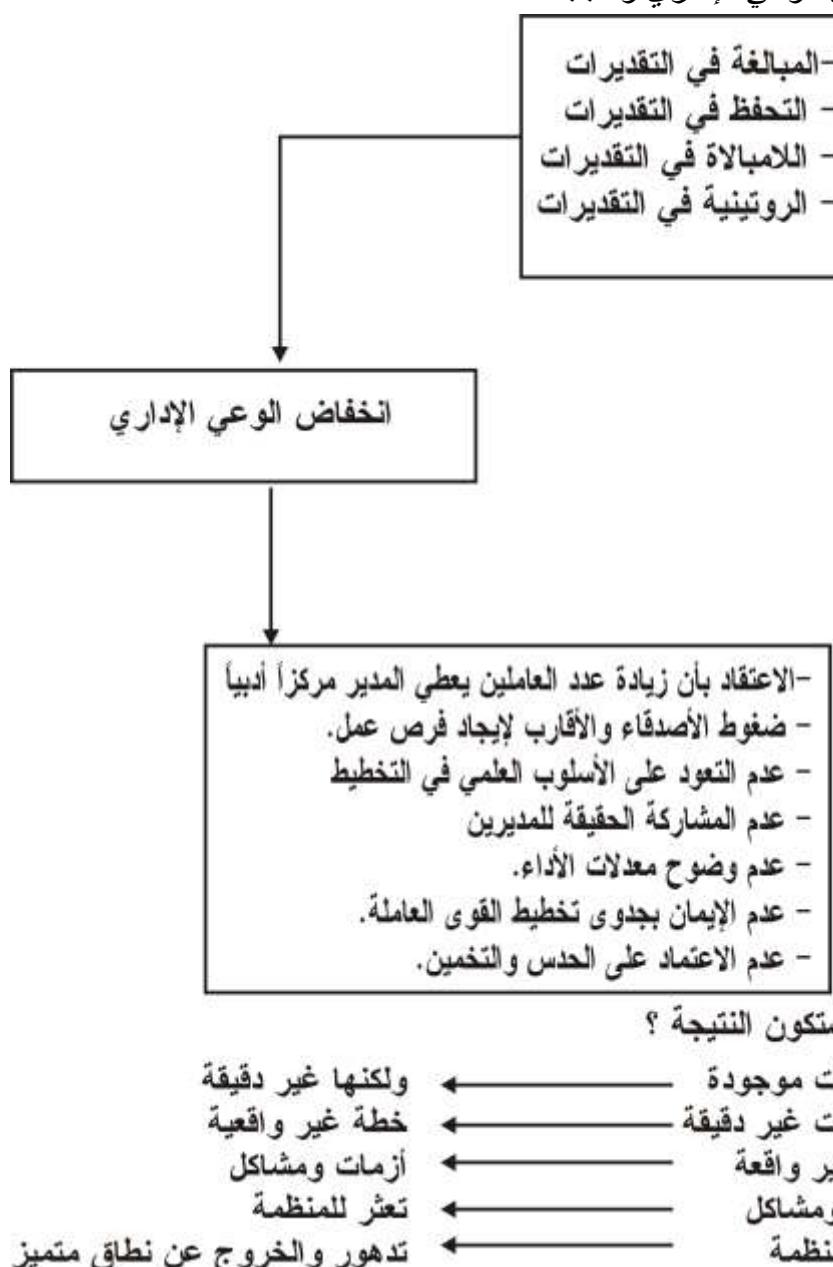
البيانات والمعلومات ومحاورها الأساسية



2- انخفاض الوعي الإداري بأهمية الدقة في إعداد تقديرات العمالية المطلوبة:

شكل (10)

انخفاض الوعي الإداري وأسبابه



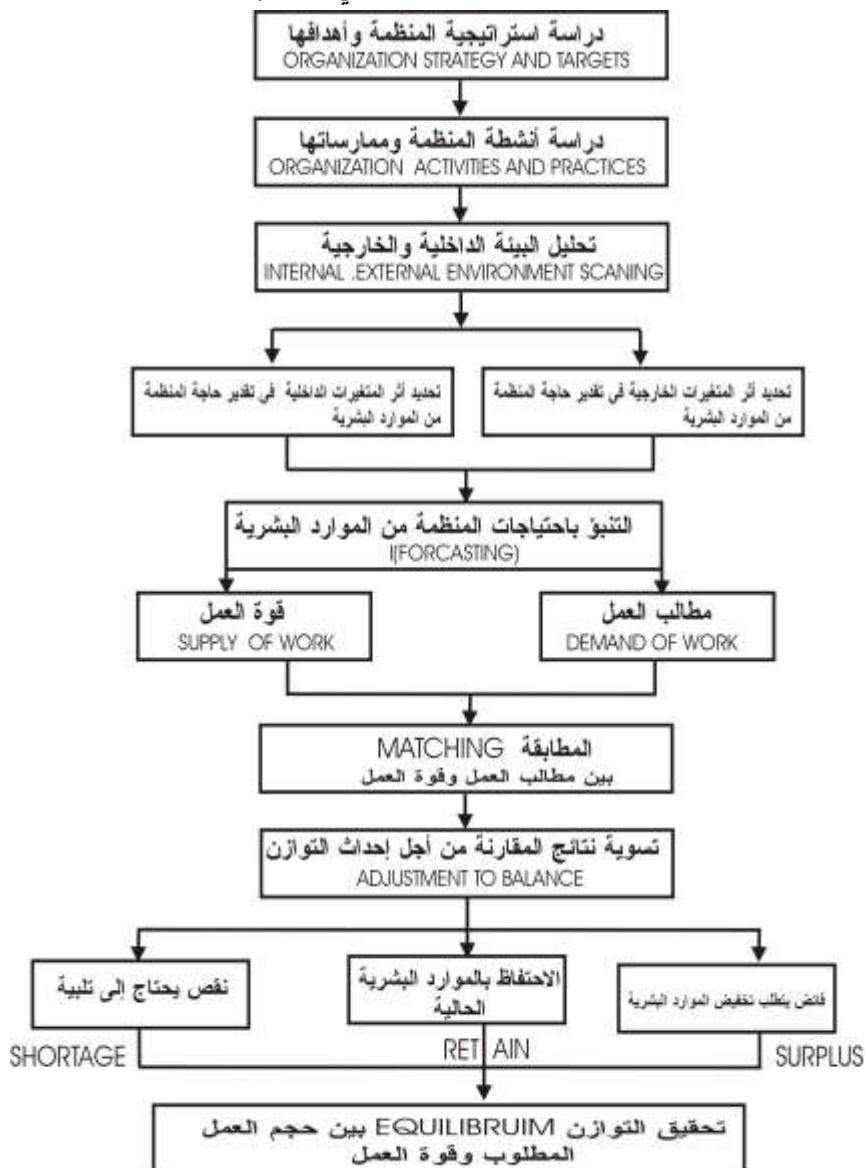
3-ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لإدارة تخطيط وتنمية الموارد البشرية:

- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية.
- عدم توافر التسهيلات المادية كالوسائل التكنولوجية والفنية المستحدثة في دراسة العمل وإعداد معدلات الأداء.
- عدم توافر أخصائيين مدربين على أداء هذه الوظيفة.

4-انخفاض كفاءة التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنظمة وعدم اقتناع المسؤولين وبصفة خاصة أداء الإدارة العليا بأهمية وضرورة تخطيط الموارد البشرية:

- عدم وجود تخطيط استراتيجي أو انخفاض كفاءته.
 - عدم الإيمان الكامل من رجال الإدارة العليا بهذا النشاط.
 - الإدارة تسير بمنطق رد الفعل.
 - انخفاض الدافع على المبادأة وإحداث التغيير.
 - عدم الرغبة في النظرة المستقبلية.
 - الاعتقاد بأن سرية العمل مليء بالاحتياجات.
 - عدم القدرة على تصور أثر ذلك على التكاليف والفرص الصائعة.
- وأخيراً أن جوهر عملية تخطيط الموارد البشرية الاستراتيجي وهدفها يمكن ملاحظته من الشكل (11) التالي:

شكل (11) جوهر عملية تخطيط الموارد البشرية الاستراتيجي و هدفها



المصدر : عقلي 2005 . 23

المصطلحات الأساسية في الفصل

Expressions	المصطلحات
For casting	التبؤ
Supply of Work: Work Force	قوة العمل
Surplus	فائض
Shortage	نقص
Man power	قوى عاملة
Work Load	بحث العمل
Quantitative Techniques	الطرق الكمية
Supply Analysis	تحليل العرض
Action Plan	خطة العمل
Career	مهنة
Quality	الجودة
Polices	السياسات
Productivity Method	استخدام اتجاهات الأداء
Stability Rate	معدل الاستقرار
Skills Inventory	مخزون المهارات
Replacement Chart	خرائط الإحلال أو التعاقب
Information Systems	نظم المعلومات
Technical Area	المجالات التكنولوجية
Importance	أهمية
Nature	طبيعة
Inner-Directed	المصلحة الشخصية
Constitution	التشريعات
Needs	احتياجات
Work	يعلم
Problems	مشاكل
Conditions	الظروف
Factors	العوامل
Methods	الأساليب أو الطرق

Rules & Methods	القوانين والقواعد
Implementation	التنفيذ
Centralization	المركزية
Stages	مراحل
Personnel	أفراد
Job rotation	دوران العمل
Gender	الجنس
Man Power	قوى عاملة
Awareness	وعي

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة الأسئلة المتعددة الإجابات في الفصل

س:1 من أهداف تخطيطقوى العاملة:

- أ- الإعداد لتنمية وتطور مهارات وقدرات الموظفين الحاليين.
- ب- العمل على تحقيق الانسجام بين طبيعة العمل ومتطلبات أدائه وبين سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين.
- ج- العمل على تطبيق وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- د- كل ما ذكر أعلاه.

س:2: هناك عدد من العوامل والظروف تساهم وتتلاقي لإبراز أهمية تخطيط الموارد البشرية

- أ- توفير الاحتياطات من الموارد البشرية.
- ب- تأثير السياسات الحكومية المركزية.
- ج- الظروف والتغيرات التكنولوجية.
- د- كل ما ذكر أعلاه.

س:3: تخطيط الموارد البشرية يؤدي إلى:

- ب- تقليل تكاليف العمل.
 - ج- زيادة وتقليل تكاليف العمل.
 - د- ليس كل ما ذكر أعلاه.
- س:4: أول مرحلة من مراحل تخطيط الموارد البشرية هي:
- أ- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية.
 - ب- التوظيف
 - ج- صيانة الموظفين
 - د- تحديد الأجر

والرواتب

س:5: أساليب التنبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية هي أساليب:

- أ- بسيطة.
- ب- معقدة.
- ج- بسيطة ومعقدة.
- د- عدم وجود أساليب.

س:6: تحليل عن العمل وقوف العمل تعتبر من أساليب التنبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية:

- ب- المعقدة
 - د- ليس كل ما ذكر أعلاه.
- س:7: لتطبيق سلسلة ماركوف في تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية في المنظمة ضرورة أن تتبع سياسة وبرامج المنظمة.
- أ- بالتغيير المستمر.
 - ب- بالاستقرار.
 - ج- استقرار وتغيير متسمرين.
 - د- ليس كل ما ذكر أعلاه.

س 8: استخدام أسلوب اتجاهات الأداء في تحديد الاحتياجات البشرية هو لتجاوز بعض المشاكل المرتبطة بأسلوب:

بـ- قوة العمل.

دـ- السلالس الزمنية.

أـ- تحليل عبء العمل.

جـ- الانحدار البسيط.

س 9: إن تحليل سوق العمل في الدولة يبدأ من تحليل إحصاءات:

أـ- السكان في الدولة.

بـ- العاملين في المنظمة.

دـ- ليس كل ما ذكر أعلاه.

جـ- المنظمة والدولة.

س 10- يقصد بدوران العمل هو:

أـ- نسبة عدد العاملين الذين يتربون العمل لأسباب متعددة إلى متوسط عدد العاملين الكلي.

بـ- عدد الذين يعينون في المنظمة إلى متوسط العدد الكلي للعاملين.

جـ- معدل تغير العمالة خلال مدة معينة بالدخول أو الخروج.

دـ- كل ما ذكر أعلاه.

أسئلة الفصل للمناقشة

- س 1: هناك عدد من الظروف والعوامل تساهم وتنظافر جميعاً لإبراز أهمية تخطيط الموارد البشرية على مستوى الدولة والمنظمة، ما هي؟
- س 2: تشمل عملية تخطيط الموارد البشرية على مجموعة من المراحل والخطوات أوجز هذه المراحل على مستوى الدولة والمنظمة، وهل يوجد فرق على المستويين؟
- س 3: يقولون أن هناك أكثر من أسلوب للتبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية ما هما، ووضع كل منها مدعم ذلك بالأمثلة؟
- س 4: من المؤشرات المهمة لدراسة وتحليل سوق العمل هو تحليل التركيب السكاني للمجتمع من حيث: العمر، الجنس، المهنة، مستوى التعليم، وضع كل مؤشر من هذه المؤشرات بالتفصيل؟
- س 5: إن ترك العمل الواحد أو أكثر من العاملين في المنظمة يؤدي إلى تحمل المنظمة تكاليف وأعباء متنوعة، ما هي هذه التكاليف والأعباء.
- س 6: تهدف جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بكلياتها المختلفة إلى تخريج 5000 طالب للعام الدراسي 2009-2010 ويحتاج كل طالب إلى عمل تدريسي في؟
- 1- اللغات الحية 4 ساعات.
 - 2- العلوم الإدارية والمالية 8 ساعات.
 - 3- التربية وعلم النفس 4 ساعات.
 - 4- القانون 2 ساعة.
 - 5- العلوم 2 ساعة.
- فإذا علمت:
- أ- متوسط عدد ساعات العمل السنوي للتدريس 1000 ساعة.
 - ب- الفائض من أعضاء الهيئة التدريسية (2 لغات حية) (3 تربية وعلم النفس).
 - ج- العجز في أعضاء الهيئة التدريسية (1 علوم) (1 قانون).
- المطلوب:**
- 1- عدد التدريسيين الحاليين والمطلوبين في الجامعة.
 - 2- ماذا تعمل في حالة الفائض أو العجز في أعضاء الهيئة التدريسية لو كنت مستشار في الجامعة.
- س 7: تهدف كلية الأعمال في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا إلى تخريج (8000) طالب في العام الدراسي القادم 2011/2010 ويحتاج كل طالب إلى:
- عمل تدريسي في إدارة الأعمال بواقع (10) ساعات للطالب الواحد.
 - عمل تدريسي في إدارة التسويق بواقع (6) ساعات للطالب الواحد.

- عمل تدريسي في المحاسبة بواقع (2) ساعة للطالب الواحد.
 - عمل تدريسي في نظم المعلومات بواقع (4) ساعات للطالب الواحد.
 - عمل تدريسي في المالية والمصرفية بواقع (2) ساعة للطالب الواحد.
- فإذا علمت أن متوسط عدد ساعات العمل السنوي للتدريس 4000 ساعة وعدد الأساتذة الموجودين حالياً في الكلية هو (5) إدارة أعمال، (2) إدارة تسويق، (2) محاسبة، (5) نظم معلومات، (5) مالية ومصرفية.
- المطلوب:**

- 1- تحديد الفائض أو العجز في قوة العمل.
- 2- ماذا تعمل لو كنت مستشاراً حل مشكلة الفائض أو العجز لي كليهما.
س:8: تهدف شركة الألبان في عمان إلى إنتاج 2000 علبة أجبان في الشهر القادم وتحتاج كل علبة إلى:
 - 1- عمل تحليلي بواقع 1 ساعة لكل علبة.
 - 2- عمل فني بواقع 2 ساعة لكل علبة.
 - 3- عمل إداري بواقع 2 ساعة لكل علبة.
 - 4- عمل غير إداري بواقع 1 ساعة لكل علبة.
- فإذا علمت أن متوسط عدد ساعات العمل الشهري 5000 ساعة المطلوب
- 1- قوة العمل المطلوبة للشهر القادم.
- 2- الفائض أو العجز المتوقع منقوى العاملة إذا علمت أن الموجود حالياً:
 - أ- 8 كيمياوي.
 - ب- 40 إداري.
 - ج- 8 غير إداري.
 - د- 20 فني.
- 3- ماذا تعمل في حالة وجود الفائض أو العجز منقوى العاملة لصفتك مستشاراً للشركة.

مصادر الفصل

أ- المصادر العربية:

- ، الطبعة الأولى، «إدارة الأفراد: مدخل سلوكي وظيفي»1- أبو إسماعيل، فؤاد، القاهرة، بلا ناشر، 1978.
- ، القاهرة، دار «المخل الحديث في إدارة الأفراد»2- إسماعيل، محمد عثمان النهضة العربية. 1986.
- 3- خطة القوى العاملة 1990-1990، هيئة تخطيط القوى العاملة، وزارة التخطيط.
- 4- دراسة بعنوان: بعض عوامل استخدام وامتصاص الطاقة البشرية العالية، صادر عن وزارة التخطيط / الدائرة التربوية والاجتماعية، 1974.
- ، بغداد، دار المثنى «إدارة الأفراد والعلاقات الصناعية»5- زويلف، مهدي حسن، للطباعة والنشر، 1986.
- ، بغداد - «تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق»6- زويلف مهدي حسن، دار الرسالة للطباعة، الطبعة الأولى، 1980.
- ، بغداد، «إدارة الموارد البشرية»7- السالم، مؤيد سعي، وصالح، عادل حرحوش، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2000.
- ، القاهرة، دار المعارف، «مقدمة في الطرق الإحصائية»8- سرحان، أحمد عبادة، 1963.
- 9- سعيد عبد المغني، تخطيط القوى العاملة، دراسة صادرة عن رئاسة جمهورية مصر العربية، لجنة التخطيط القومي، مركز الدراسات التخطيطية، القاهرة، المطبعة العالمية، 1980.
- 10- الشيخلي صلاح الدين، تخطيط القوى العاملة في العراق، بغداد، بلا ناشر، 1964.
- إدارة الأفراد: مدخل «11- الكجي، نعمة شلبيه، والسامرائي، مؤيد عبد سعيد، ط 10 بغداد، مطبعة العمال المركزية، 1990»تطبيقي
- ، الطبعة «إدارة شؤون الموظفين والعاملين بالخدمة المدنية»12- الكبيسي، عامر، الثانية: الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1987.
- 13- مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، مجلة المركز (القاهرة، طباعة المركز /2000).

ب- المراجع الإنكليزية

- 1-Anthony، William P. and Others، Human Resource Management; U.S.A، Harcourt Brace and Company، 1990

- 2-Braham, John, Practical Manpower Planning K London,
Institute of Personnel Management, 1978.
- 3-Bright, William, How one Company Its Human Resource:
Harvard Business Review, January-February 1976.
- 4-Decenzo, David A. and Robbins, Stephen P. Human
Resource Management, 6th Edition, New York, John Wiley
and Sons, inc. 1999.
- 5- Fraser, Donald A. S. Statistics: An Introduction; New
York, John Wiley and Sons, INC. 1958
- 6-Glueek, William, Management, London, Hinsdale, The
Dryden Press, 1997.
- 7-Hyde A. and Hairs, J. Shafritz, Introduction To Tomorrows
System for Managing Human Resources, Public Personnel
Management, Management, March-April, 1977.
- 8-Levesqye, R.J.
The Canadian Business Review, Spring, 1976.
- 9- Morris, B. R. Promotion, and Career Management: The
Use of Quantitivs Methods, Institute of Manpower Studies,
London, September, 1973.
- 10-Nils Strom-Manpower Planning in IEAQ U.N. Expert,
IRAQ Beghdad, 1969.
- 11-Sherman, A. W. and Chruden, H. J, Personnel
Management The Utilization of Human Resources, 6th
Edition, Ohio, South-Westem Publishing co.
- 12- Smith, Howard L. , and Withins, Larry E., Managing
Manpower Turnover Losts, The Personnel Admynistration,
April, 1987.
- 13-Wild, R Manpower Planning and Jop Satisfaction
Management, Spring, 1973.

الفصل الرابع

تحليل الوظائف وتصميمها

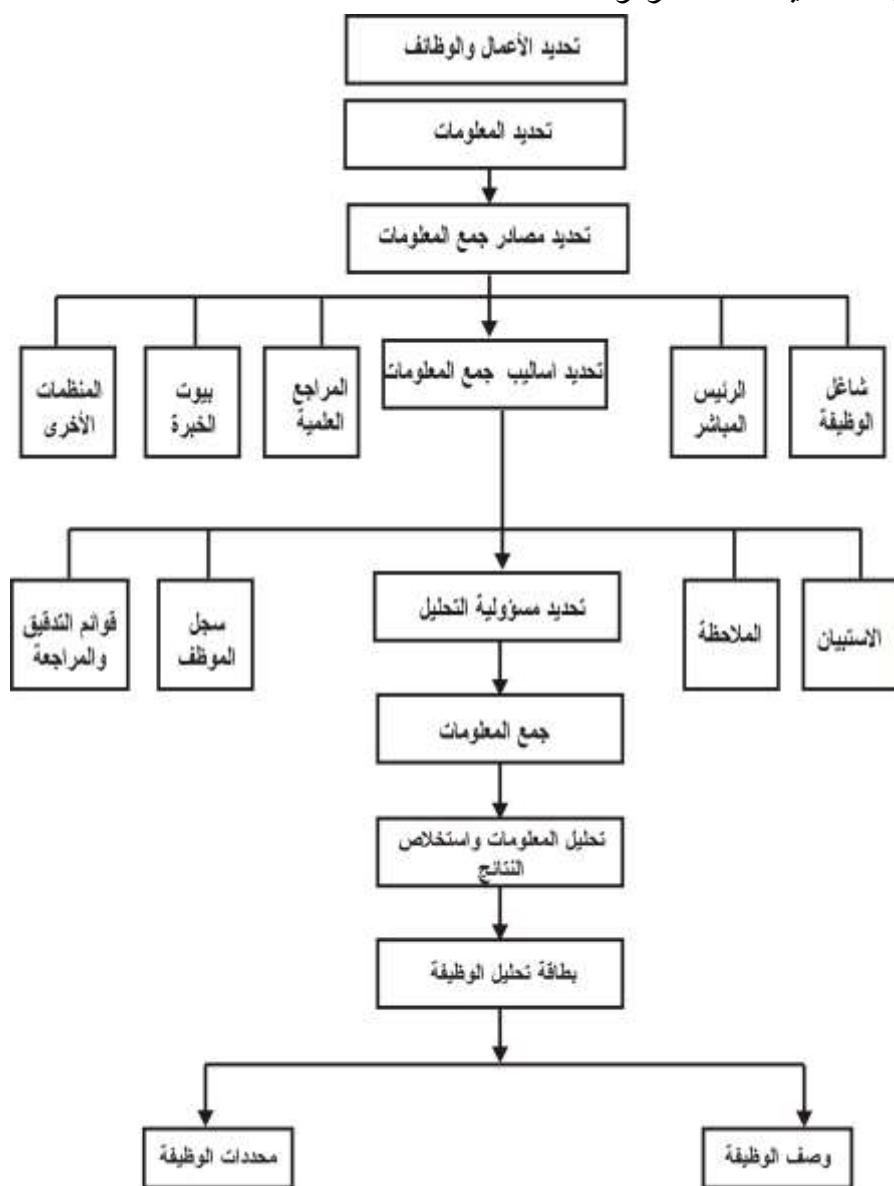
Job Analysis & Designe

مقدمة:

تعد عملية تحليل وتصنيف الوظيفة أو العمل وكما هو في الشكل (12) الحجر الأساس أو المرتكز الرئيس لأداء معظم وظائف إدارة الموارد البشرية المتعلقة بالاختيار والتعيين، وتقويم الأداء، وتحديد الأجر والرواتب والتدريب والتطوير، النقل والترفيع وغيرها. فسياسة اختيار الموظف لشغل وظيفة معينة تقوم على أساس تحديد متطلبات أداء هذه الوظيفة وما تحتويه من عمل، ومدى تمنع المتقدم لشغلها بالمؤهلات والمهارات والقدرات الالزمة للنهاية بأبعانها قبل اتخاذ القرار بالتعيين. كما أن تقويم أداء الموظف لابد أن يعتمد على معايير أساسية لقياس الداء، تستمد من محتوى الوظيفة ذاتها، أي أن تلك المعايير توفر بحسب ما تحتويه الوظيفة من عمل يتوجب على الموظف القيام به بالكيفية والوقت المحددين، وينطبق الكلام نفسه على سياسة الأجر والرواتب والتدريب التي تتطلب معرفة مواصفات الوظيفة وما تتضمنه من مهام ومسؤوليات قبل تحديد أجور ورواتب من سيسغلها وأنواع البرامج التدريبية والمهارات والأنماط السلوكية التي يجب إكسابها له في أثناء فترة التدريب. وكذلك الحال فيما يتعلق بالنقل والترقية. ومن أجل ذلك كله يجب أن تقوم الإدارة بجمع المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بشتى جوانب الوظيفة وتقسيرها، وهو ما يدعى بتحليل العمل أو الوظائف.

المبحث الأول: استراتيجية تحليل الوظيفة Job Analysis Strategy
 بما أن نتائج تحليل الوظيفة يمكن أن تستخدم في نواح عديدة في إدارة الموارد البشرية، فإن القرار الخاص بالقيام بتحليل العمل أو الوظائف ما هو إلا قرار استراتيجي يجب أن يتخذ في ضوء جملة من الاعتبارات الإستراتيجية المتعلقة بتحليل الوظائف من أهمها: (Anthony and others: 2000: 209)

**شكل (12)
مراحل تحليل الأعمال والوظائف**



أ- تحديد مستوى أو مدى مشاركة العاملين في تحليل العمل أو الوظائف، إذ تعد مشاركة العاملين في تحليل الوظائف عملية منطقية، تسهم في الارتفاع بمعنويات العاملين، وتجعلهم أكثر تقبلاً للنتائج التي تسفر عنها هذه العملية. ويفضل إشراك أكثر من شخص واحد (موظف واحد) في عملية التحليل، للتغلب على مسألة احتمال إعطاء أهمية لموظف أكثر مما يستحق من جهة والحصول على معلومات أكثر دقة من جهة أخرى.

ب- تحديد الهدف من التحليل، وبالتالي تحديد المستوى العمودي أو عمق التحليل، وبكلمة أخرى يجب تحديد مستوى التفصيل المطلوب في عملية التحليل، أي الإجابة عن التساؤلات: هل يجب أن تقسم أو تجزأ الوظيفة أو العمل إلى أدق جزئاتها وتفاصيلها؟ أم يكتفي بالمكونات الرئيسية؟ وما هو الوقت المخصص لإنجاز عملية التحليل؟ وما هو عدد الأفراد المكلفين بهذه المهمة؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات يمكن أن تساعد القائم أو القائمين بالتحليل على معرفة التفاصيل أو العمق المطلوب في التحليل. مثل ذلك لو كان هدف التحليل هو تحديد مستوى الأجر أو الرواتب لشاغلي مجموعة من الوظائف. ففي هذه الحالة، تكفي معرفة المكونات الأساسية للوظيفة أو العمل. أما إذا كان الهدف هو وضع برنامج تدريسي للعاملين أو الموظفين حديثي التعيين فإن ذلك يستلزم معرفة تفاصيل دقيقة عن جوانب العمل أو الوظيفة.

ج- تحديد مواعيد أو أوقات القيام بعملية التحليل، إذ تعد الإجابة عن التساؤل المتعلق بمتى يتم البدء أو القيام بعملية تحليل الوظائف؟ من القرارات الإستراتيجية التي يجب أن تتخذها المنظمة. فعملية التحليل والتوصيف عملية مكلفة تتطلب كثيراً من الجهد والوقت والنفقات، لا يفضل القيام بها إلا عندما تتعرض الوظائف إلى تغيرات مهمة أو أساسية سواء من حيث المعدات والوسائل المستخدمة، أو من حيث طرائق الأداء، أو عند إعادة هيكلة المنظمة ككل أو أحد أقسامها أو فروعها وغير ذلك.

د- وأخيراً، فإن الاعتبار الإستراتيجي الأخير الذي يجب مراعاته هو تحديد البعد الزمني للتحليل، أي هل سيتم استخدام تحليل الوظائف الحالية وما يتطلبه أداؤها من مهام وواجبات؟ في ذات الوقت الذي يتم فيه التحليل في ضوء الامتيازات المستقبلية؟ فعندما تكون المنظمة عرضة للتغيير السريع من حيث الأهداف أو التحول لإنتاج منتجات أخرى، أو استجابة للتغيرات والتطورات التكنولوجية الحديثة والمستجدة، فإن ذلك يستلزم تبني طرق التحليل ذات التوجهات المستقبلية، أو بالعكس.

للمبحث الثاني: مكونات الوظيفة / The Components of Jobs

تشتمل الوظيفة أو العمل على مجموعة من المهام أو الأنشطة أو الفعاليات الجزئية التي تشكل بمجموعها كيان الوظيفة أو العمل. ومن أجل معرفة أوجه ومدى التشابه أو الاختلاف بين وظيفة وأخرى، فإن ذلك يتطلب تحليل كل وظيفة إلى مكوناتها أو عناصرها الأساسية، ومقارنتها مع بعضها، وترتيب هذه المكونات أو عناصرها الأساسية، ومقارنتها مع بعضها، وترتيب هذه المكونات أو الفعاليات (Flippo: 1976: 112) بشكل متدرج أو متسلسل

() هو أصغر وحدة موجودة أو مكون موجود في Element فالمقصود بالعنصر (أي نشاط أو عمل، مثل ذلك أن إحدى عناصر مهمة مدير الأجر والرواتب هي التوقيع على الصكوك عند كل مرة يتم فيها دفع رواتب وأجور العاملين، أما (فإنها تمثل مجموعة من العناصر التي يؤديها الموظف للوصول Task المهمة) إلى هدف ما، فالمهمة هي وحدة محددة تتضمن عدداً من العناصر تتجزء عبر مجموعة الإجراءات والأساليب والطرق المحددة، مثل ذلك أن إحدى مهام مدير الرواتب والأجور، هي إعداد قوائم الأجر والرواتب كل شهر أو أسبوع، كما أن مجموعة المهام التي تؤديها موظف ما يطلق ما عليها الواجب (Duty) فالواجب هو مجموعة من المهام المحددة ينجزها موظف بقصد إنجاز نشاط أو فعالية معينة تقع ضمن مسؤوليته، أي أن الواجب يتضمن الفعاليات جميعها ذلك العلاقة بإنجاز مهام وعناصر ذلك العمل.